

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

منهجية البحث العلمي

محاضرات تطلبة السنة أولى ماستر حقوق (ل.م.د)

تخصص: القانون الإداري (السداسي الثاني)

إعداد الدكتور:

ميلود بن عبد العزيز

السنة الجامعية: 2021/2020-2022/2021

فهرس المحتويات

المحور الأول: الإطار المفاهيمي حول: المنهجية والبحث العملي

4 أولًا- تعريف المنهج والمنهجية والفرق بينهما:

4 1- تعريف المنهج:

6 2- تعريف المنهجية:

8 3- الفرق بين المنهج والمنهجية:

11 ثانيًا- مفهوم البحث العلمي:

11 1- تعريف البحث العلمي:

12 2- أهمية البحث العلمي:

13 3- أنواع البحوث العلمية:

18 ثالثًا- مفهوم البحث القانوني:

18 1- تعريف البحث القانوني:

20 2- خصائص ومحددات البحث القانوني:

22 3- أهمية وأهداف دراسة قواعد البحث القانوني:

24 ثالثًا- مستويات البحث العلمي

24 1- خصائص البحث العلمي:

26 2- أخلاقيات وصفات الباحث العلمي:

المحور الثاني: خطوات ومراحل إعداد البحث العلمي

29

- 29 _____ المرحلة الألى: اختيار الموضوع وإعداد التصميم الأولى للبحث
- 29 _____ أولا- معايير اختيار موضوع البحث العلمي:
- 30 _____ 1- المعايير الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي:
- 31 _____ 2- المعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي:
- 32 _____ ثانيا- اختيار وصياغة عنوان البحث
- 32 _____ 1- شروط ومواصفات العنوان الجيد:
- 33 _____ 2- مصادر الحصول على عناوين الأبحاث العلمية:
- 33 _____ ثالثا- إشكالية البحث العلمي وفرضياته:
- 33 _____ 1- الإشكالية في البحث العلمي:
- 41 _____ الأسلوب الأول: الصيغة التقريرية أو اللفظية (الإشكالية التقريرية)
- 41 _____ الأسلوب الثاني: الصيغة الاستفهامية (صيغة السؤال)
- 46 _____ 2- الفرضيات في البحث العلمي *Hypotheses*:
- 51 _____ رابعا: الأخطاء الشائعة في مرحلة اختيار موضوع البحث
- 51 _____ 1- أخطاء تتعلق بصياغة العنوان:
- 52 _____ 2- أخطاء تتعلق بصياغة إشكالية البحث العلمي:
- 53 _____ 3- أخطاء تتعلق بالتساؤلات والفرضيات البحثية:
- 54 _____ 4- أخطاء تتعلق بفرضيات البحث:
- 54 _____ خامسا- إعداد خطة أولية للبحث



56

-المرحلة الثانية: البحث وجمع الوثائق العلمية

56

أولا- مفهوم الوثائق العلمية

57

ثانيا- أنواع الوثائق العلمية

57

1- المصادر المكتوبة

68

2- المصادر الإلكترونية

84

3- المصادر الميدانية

98

-المرحلة الثالثة: القراءة والتفكير المنهجي

98

أولا- تعريف القراءة

99

ثانيا- أنواع القراءة

99

1- القراءة الاستطلاعية (الفهرسية السريعة)

100

2- القراءة العادية

100

3- القراءة العميقة والمركزة

102

4- القراءة الناقدة

103

ثالثا- شروط القراءة المنهجية

104

المرحلة الرابعة: تدوين وتخزين المعلومات

105

أولاً- طرق تدوين وتخزين المعلومات

105

1- التدوين عن طريق البطاقات

105

2- التدوين عن طريق الملفات الورقية

106	3- التدوين عن طريق الملفات الإلكترونية
106	ثانيا- قواعد يجب مراعاتها أثناء تدوين المعلومات
108	ثالثا- طرق نقل واقتباس المعلومات من المصادر والمراجع
108	1- تعريف الاقتباس
109	2- دواعي ودوافع الاقتباس
110	3- أنواع الاقتباس
116	4- توثيق المصادر والمراجع
130	قائمة المصادر والمراجع

المحور الأول: الإطار المفاهيمي حول: المنهجية والبحث العلمي

تعتبر المنهجية مسلمة لا يمكن لأي باحث تجاهلها، إذ يخضع كل علم في تحقيق إثباته إلى منهجية معينة، وتتجلى منهجية مجموعة من توجيهات وضوابط التي تحكم عمل الباحث، لا بد من إحاطة بها، فغاية المنهجية هي أن يحسن الباحث توجيه فكرة عن بحثه عن الحقيقة، في علم من العلوم. (1)

أولاً- تعريف المنهج والمنهجية والفرق بينهما:

1- تعريف المنهج:

أ- المنهج لغة:

المنهج (مفرد)، جمع "منهج" و"مناهج"، المنهج: الطريق الواضح، وأُنهج الطريق؛ أي استبان وصار نهجاً واضحاً بيناً⁽²⁾. وفي التنزيل العزيز ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾⁽³⁾.

ب- المنهج في الاصطلاح:

يقابل مصطلح "المنهج" في العربية، مصطلح "Méthode" في الفرنسية و"Method" في الإنجليزية، والاصطلاح الأوروبي يعود كله إلى كلمة واحدة مشتقة من لغة اليونانية "Méthodes" المركبة من مقطعين "Odos" بمعنى الطريق، و"Méta" التي لها معاني مختلفة منها: الاتجاه، المتابعة، البحث، الأسلوب، والنظام...، ولم يتحدد معنى "المنهج" بالمفهوم الاصطلاحي إلا في بداية القرن 19م، حيث أصبح يدل على: "طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم"⁽⁴⁾.

ونورد فيما يلي أبرز تعريفات المنهج من الناحية الاصطلاحية:

(1) عبد الواحد شيعر، أنور فؤاد، المنهجية في العلوم القانونية من النظرية إلى التطبيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط 2015، ص 8.

(2) انظر: الجوهري، معجم الصحاح، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 4، 2012، ص 1071- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 5، 2011، ص 1319- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414، ج 2، ص 383- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط 1، 2008، ج 3، ص 2291- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ج 2، ص 957.

(3) سورة البقرة، الآية 48.

(4) انظر: فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة العلم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 5، 2014، ص 7، 55- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات الزين الحقوقية، ط 1، 2010، ص 20- جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد، عمان، ط 1، 2017، ص 111.

• المنهج أو الطريقة (*Méthode*) مصطلح يستخدم بوجه عام ليشير إلى وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة، ويستخدم في المجال العلمي بمعنى الخطة المنظمة التي تشمل العديد من العمليات الحسية والذهنية للوصول إلى قاعدة أو قانون، أو برهنة على صحة فرض أو خطئه، والطريق أو المناهج المستخدمة في البحوث العلمية عديدة ومتنوعة؛ ولذا يقال أن الطريقة أو المنهج يكون موضوعيا وصحيا كلما تطابق مع الموضوع المدروس (1).

• المنهج في معناه الخاص: "هو نسق من القواعد والضوابط التي تتركب البحث العلمي وتنظمه؛ باعتباره عمل يهدف إلى حل مشكلة معرفية قائمة باستقراء جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال" (2).

• تطلق عبارة "المنهج العلمي"، ويقصد بها منهج التفكير في المجال العلمي العام، الذي يتميز عن أساليب التفكير في المجالات الأخرى بالتزامه بالعقلانية، واعتماده على المصادر الحسية والتجريب. كما يقصد بها "منهج البحث العلمي" *Research Méthode*، وهذا الأخير أكثر خصوصية، فلا يقصد به التفكير العلمي العام وإنما يقصد به "تقنية البحث" *Research Technique*؛ أي العمليات والإجراءات والشروط التي يتبعها الباحث لجمع المعلومات، وتحليلها للتوصل إلى حل المشكلة التي يواجهها (3).

• رغم التنوع الكبير لمعنى مصطلح "المنهج"، يمكننا حوصلة كل ذلك بالقول: أن المنهج هو عبارة عن جواب لسؤال "كيف نصل إلى الأهداف"؟، فهو مجموعة منظمة في العمليات، تسعى لبلوغ الهدف، في حين أن التقنيات تشير إلى الوسيلة التي يتم استخدامها للوصول إلى هذه الأهداف (4).

(1) - انظر: عبد الرحمن سيد سليمان، مناهج البحث، علم الكتب، (د.ب)، 2014، ص 21؛ ميلود بن عبد العزيز، منهجية البحث العلمي، ص 112.

(2) - حميري ياسين، المنهج العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 112.

(3) - التيجاني عبد القادر حامد، إجابات حول أسئلة المنهج، ضمن كتاب أسئلة المنهج، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، قطر، 2021، ص 9.

(4) - موزيس أنجوس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2006، ص 98، 115.

2- تعريف المنهجية:

ثم إيراد مجموعة من التعريفات لهذا المصطلح، نذكر منها:

أ- ينصرف مدلول المنهجية باعتبارها فرع من فروع الأستمولوجيا (علم المعرفة أو فلسفة العلوم)؛
تختص بدراسة المناهج أو الطرق التي تسمح بالوصول إلى معرفة علمية بالأشياء والظواهر، والعام
الباحث في المناهج التأملية يسمى *Méthodes*، وبذلك فالمنهجية هي العلم الباحث في الطريق
المستخدم للوصول إلى الحقيقة؛ أي علم المناهج.⁽¹⁾

ب- المنهجية هي الطريق التي يتبعها العقل في معالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما، من أجل
التوصل إلى نتائج معينة: علمية من خلال الكشف على الحقيقة، ومقصودة من خلال البرهنة عليها
لإقناع الغير.⁽²⁾

ج- تعرف المنهجية (*Methodology*) عادة بأنها: "هي العلم الذي يدرس كيفية بناء المناهج
واختبارها وتشغيلها وتعديلها ونقضها وإعادة بناءها، يبحث في كليتها ومسلّماتها وأطرافها العامة"⁽³⁾.

د- المنهجية مصطلح مُحدث راجع في الدراسات العليا خاصة؛ بمعنى العلم الذي يبين كيف يمكن
أن يقوم الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث
وتحديد موضوع بحثه عند الانتهاء منه؛ فهي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعد
الباحث في بحثه.⁽⁴⁾

وعلى هذا الأساس فإن المفهوم المتعارف عليه حالياً، أن المنهجية طريقة في الكتابة تقوم على
عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومهوب، وتجتنب العرض العشوائي وغير الموظف

(1)- انظر: صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، ص 21- فاطمة عوض صابر، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة الاشعاع
الفنية، ط 1، 2002، ص 25.

(2)- علي مزاح، منهجية التفكير القانوني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 11- معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي
في العلوم القانونية، دار الإخلاص والصواب، وهران، الجزائر، ط 1، 2020، ص 8.

(3)- جيجري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 114- عبد الرحمن سيد سليمان، مناهج البحث، ص 21.

(4)- انظر: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النهر، دمشق، سوريا، ط 2، 2004، ص 10.

للمعلومات أو مبردها بأسلوب غير مترابط، وتعكس المنهجية الإجابات المطلوبة والمدمومة على تساؤلات الباحث⁽¹⁾.

والمنهجية العلمية بهذا المفهوم، يمكن أن تكون واحدة أو أكثر مما يأتي:

- الخطوات والسيقات المنظمة، والطرق التي يتم اعتمادها في إطار موضوع من الموضوعات، والتي تمكن الباحث من تحديد مادة البحث ومعالجتها، وكذا تمكينه من معرفة كيف يبحث، كيف يطوّر، وكيف يعرض، وكيف يناقش.

- تحليل لاتجاهات القواعد والطرق التي يتم اعتمادها، حيث تزود المنهجية الباحث بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية للأعمال، وتقييم نتائجها، والحكم على أهميتها، وتوظيفها في المجال التطبيقي والعملية.

- الإجراءات الموثقة في إدارة مشاريع تشمل على تفسيرات خطوات منظمة استخدمت في جمع، تحليل، تفسير، وعرض المعلومات.

وعلى هذا الفهم؛ فإن المنهجية هي نسق من القواعد والإجراءات التي يعتمد عليها طريق البحث، وهذا النسق لا هو مغلق ولا هو المنزه عن الخطأ، حيث يتم إدخال التحسينات بصورة دائمة على القواعد والإجراءات: فالمنهجية أولاً وقبل كل شيء تقوم بتصحيح نفسها، والعلم لا يتقيد بالموضوع الذي يدور حوله، ولكنه يتقيد بمنهجيته.

- الخطوات المنظمة التي تتبع بغرض تحقيق هدف أو أهداف محددة، فالمنهجية بهذا المسمى هي الخطوات التي يتبعها الباحث في منبارة البحث منذ بداية طرح الإشكالية إلى لحظة الكشف عن نتائج دراسته، وهو يصطلح عليه البعض بالإجراءات المنهجية، كتحديد مجتمع الدراسة، وطريقة جمع البيانات واستراتيجية تحليلها وتفسيرها، وتختلف هذه الإجراءات باختلاف نوع المنهج الذي يستخدمه الباحث⁽²⁾.

(1) - انظر: صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، ص 21- عامر إبراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري، (د.ب)، (د.س)، ص 6.

(2) - انظر: عامر إبراهيم القنديلجي، منهجية البحث القانوني، ص 6، 7- معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العملي في العلوم القانونية، ص 8- منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، جامعة الجمعية، العربية السعودية، 2013، ص 9-8- أسماء حسين =

3- الفرق بين المنهج والمنهجية:

غالباً ما يتم الإشارة في الكتابات والمساهمات العلمية المعاصرة إلى مفردتي "المنهج" و"المنهجية" بمعان متداخلة، بل كثيراً ما يقع الخط بين المصطلحين سواء عند الحديث عن مناهج البحث العلمي أو عند تطبيقها في العلوم المختلفة، على الرغم من وجود الفارق بينهما⁽¹⁾. فالمنهج والمنهجية ليسا حقيقة واحدة، وإنما أحدهما يمثل إطاراً للآخر، فإذا كان المنهج *Method* هو طريقة أو الوسيلة محددة للوصول إلى غاية معينة في ميدان معين، فإن المنهجية *Methodology* هي العلم الذي يدرس كيفية بناء المناهج الصحيحة؛ أي أنها تبحث في القوانين والشروط الضرورية للوصول إلى المنهج الصحيح⁽²⁾.

وبهذا المفهوم فإن المنهجية هي أشمل من المنهج، ففي البحوث تستخدم مفهوم المنهجية في حال اعتمادنا المنهجية بمفهومها العام؛ باعتبارها وسيلة تفكير والطريقة التي ننظر بها للكيفية إجراء البحث، أي مجموعة المعايير والتقنيات والوسائل التي يجب إتباعها قبل البحث وفي أثناءه، والخطوات العامة التي يتم في إطارها البحث العلمي، والقواعد التي لا يجحد عنها الباحث مهما اختلفت الموضوعات والمجال العلمي الذي ينتمي إليه البحث. ويتم توظيف مصطلح "المنهج" في حال الاعتماد على منهج معين في إعداد البحث والوصول إلى نتائج⁽³⁾.

وعلى وجه التفصيل، يتم التمييز بين "المنهج" و"المنهجية" استناداً إلى الاعتبارات التالية⁽⁴⁾:

=مكاي، سؤال المنهج، ضمن كتاب: أسئلة المنهج، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2021، ص 16- على مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 11، 12.

(1) - انظر: التيجاني عبد القادر حامد، إجابات حول أسئلة المنهج، ضمن كتاب: أسئلة المنهج، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2021، ص 8- أسماء حسين مكاي، سؤال المنهج، ضمن كتاب: أسئلة المنهج، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2021، ص 15.

(2) - انظر: عبد الرحمن سيد سلمان، مناهج البحث، ص 21- جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 116.

(3) - انظر: شريفة سوماتي، محاضرات الفصل الثاني في منهجية البحث العلمي، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة بجميس مليانة، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2021، ص 9- علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2016، ص 61.

(4) - للتفصيل أكثر حول هذه الفوارق بين مصطلحي "المنهج" و"المنهجية". انظر: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 11- جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 117، 118- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء (اليمن)، 2015، ص 35، 36- عقيل حنين عقيل، خطوات البحث العلمي من

أ- المنهج (المناهج): وصف لأعمال العلماء المتقدمين وطرائق بحوثهم وأساليبهم ومصطلحاتهم من أجل العلوم والبحث العملي سابقة للمناهج، أما المنهجية فمجموعة معايير وتقنيات ووسائل يجب اتباعها قبل البحث وفي اثباته.

ب- المنهجية كالمناهج ووصفية، لأنها تبين كيف يقوم الباحثون بأبحاثهم، لكنها تختلف عنه في أنها معيارية في الوقت نفسه، لأنها لا تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجب اتباعها. لذلك تعرف المنهجية بأنها نسق من القوانين المعيارية؛ أو هي المنطق الذي ينبغي أن يسير عليه لاكتشاف العلمي.

ج- المنهجية (Methodology) مرتبطة بالفلسفة: وهي علم دراسة الكيفية التي تجري بها البحوث العلمية، بالاستناد إلى النموذج الفكري (أو المعرفي) أو بما يعرف بالنموذج البحثي *Research Paradigm* (البارا دايم) السائد، ولها منهج فلسفة خاصة، وهي حلقة الوصل بين النموذج البحث (الفكري)/الفلسفة والعلم. لذلك فالمنهجية لا تأتي من فراغ، وإنما تستند إلى قواعد فلسفية محددة، فكل باحث يجب أن ينطلق من رؤية محددة واضحة فيما يتصل بالنموذج البحثي *Research Paradigm*. لأنه يزوده بالفلسفات والنظريات والمناهج والأدوات الأساسية التي تدعم نموذج بحثه، وتسهم في نجاح عملية البحث، وتحقيقه للأهداف المرجوة⁽¹⁾. وتتغير المنهجية بتغير

تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار ابن كثير (د.ب)، (د.س)، ص 57 وما بعدها- أساء حسين ملكاوي، سؤال المنهج، ص 17، 18- تومي أكي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية، برقي للنشر، الجزائر، ط 2، 2019، ص 18- نجوى الحسيني، محمد قيسي، الأصول المنهجية لكتابة البحث العلمي، مؤسسة الروح الحديثة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ط 1، 2015-2016، ص 106، 107.

(1)- يعرف النموذج البحثي (المعرفي) الباراداييم *Research Paradigm* بأنه: "مجموعة المعتقدات أو المفاهيم التي تقوم الأفعال، أو مجموعة المعتقدات والقيم حول كيفية جمع وتحليل واستخدام بيانات البحث العلمي، والنموذج البحثي يقوم على دمج مجموعة من الافتراضات، المعتقدات، النماذج والإجراءات، لإجراء البحث الجيد، ويتضمن أيضا طرائق جمع وتحليل وتفسير البيانات، وتتفق الأدبيات البحثية على وجود أربعة نماذج بحثية رئيسة يمكن تبنيها واتباعها لإجراء البحوث العلمية في العلوم الانسانية، وهذه النماذج تتمثل في:

- النموذج الوضعي *Positivism*- النموذج التفسيري *Interpretivism*- النموذج البراغماتي *Pragmatism*- نموذج نقد النظرية *Critical Theory*. انظر: أحمد حسن أحمد الفقيه، تصميم البحث النوعي في المجال التربوي مع التركيز على بحوث تعليم اللغة العربية، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 02، العدد 03، 2017، ص 357- فاطمة المؤيد، المناهج الفلسفية في البحث العلمي.

متاح على الرابط: <http://wortraining.com>

- فلسفة البحث: ما هي؟ ولماذا؟ . متاح على الرابط:

<http://www.saudiacademics.com> .(01/09/2021 10^h:30)

الرؤية الفلسفية (النموذج المعرفي) التي انطلق منها الباحث، وهي التي ستحدد، ومن ثم منهج عبد العزيز البحث وأهدافه وأدواته.

• أما المنهج (Method) فهو مرتبط بالعلوم؛ وهو الطريقة العلمية للإجابة على تساؤلات

الباحثين في تخصص ما.

د- تتقرر المنهجية في مراحل مبكرة من البحث، في حين أن المنهج يتقرر في مراحل لاحقة من

المنهج؛ ذلك أن المنهج العلمي يرتبط بالموضوع ولا يجيد عنه، فالموضوع هو الذي يحدد المنهج

المناسب للبحث فيه، لهذا لا يمكن أن يكون المنهج سابقا على الموضوع؛ فكل ما كان

المنهج، ولولا المنهج ما سُبرت أغوار الموضوع وكشف أسرارها.

هـ- للباحث الحرية في اختيار النموذج الفكري (الباراداييم) والمنهجية التي ينطلق منها في بحثه،

أما بالنسبة للمنهج فإن الباحث يصبح أقل حرية في اختياره بعد اختيار منهجيته / النموذج الفكري

الذي ينطلق منه.

و- المناهج العلمية تختلف من علم إلى آخر، فكل علم له منهج خاص به، بل إن تحديد الأسلوب

أو المنهج العلمي يختلف حسب الظواهر المدروسة في خصائصها وموضوعاتها، فما يصلح لدراسة

ظاهرة قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى. أما المنهجية فجملة قواعد دقيقة وثابتة.

ز- المناهج العلمية تطرح عادة للنقد والتقييم فيفضل ماله وما عليها، وأبها أولى بالإتباع وما المنهج

العلمي المناسب لهذا النوع من الدراسات. أما المنهجية؛ فمعايير وتقنيات ووسائل يجب اتباعها

والتزامها مما اختلفت الموضوعات توفيراً للجهد والوقت والمال، وضماناً للباحث من الخطأ. والزلل

والوصول به إلى نتائج منطقية يمكن البرهنة على صحتها بأية طريقة في إطار فلسفة المادة والقضية

المدروسة.

ح- المناهج المرتبطة بالمنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج، ولذلك فهي تتطور وتتعدل من

حين إلى آخر. المنهج المرتبطة بالمنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج، ولذلك فهي تتطور وتتعدل من

وعلى هذا الأساس فإن المنهج العلمي والموضوعي هو المنهج المفتوح غير المقفل، فالمناهج المقفلة

مناهج استهلاكية، غير منتجة؛ تنقيد بالتركا الذي لا ينتج آفاق التعلم واكتساب الخبرة أمام منهجية.

يبدأ أن المناهج المفتوحة والمتقنة فإنها تكون مناهج استيعابية، تستوعب مصطلحات الباحثين مما يجعل جوشهم إبداعية أو منها يأتي الجديد.

أما المنهجية فقد أضحت عموماً جملة قواعد ثابتة تشترك بها كل البحوث العلمية أيما كان المجال العلمي الذي ينتمي إليه البحث.

ثانياً- مفهوم البحث العلمي:

1- تعريف البحث العلمي:

إذا حاولنا تحليل مصطلح "البحث العلمي" نجد أنه يتكون من كلمتين؛ البحث والعلمي.

أ- فالبحث لغوياً مصدر الفعل الماضي بحث بمعنى طلب، فتش، سأل، اكتشف، تحري، تقصي.

فبذلك يعني البحث، الطلب والتفتيش أو التقصي عن حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور.

ب- أما كلمة "العلمي" فهي كلمة منسوبة إلى العلم، الذي يعني المعرفة والدراسة والادراك

للحقائق (1).

ووفقاً لهذا التحليل يقع مفهوم البحث العلمي في إطار مفهوم العلم، فهو أداة لتحليل المعارف

والمعلومات بهدف الوصول إلى حقائق معينة.

كما يعرف البحث العلمي بأنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة،

وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي

تتصل بمشكلة محددة (2).

وعلى ما تقدم؛ يتضح أن البحث العلمي يستلزم وجود مشكلة معينة تدفع الباحث إلى دراستها

ودراسة علمية منظمة من خلال اتباع المنهج العلمي لتفسيرها والوصول إلى حقائق جديدة (3).

(1) انظر: منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، جامعة المجمعة، 2013، ص 11- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى، عي مليلة، 2003، ص 7.

(2) انظر: جودت عزة عطوي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة، 2007، ص 41 - كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 7- فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ص 25.

(3) انظر: فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ص 25، 26.

2- أهمية البحث العلمي:

تقرن أهمية البحث العلمي بالمشكلة التي يحاول الباحث حلها، بل وتتولد من المشكلة، وتكشف الأهمية عن حيوية تأثيرها على مجتمع البحث وطبيعة بحثه، بوصف البحث يستهدف الوصول إلى نتائج محددة يسفر عنها البحث، وهذا سيضيئ طريق الوصول إلى الحقيقة. لذا فالأهمية تشمل على ماذا يفيد البحث ومن يفيد (1).

والبحث العلمي سواء كان مقالة متخصصة أم مذكرة أم أطروحة، فالغاية واحدة وهي: الانطلاق من حيث انتهى الغير إليه من تراكمية علمية؛ بما يسهم في زيادة المعرفة وتكوين الشخصية البحثية المستقلة لدى الباحث من خلال:

- كشف حقائق جديدة في موضوع البحث الذي يتصدى له الباحث، بالاعتماد على مصادر المعلومات والبيانات.

- البحث العلمي هو الوسيلة التي تستطيع بواسطتها المجتمعات اجتياز العقبات والتخطيط للمستقبل وتفادي الأخطاء، ولذلك فإننا نجد الدول النامية تستخدم البحث العلمي لتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة (2).

- تستخدم البحوث عند الشك في نتائج بحوث دراسات سابقة، وكذلك عند الرغبة في اكتشاف مدى جدية هذه الدراسات والأبحاث:

- تساعد نتائج البحوث على اتقان العمل وزيادة كفاءته، وبالتالي زيادة الانتاج من السلع والخدمات، فالبحث العلمي له دور لا ينكر في التقدم والحضارة، مما يساعد الانسان على الارتقاء بحياته، وتحسين مستوى معيشته (3).

- فهم التراث عن طريق القراءة الواعية واستخدام منهج جديد في دراسة التراث وفهمه.

(1) - شادية إبراهيم مصطفى الحروي، أحمد محروس علي ناجي، الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 1، 2012، ص 15، 16.

(2) - انظر: ياحي عبد النور، منهجية البحث القانوني، جامعة باجي مختار، عنابة، 2003، ص 15- جبري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1، 2017، ص 42- منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 14.

(3) - انظر: جودت عزة عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 45- منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 14.

• مساعدة الدارس والباحث القانوني على تنمية قدراته؛ فهو وسيلة لاكتساب الباحث الأسلوب من خلال تعويده على التنقيب عن الحقائق واكتشاف أفاق جديدة من المعرفة والتعبير عن آرائه بجرية وصرافة⁽¹⁾.

3- أنواع البحوث العلمية:

تتنوع البحوث العلمية تبعاً للمعيار المعتمد أو الزاوية التي ينظر منها إليها فيمكن تقسيمها إلى:

1.3- تقسيم البحوث العلمية حسب أسلوب جمع البيانات إلى

أ- البحوث العلمية النظرية:

وهي تستهدف الوصول إلى المعرفة والتوصل إلى الحقائق ونظريات علمية جديدة بمجال ما دون مراعاة التطبيقات العملية لها⁽³⁾.

ب- البحوث العلمية التطبيقية:

وهي تهدف للوصول إلى المعرفة تحقيقاً وابتكاراً لحل القضايا والمشكلات التي تهم المجتمع، وذلك من خلال جمع البيانات من مجتمع البحث أو عينة داخل مجتمع البحث من خلال المقابلة أو الملاحظة أو الاستبيان⁽⁴⁾.

فالبحوث التطبيقية لها قيمتها في حل المشكلات الميدانية وتطوير أساليب العمل وإنتاجه في المجالات التطبيقية. فهي تهدف إلى تطبيق نتائج البحث الأساسي النظري (النظريات والابتكارات العلمية) وتطويعها ميدانياً في مختلف المجالات ذات الصلة بالبحث مثل: التربية والتعليم، والتجارة والاقتصاد...⁽⁵⁾.

(1) - انظر: جودت عزة عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 45- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، ص 24، 25- ميني توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 15.

(2) - قسمها البعض على أساس معيار مشترك (طبيعة وغرض البحث)- انظر: علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 66.

(3) - انظر: نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، طيبة أكاديمي، (د.ت)، ص 70- علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 66- نعيمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، 2021، ص 27- كمال آيت منصور، راجح طاهر، منهجية إعداد بحث علمي، ص 8.

(4) - انظر: كمال آيت منصور، راجح طاهر، منهجية إعداد بحث علمي، ص 9- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحاث العلمي، ص 71.

(5) - انظر: نعيمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 29- علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 67.

ورغم هذا التمييز في هذين النوعين من البحوث العلمية إلا أننا نجد أن هناك تلاحم وترباط بينهما من حيث التطبيقية لا يحقق فوائده المرجوة إلا إذا استند إلى البحث العلمي النظري، وينطبق كذلك على البحوث النظرية التي تعتمد إلى حد كبير على الأدوات والأجهزة التكنولوجية للوصول إلى النتائج والأهداف العلمية المرجوة. وهكذا يبدو أن التمييز السابق بين البحوث العلمية النظرية والتطبيقية نسبي وليس مطلق يكاد يصيرورة عمليات البحث العلمي⁽¹⁾.

32- تقسم البحوث العلمية حسب الطبيعة والدوافع (الأهداف):

أ- البحث العلمي الاكتشافي التنقيبي:

وهو البحث الذي يتمحور حول حقيقة جزئية معينة بواسطة عمليات الاختبار والتجريب العلمية والبحوث التقنية، والباحث هنا ليس ملزماً بالوصول إلى نتائج يمكن تعميمها وإنما هو مطالب بالتثبت من صحة الحقائق⁽²⁾. ومن الأمثلة على ذلك الطبيب الذي يبحث عن فعالية دواء معين، والباحث التاريخي الذي يبحث في السيرة الذاتية لشخصية معينة، وكذلك الباحث في علم القانون الذي يبحث في الأصل التاريخي لنظرية ما، أو الباحث في فلسفة القانون يهدف إلى تفسير أصل القانون وأساسه وغايته. وعلى هذا الأساس فإن البحث القانوني قد يكون حقلاً ومجالاً للبحث التنقيبي الاكتشافي⁽³⁾.

ب- البحث التفسيري النقدي:

وهو مكمل للبحث الأول ويعتمد على التبرير المنطقي والعقلي والآراء الراجحة من أجل حل مشكلة ما، فهو يعتمد على تفسير الأفكار لا الحقائق والظواهر. ومن أمثلة البحث التفسيري النقدي في مجال العلوم القانونية الدراسات المطروحة لضرورة فصل العلوم الإدارية عن بقية الفروع

(1) - انظر: علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 67- كمال آيت منصور، راجح طاهر، منهجية إعداد بحث علمي، ص 9.

(2) - انظر: معداوي نجمة، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الاخلاص والصواب، وهران، ط 1، 2020، ص 22- جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 46.

(3) - انظر: نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 32.

القانونية الأخرى؛ كالقانون المدني وصل العلوم الادارية عن بقية الفروع القانونية الأخرى كالقانون المدني والقانون التجاري، وإيجاد أصل الدولة، ووظائف الدولة.... إلخ⁽¹⁾.

ج- البحث الكامل:

وهو بحث يستوعب النوعين السابقين، ويهدف إلى حل المشاكل حلاً كاملاً شاملاً، ويستهدف وضع قوانين وتعليمات بعد التنقيب الدقيق والشامل لجميع الحقائق المتعلقة بالموضوع، ثم التحليل والتفسير وتقديم الأدلة والحجج وتصنيفها وترتيبها كبداية ثم اختيار الحل أو النتيجة الأفضل لحل المشكلة العلمية المطروحة.⁽²⁾

وإضافة إلى البحث التنقيبي الاكتشافي والبحث النقدي التفسيري يستخدم البحث الكامل أسلوب التعمق والشمولية والتعميم في حل المشاكل العلمية، ولهذا يتطلب جهداً مضاعفاً. ويشترط في البحث العلمي الكامل ما يلي:

- وجود مشكلة تتطلب حلاً علمياً.
- اكتشاف حقيقة معينة وقيام أدلة على وجودها.
- تفسير الحقائق والأدلة والحجج والآراء ونقدها نقداً موضوعياً علمياً، تمهيداً للعمل النهائي؛ باختباره وتطبيقه على المشكلة⁽³⁾.
- استخدام الطريقة العقلية والمنطقية لترتيب الأدلة في حجج قاطعة أو اثباتات حقيقية يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة حلاً علمياً.
- التوصل إلى حل علمي نهائي وإجابة حقيقية عن المشكلة المطروحة⁽⁴⁾.

(1)- انظر: معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 22- جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 47.

(2)- انظر: جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 47- 48 - معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 22 - نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 34.

(3)- انظر: نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 35- معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 23.

(4)- انظر: نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 35- معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 23.

د- البحث العلمي الاستطلاعي:

وهو البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط، وتكون الحاجة إلى هذا النوع من البحوث عندما يكون موضوع البحث ومشكلته جديدة، لم يسبق اكتشافه والتعرف عليه من قبل، أو عندما تكون المعلومات والمعارف المتحصل عليها حول المشكلة أو الموضوع ضئيلة أو ضعيفة. وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل للمشكلة. (1)

هـ- البحث الوصفي التشخيصي:

وهو البحث الذي يستهدف تحديد سمات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كليا وكيفيا، بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر (2).

و- البحث التجريبي:

يتحدد هذا النوع من البحوث العلمية عن طريق التعرف على المنهج التجريبي؛ وهي تقوم على أساس الملاحظة والتجارب الدقيقة لإثبات صحة الفروض، وضبط كافة المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة (3).

3.3- تقسيم البحوث على أساس معيار التخصص والتدرج الأكاديمي:

وهي تتدرج من حيث الأهمية والعمق تدرجا تصاعديا نذكر منها:

أ- البحث الفصلي (التدريبي) القصير:

وهو بحث قصير يعده الطالب في حصص العمال التطبيقية أو الموجهة، أو في نهاية الفصل الدراسي أو الجامعي. الغرض من هذه البحوث هو تدريب الطلبة على إعداد البحوث العلمية: من خلال التمرس على كيفية اختيار موضوع البحث ووضع خطة الدراسة، وكيفية التعامل مع المكتبة

(1) - جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 48 - معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 23- نعمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 36،

(2) - معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 23 - جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 48 - نعمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 36.

(3) - انظر: جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 48 - معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 23 - نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 72

والرجوع للمصادر والمراجع واستخلاص المادة العلمية منها، وكذا طريقة التعامل مع المشرفين

ب- بحث التخرج (مذكرة التخرج):

يتم إعداد هذه البحوث في نهاية الدراسة الجامعية، كمذكرات التخرج لنيل شهادة الليسانس، ويهدف من وراءها تدريب الطالب الجامعي على إعداد البحوث بطريقة منهجية علمية، ومن ثمة توسيع مداركه وتنظيم أفكاره وإبراز مواهبه⁽¹⁾.

ج- بحث الماجستير:

هو بحث تخصصي أعلى من درجة بحث التخرج، ويشترط لإعداده حصول الباحث على شهادة الليسانس بالنسبة للفروع الانسانية، ومهندس بالنسبة للفروع التقنية. يستهدف هذا النوع من البحوث أساسا تدريب الطالب على البحث والتنقيب العلمي تحت إشراف أحد الأساتذة، وتمكينه من اكتساب تجارب وإمكانات تدفعه إلى المداومة على البحث والدراسة تحضيرا للانتقال إلى مرحلة عليا في مساره العلمي⁽²⁾.

د- بحث الدكتوراه:

هو أعلى بحث تخصصي يمثل قمة البحوث العلمية، ويجب أن يكون بحث الدكتوراه بحثا متميزا، يعالج فيه الباحث موضوعا جديدا، يثير مشكلة عميقة، ويجب أن يتبع في معالجته منهجا علميا واضحا وفقا لخطة محددة، تقوم على أسس التقسيم العلمي المعروف في الرسائل والأطروحات الجامعية، ويجب أن يقدم الباحث في رسالته حولا مبتكرة للمشكلة التي يعالجها، وذلك وفق أسلوب علمي واضح⁽³⁾.

(1) - انظر: أمين سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، دار النهضة العربية، مصر، ط2- 2010، ص 14- 15- نعي عبد المنعم، ص 57.

(2) - انظر: كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 10.

(3) - انظر: نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 62، 63- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 10.

(4) - انظر: كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 10- أمين سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، ص 17، ص 18.

ثالثا- مفهوم البحث القانوني:

يعتبر البحث العلمي في المجال القانوني جزء مهم من أجزاء البحث العلمي، لذلك لا يخرج مفهوم البحث القانوني عن مفهوم البحث العلمي إلا في مجال التخصص؛ فهو بحث علمي محدد في المجال أو الحقل القانوني⁽¹⁾.

1- تعريف البحث القانوني:

عرف البحث القانوني على أنه:

أ- عرف الفقيه "جان بيار غرايدال *Jean- Pierre Gridel*" البحث القانوني بأنه: "العرض، وبشكل أساسي، متناسق واستنتاجي لمختلف المعطيات لوضعية وعلم القانون الذي يستند إليه موضوع المعالج"⁽²⁾.

ب- البحث العلمي القانوني: هو بحث يستخدم أسلوب أو منهج البحث العلمي للتوصل إلى قواعد القانون العامة الملائمة لتنظيم سلوك أو علاقات معينة، أو حل مشكلات اجتماعية أو اقتصادية، أو سياسية، وكذلك للتوصل إلى تطبيق الملائم للنظريات والقواعد بشأن الحالات العملية، ولتطوير أو تصويب ممارسة إدارية أو قضائية أو مهنية⁽³⁾.

ج- البحث القانوني: "هو بذل مجهود ذهني، بطريقة منظمة، بهدف الوصول لقواعد عامة مجردة، عادلة ومناسبة، لحكم سلوك معين للناس في مجتمع معين في وقت معين"⁽⁴⁾.

د- البحث القانوني: هو دراسة قانونية تتناول موضوعا نظريا مجردا ويصاغ عادة بإيجاز كلي، وقد يتخذ أحيانا شكل تساؤل أو شكل مقارنة، وهذا البحث يخضع لقواعد خاصة تركز على مقدمة

(1) - انظر: شريفة سوماتي، محاضرات الفصل الثاني في منهجية البحث العلمي، ص 2- أهمية البحث العلمي في المجال القانوني، بحث منشور على موقع مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية. متاح على الرابط التالي:

[https://mibta3ath.com/dets.php?page.\(26/05/2021.13h:28\).](https://mibta3ath.com/dets.php?page.(26/05/2021.13h:28).)

(2) - Jean- Pierre Gridel, La dissertation le cas pratique et la consultation on droit privé: Methodes- illustrations, éd. Dalog, 4^{ed}, 1996, p 9.

قلنا عن: عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 96.

(3) - فريد كامل أبو زينة وآخرون، مناهج البحث العلمي. طرق البحث النوعي، دار المسيرة، للتوزيع والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2007، ص 391.

(4) - أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 11-12.

واستنتاج ووفقا لخطة ومنهج خاص بالموضوع المعالج. فهو بذلك يتعد عن التعليق على قرار الذي يتناول أساسا العمل مباشرة على قرار قضائي وفق منهج معين، لا مادة قانونية للمعالجة.⁽¹⁾

هـ- البحث القانوني: هو مجموعة طرق واليات لتحديد وجمع المعلومات الضرورية لمساعدة عملية صنع القرار القانوني. وبمعناه الأوسع يشمل كل خطوة أو عمل يبدأ مع تحليل حقائق أو وقائع مسألة ما، وصولا إلى الاستنتاج مروراً بالتطبيق والتواصل بين نتائج البحث. فالبحث القانوني يجسد نوعا من الجهد الفكري المنظم لدراسة موضوع قانوني معين عن طريق التفتيش عن العناصر والمواد الأولية التي يتألف منها من أجل تجميعها وتنظيمها ضمن أجزاء أو أقسام، تنقسم بدورها إلى عدد قليل جدا من الفروع المتجانسة. وهو بهذه الصفة يلتقي مع كافة أنواع البحوث العلمية؛ كالطب والفلسفة والدين والتاريخ، وخاصة في مجال الاستعانة بمنهجية البحث العلمي.⁽²⁾

و- البحث القانوني "هو استقصاء مسألة أو عدة مسائل معينة من نواحي ثلاثة".

• **الناحية الأولى:** تحديد السياسة التشريعية بخصوص مسألة معينة، وذلك من خلال ملاحظة مدى دقة تنظيم المشرع للمسألة موضوع البحث؛ سواء من جهة تنظيمها أو عدم تنظيمها، أو لجهة وجود خلل أو قصور في التنظيم التشريعي لهذه المسألة.

• **الناحية الثانية:** تحديد موقف الفقه بخصوص مسألة معينة؛ وذلك من خلال عرض الآراء الفقهية وتبيان موقفها من وجهة نظر المشرع الوطني، وكذا اقتراح البدائل والحلول التي تصح وتسد العيوب ونواقص التنظيم التشريعي لمسألة ما. الأمر الذي من شأنه إصلاح القانون وتطويره.

• **الناحية الثالثة:** تحديد السياسة القضائية بخصوص مسألة معينة؛ وذلك من خلال معرفة اتجاهات القضاء في معرض تطبيقها للنصوص القانونية، أو أثناء تفسيرها أو شرحها للنصوص، وكذلك دراسة اجتهادات القضاء بوصفها التعبير العملي والحكم الحقيقي على التشريعات من خلال ارتباطها بالواقع.⁽³⁾

(1) - عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، ص 98.

(2) - انظر: صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، ص 119-120.

(3) - انظر: علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2016، ص 341- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، مديرية النشر، جامعة باجي مختار، عناية، 2003، ص 16 =

ومن خلال ما تقدم من التعريفات المشار إليها "البحث القانوني" يمكن القول أن البحث القانوني كغيره من البحوث، يستفيد من مناهج البحث المختلفة، ويستفيد من المنطق وأساليب التصنيف والتحليل والتفكير، إلا أن للبحث القانوني محددات يفرضها القانون نفسه؛ وهو ما يميزه عن غيره من الأبحاث العلمية الأخرى⁽¹⁾.

وبهذا المفهوم فإن البحث القانوني؛ هو تحليل قانوني بأسلوب استنتاجي، يستخدم منهج البحث وفق عرض أساسي ومتناسق، بطريقة منظمة، تخضع لقواعد خاصة تركز على مقدمة وإشكالية أساسية، ووفقا لخطة ومنهج خاص بالموضوع المعالج، وذلك بهدف الوصول إلى الحلول والإجابة عن تساؤلات قانونية، وذلك من خلال تتبعها واستقصائها من نواحي ثلاثة أساسية:

- تحديد موقف المشرع ومدى دقة تنظيمه للمسألة موضوع البحث.
- تحديد موقف الفقه القانوني من تلك المسألة ومن جهة نظر المشرع الوطني باقتراح الحلول والبدائل.

- بالإضافة إلى تحديد موقف القضاء ومعرفة اتجاهاته بوصفها التعبير العملي للتشريعات من خلال ارتباطها بالواقع.

2- خصائص ومحددات البحث القانوني:

إن البحث القانوني الذي هو أحد أشكال البحث العلمي ويعتمد العديد من منهجياته، لذلك هناك بعض الخصائص يشترك فيها مع كافة الأبحاث العلمية في مختلف الحقول المعرفية، إلا أن للبحث القانوني بعض السمات والمحددات تجعله يميز عن غيره من الأبحاث العلمية⁽²⁾.

أ- الجدة والابتكار: فمن مقومات البحث الأساسية أن يكون جديدا مبتكرا، بحيث يبدأ الباحث من حيث انتهى إليه الآخرون وليس تكرارا لما جاءوا به.

= محمد سلام الترماني، القانون المقارن والمناهج القانونية الكبرى المعاصرة، جامعة الكويت، ط 2، 1982، ص 64- محمد حسين منصور، القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 77.

(1) - عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني، دار الشروق، عمان، ط 1، 2012، ص 23.

(2) - انظر: صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، ص 28، 126.

ب- الموضوعية: بحيث يأتي البحث القانوني بعيدا عن التطرف والانحياز، وأن يقبل الباحث ما يتوصل إليه منطقيا من نتائج وإن كانت مخالفة لآرائه وتوجهاته (1).

ج- أن يكون الموضوع الذي تناوله البحث القانوني مما يثير إشكالية أو إشكاليات أساسية ذات طابع قانوني لا بد عن معالجتها من طرف الباحث القانوني في إطار محددات القانون، وضمن النظام القانوني للمشرع الوطني المعني، وبصياغة ومعالجة قانونية مدعومة بمفهوم وموقف الفقه والقضاء (2).

د- أن تكون هناك منهجية للبحث، أي أن يكون إعداد البحث القانوني وفقا للمنهجية العلمية في إعداد البحوث، وهو ما يتطلب من الباحث القانوني الإلمام بأصول البحث القانوني، من خلال إعداد خطة أو تصميم هيكلي للعمل القانوني، يركز فيه الباحث على الوقائع والحقائق والنصوص القانونية والفقهية الواضحة، والتحليل الدقيق للأدلة والحجج وتصنيفها؛ باستخدام العقل والمنطق لاستنباط القاعدة أو الحكم القانوني أو الشرعي من النصوص المطروحة، بمراعاة تطابق القاعدة أو الحكم المتوصل إليهما عن طريق الاستدلال مع الواقعة المادية أو التصرف القانوني، وبين الحكم والواقعة المطلوب دراستها (3).

هـ- يعتمد البحث القانوني أساسا على مصادر القانون ليجيب على أسئلة البحث، إذ تتعدد هذه المصادر القانونية بحسب هرميتها وقوتها القانونية، وهي تختلف باختلاف الأنظمة القانونية؛ فالسوابق القضائية تعطي قمة الهرم القانوني في الأنظمة القانونية الأنجلوساكسونية (عائلة القانون المشترك Common Law)، في حين يحتل التشريع المكانة الأولى في مصادر القانون المدني (عائلة القوانين الرومانية الجرمانية)، كما أن القانون نفسه هو الذي يحدد طريقة تطبيق هذه المصادر القانونية، فقد يعطي الحرية في التفسير والتحليل والاجتهاد وقد يقيدتها، كما قد يسمح بإجراء القياس أو منعه.

(1) - انظر: عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، ص 104- عمار عباس الحسيني، مناهج البحث القانوني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط 1، 2012، ص 14.

(2) - انظر: عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، ص 25، 26- عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، ص 100- نغمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 20.

(3) - انظر: عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، ص 14- صلاح طاليس: المنهجية في دراسة القانون، ص 126- نغمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 20- تويي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، بري للنشر، الجزائر، (د-ت)، ص 17- عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، ص 23-26.

فالباحث القانوني يبحث عن القواعد القانونية التي سيطبقها على إشكالية البحث في المصادر في المصادر الرئيسية أولاً، ثم المصادر الثانوية للمساعدة⁽¹⁾.

و- الدقة، بحيث ينبغي أن يكون البحث القانوني دقيقاً في كل جوانبه، من خلال الربط الجيد بين المعلومات المهمة، وفهم الأفكار وطرحها ومناقشتها ومعالجتها والترجيح بينها، بغية الوصول إلى نتائج دقيقة وجديدة. فدقة المدخلات تؤمن دقة مخرجات البحث من نتائج ومقترحات تفتح نوافذ جديدة للمستقبل، بحيث تطل من خلالها معالجات جديدة للباحث نفسه أو غيره من الباحثين⁽²⁾.

3- أهمية وأهداف دراسة قواعد البحث القانوني:

للبحث القانوني أهمية قصوى، تتجلى في وجوه عدة، وهي تختلف باختلاف الميدان الذي يجري فيه البحث واستخداماته. فإذا كان البحث القانوني يهدف بوجه عام إلى الكشف عن ماهية أو موقف القانون بخصوص قضايا أو وقائع معينة، فإنه في إطار هذا الهدف العام يستهدف أغراضاً تتباين حسب إشكالية البحث وغرض الباحث من تناول هذه المشكلات⁽³⁾. ويمكن إبراز هذه الأهمية والأهداف في العناصر التالية:

أ- صقل الشخصية العلمية والقانونية للباحث القانوني، من خلال:

- توسيع اطلاع الباحث على مصادر والمراجع والوثائق القانونية، وتدريبه على كيفية استعمالها وتوظيفها حسب مجالات البحث المختلفة.
- إظهار القدرة على القراءة وجمع المعلومات، وترتيبها ثم تحليلها واستخلاص النتائج⁽⁴⁾.
- تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث القانوني، من خلال تعويده على ترتيب الأفكار وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي.

(1) عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، ص 23-26.

(2) انظر: عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، ص 14-14 صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، ص 126-عكاشة محمد عبد العال، سامي يدع منصور، المنهجية القانونية، ص 110.

(3) انظر: فريد كامل أبو زينة وآخرون، مناهج البحث العلمي: طرق البحث النوعي، دار المسيرة، عمان، ط 2، 2007، ص 399-عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، ص 14، 15.

(4) انظر: عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، ص 15-عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 15.

• تزويد الباحث القانوني بأهم الأسس المنهجية، وتدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة والبحث القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، والابتعاد عن السطحية والأسلوب السردى المألوف⁽¹⁾.

ب- إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات القانونية:

وذلك عبر القيام بالأبحاث والدراسات حول المواضيع والقضايا القانونية التي تطرح إشكالات معقدة، أو تقديم تصور للمشرع بشأن الحلول الملائمة لتلك المشكلات أو الحلول المناسبة للتعامل مع ظواهر أو جرائم مستجدة. وذلك من خلال تقديم تصور للمشرع بشأن النصوص التي يحتاجها النظام القانوني الوطني؛ للتصدي لهذا النمط المستجد من الجرائم⁽²⁾.

ج- المساهمة في تطوير القوانين والتشريعات الوطنية وإصلاحها:

إذ تؤدي الأبحاث القانونية المقارنة في هذا المجال دوراً رائداً في توجيه الشراح والمشرعين حين سن القوانين أو تعديلها بما يساير التطور والحركة الكبيرة في مجال التقنين، فالباحث والفقهاء القانوني بدراسته للقوانين الأجنبية ومقارنتها بالقانون الوطني تظهر له عيوب هذا القانون ونواقصه، فينتقده من جهة، ويقترح على المشرعين التعديلات التي من شأنها إصلاح القانون الوطني، وتصحيح ما يشوبه من عيوب⁽³⁾.

د- تقديم تصور حول التطبيق السليم والملائم للنصوص القانونية أمام القضاء في منازعات معينة:

وذلك على ضوء ما أظهرته مشكلة البحث من تناقض الأحكام القضائية. كما قد يهدف الباحث القانوني من وراء بحثه إلى تفسير النصوص القانونية بشأن موضوع أو إشكال قانوني، وهذه هي البحوث الغالبة؛ حيث يتصدر الباحثون والفقهاء القانونيين لدى صدور أي تشريع إلى تناوله بالدراسة والبحث عبر الشرح والتفسير والتحليل والمقارنة، لإتاحة الفرصة أمام الباحثين لمزيد من

(1) - انظر: صالح طلبس، المنهجية في دراسة القانون، ص 25- عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني، ص 15.

(2) - انظر: فريد كامل أبو زينة وآخرون، مناهج البحث العلمي: طرق البحث النوعي، ص 399- أهمية البحث العلمي في المجال القانوني، بحث متاح على موقع: مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية.

(3) - انظر: عبد السلام الترماني، القانون المقارن والمناهج القانونية الكبرى المعاصرة، ط 2، 1982، ص 63- تباري الطاهر، محاضرات في القانون المقارن، السنة الرابعة حقوق (كلاسيك)، ص 03.

التعمق وتبيين وجهات النظر بشأنه، وتوضيح عمل القانون وآليات انطباقه ومدى فعالية ممارسته وسلامته تطبيقه⁽¹⁾.

ثالثا- مستويات البحث العلمي

توجد مقومات أساسية وجوهرية لأي بحث علمي جاد يرمى منه تحقيق الأهداف المسطرة؛ منها ما يرتبط بخصائص ومواصفات البحث العلمي، والبعض الآخر يتصل بمعايير ومواصفات الباحث الجيد.

1- خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بعدة خصائص تميزه عن غيره من الأعمال والتقارير المكتوبة، نذكر منها على وجه الخصوص⁽²⁾:

1.1- البحث العلمي بحث منظم ودقيق:

فهو عملية منظمة قائمة على مجموعة من القيم أو القواعد أو الأصول أو الطرق المنهجية المعروفة والمقبولة علميا وعمليا والمتطورة باستمرار، فهي تسعى وراء الحقيقة للحصول على الحلول المطلوبة لمشكله علمية أو اجتماعية أو تطبيقية. وتتلخص هذه الطريقة المنظمة في:

أ- يبدأ البحث بسؤال أو عدة أسئلة في عقل الباحث حول بعض المظاهر والقضايا التي تثير التساؤلات.

ب- يتطلب البحث تحديد المشكلة وصياغتها صياغة محددة ومصطلحات واضحة.

ج- يتطلب البحث وضع خطة توجه الباحث للوصول إلى الحل⁽³⁾.

(1) - انظر: فريد كامل أبو زينة وآخرون، مناهج البحث العلمي: طرق البحث النوعي، ص 399، 400.

(2) - بخصوص هذه الخصائص ينظر: كمال آيت منصور، راجح طاهير: منهجية إعداد بحث علمي، ص 12- منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 13- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 52، 53 - شادية إبراهيم مصطفى المحروقي، أحمد محروس علي ناهي، الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني، ص 25- 28.

(3) - انظر: كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 12- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 52- 53.

2.1- البحث العلمي بحث متجدد:

إذ يضيف جديد للتراث العلمي ويساهم في التوصل إلى حقائق علمية جديدة، والمساهمة في صياغة الأحكام النظرية، وكذلك الاستفادة من نتائج الدراسات التطبيقية في حل المشاكل القائمة⁽¹⁾.

3.1- البحث العلمي بحث دوري تراكي:

فهو عملية ماثوقة قابلة للتكرار والوصول إلى نفس النتائج أو نتائج متشابهة؛ إذ أن الوصول إلى حل لمشكلة البحث قد تكون بداية لظهور مشكلات بحثية جديدة. وقد يقوم باحث آخر باتباع الإجراءات نفسها في بحث جديد، وبالتالي يكشف عن صديقها، وقد يستخدم نتائج البحث في صياغة مشكلة بحثية جديدة⁽²⁾.

4.1- البحث العلمي بحث تفسيري:

فهو يقوم على الطريقة العلمية في تحليل المشكلات وتفسير الظواهر بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تعرف بالنظريات⁽³⁾.

5.1- البحث العلمي بحث تجريبي:

فهو عملية تجريبية تتبع من الواقع وتنتهي به، من حيث ملاحظاته وعملياته وتنفيذه وتطبيق نتائجه، فأساسه إجراء التجارب "الفروض" قصد الإجابة عن الاستفسارات والأسئلة التي يثيرها موضوع الدراسة⁽⁴⁾.

6.1- البحث العلمي عمل هادف:

إذ للنتيجة التي يتوصل إليها خاصيتان أساسيتان هما:

أ- إمكانية التحقق؛ بمعنى أن النتيجة التي يتوصل إليها بالبحث العلمي قابلة للملاحظة ويمكن إثباتها تجريبيا.

(1) كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 12

(2) - انظر: منى توكيل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 13- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 52،

(3) - انظر: كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 12- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 53

(4) - انظر: منى توكيل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 13- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 12.

ب- القابلية للتعميم؛ أي تعميم نتائج العينة على المجتمع (1).

2- أخلاقيات وصفات الباحث العلمي:

يعتبر إعداد بحث جديد مدخلا مهما، ومطلقا أساسيا في تحديد هوية الباحث والتباحث أيضا، نظرا لارتباط البحث بالباحث وتأثيرهم كل على الآخر سلبا أو إيجابا. إلا أنه هناك عدد من السمات والصفات الأكثر تحديدا ينبغي أن تتوفر في الباحث العلمي القانوني. ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ- أن يكون الباحث محبا للعلم وحب الاستطلاع لا يقف عند حد معين، وأسمع الاطلاع، عميق التفكير، عاشقا للبحث عن الحقيقة، ويجب على الباحث القانوني أن يكون ملما بكل ما كتب في موضوع بحثه، مطلعا على جميع أحكام القضاء ونصوص التشريع وملما بأصول البحث وقواعده الرئيسية وأسسها العلمية، وأن تكون لديه القدرة على فهم ومعرفة اللغات (2).

ب- أهلية البحث العلمي: بأن تتوفر في الباحث المؤهلات العلمية والتدريبية المناسبة لخوض غمار البحث في علم من العلوم، فلا يقم الباحث نفسه في إجراء بحث أو دراسة علمية دون أن تكون له الخبرة والدراية المناسبة بذلك التخصص (3).

ج- البعد عن الانفعال والتسرع: إذ يجب أن يتمتع الباحث بالدقة في جمع الأدلة والملاحظات، وعدم التسرع في الوصول إلى قرارات ما لم تدعمها الأدلة الدقيقة الكافية. كما يجب على الباحث الابتعاد عن الانفعال الذي يعيق تصاعد التفكير بشكل منظم منهجي (4).

د- النزاهة والأمانة والصبر والمثابرة والاستعداد للعمل الجماعي.

هـ- احترام الملكية الفكرية: وهي من مظاهر الأمانة العلمية، فلا ينسب الباحث ما لغيره لنفسه، بل عليه إثبات الأقوال والآراء لأصحابها من خلال احترام قواعد الاقتباس والاحالات المتعارف عليها منهجيا (1).

(1) - انظر: جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 52، 53.
(2) - انظر: فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ص 28-29 أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، ص 25.

(3) - انظر: منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 17- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 55.

(4) - انظر: فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ص 23- منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 17.

و- التواضع العلمي: من ذلك عدم التعالي والتكبر، واعتبار أحكامه التي توصل إليها قطعية وإبراز النتائج التي تخالف تصوراته وآرائه؛ فالتكبر في الحياة العلمية هي آفة الباحثين والبحث العلمي، لذا على الباحث أن يتصف بشخصية علمية متواضعة متقبلة لنقد الآخرين.⁽²⁾

ز- الحفاظ على سرية المعلومات: ويقصد بها حماية كل البيانات الشخصية للمستفيدين بالبحث أشخاصا كانوا أو مؤسسات، أو أجهزة في كل الأوقات، فلا يعمل على كشف هويتهم أو الكشف

دا ميلود بن عبد العزيز عن أسرارهم لدى الآخرين.⁽³⁾

ح- الالتزام بالموضوعية والحياد: على الباحث أن يكون منصفًا وموضوعيًا ومحيدًا في بحثه، متحررا من التعصب أو التحيز، فلا يتأثر بعاطفة تميله إلى رأي دون سند، فههدف الباحث الوصول إلى الحقيقة أنى وجدت، سواء كانت تتفق مع معتقداته أم لا.⁽⁴⁾

ط- التمتع بالروح العلمية: والتي من معانيها سعة الاطلاع، والشك العلمي، ووضوح التفكير، وصفاء الذهن، والجرأة من دون وقاحة، أو مدهانة أو تمليق دون وجه حق، وكذلك تقبل النقد الموجه إلى آرائه، والاعتداد بآراء الآخرين واحترامهم ولو خالفت رأيه.⁽⁵⁾

ي- الموافقة الصريحة: على الباحث أن يحصل على موافقة من يود العمل معهم خلال فترة البحث؛ إذ يجب أن يعلم الأفراد المراقب دراستهم أنهم تحت الدراسة.

(1) - انظر: جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 55- منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 17، 18- كمال آيت منصور، راجح طاهر، منهجية إعداد بحث علمي، ص 11.

(2) - انظر: منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 17- كمال آيت منصور، راجح طاهر، منهجية إعداد بحث علمي، ص 11.

(3) - كمال آيت منصور، راجح طاهر، منهجية إعداد بحث علمي، ص 11- منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 18- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والاحصاء كيف تكتب بحثا علميا، إثناء للنشر والتوزيع، (د.ب)، 2012، ص 51.

(4) - انظر: أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، ص 27- شادية إبراهيم مصطفى المحروقي، الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني، ص 27.

(5) - انظر: جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 50- فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ص 29- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 55.

ك- الأمل المزيف (الكاذب): على الباحث أن يكون صادقا مع المستهدفين بالبحث فلا يؤملهم أثناء أسئلته لهم بأن الأمور سوف تتغير لصالحهم، وأن لا يعطي وعودا خارج نطاق بحثه أو سلطته أو مركزه أو تأثيره، وعليه براعاة شعور الآخرين واحترام ذواتهم⁽¹⁾.

ل- عدم التشهير العلمي بالآخرين والسخرية من منجزاتهم⁽²⁾.

م- الوفاء لكل من قدم له يد العون والمساعدة في مجال بحثه أيًا كانت هذه المساعدة⁽³⁾.

(1) - منى توكّل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، ص 18، 19- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والاحصاء، ص 50.

(2) - جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 55.

(3) - كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 11.

المحور الثاني: خطوات ومراحل إعداد البحث العلمي

البحث العلمي يسير وفق خطوات منظمة متتابعة متصلة مع بعضها البعض؛ حيث أن كل خطوة تعتمد وتستند على سابقتها، وخطوات إنجاز البحث العلمي تقريبا متفق عليها من قبل جميع الخبراء في هذا المجال، ولكن تختلف طريقة تنفيذ هذه الخطوات حسب الجهة التي سيقدم إليها البحث العلمي، وكذا نوعية هذا البحث إن كان أطروحة دكتوراه مثلا أو مساهمة علمية سيتم ميلود بن عبد العزيز نشرها في إحدى المجالات العلمية المنشورة.

وعلى ذلك؛ فإن هذه الخطوات ليست تحكّمية على سبيل الحصر أو الترتيب، فبممكن أن يختلف ترتيبها من باحث لآخر، فهي متفاعلة و متربطة وتخدم بعضها لتنتج عملا يحقق المسعى والغرض من إنجازها بصورة سليمة (1).

ويمكن إجمال هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: اختيار الموضوع وإعداد التصميم الأولي للبحث

يعتبر حسن اختيار موضوع البحث العلمي المحدد الرئيسي لمدى إمكانية السير فيه وإنجازه، لذا يتوجب على الباحث التريث وعدم العجلة في هذه المرحلة وإعطائها الوقت المناسب. وتعد هذه المرحلة أكثر المراحل دقة وصعوبة نظرا لتعدد واختلاف عوامل ومعايير اختيار مجال وموضوع البحث (2).

أولا- معايير اختيار موضوع البحث العلمي:

يخضع اختيار موضوع البحث العلمي لجملة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية نذكر منها:

(1) - انظر: ماجدة محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، دار الراجحة، الأردن، ط1، 2011، ص 39- معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 69- حورية لشهب، علي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 45.

(2) - انظر حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 92- جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 59.

1- المعايير الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي:

1.1- الرغبة النفسية في اختيار موضوع البحث:

هو ما يجعل الباحث مستعداً لتحمل أعباء البحث بسبب الارتباط النفسي والعاطفي بينه وبين البحث. ويلاحظ أن الباحث قد يبتدي إلى الموضوع الذي يقوم ببحثه أثناء الممارسة العملية، فيختاره من بين المشاكل التي تعرض له في حياته اليومية⁽¹⁾.

2.2- الاستعداد والقدرات الذاتية:

يجب أن يكون الباحث على قدرات واستعدادات مناسبة للموضوع المختار، وأن يختاره وفقاً للقدرات واستعدادات محددة:

أ- القدرات العقلية: التي تمكن الباحث من الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج خلال كل مراحل إعداد وتنفيذ البحث.

ب- الصفات الشخصية والأخلاقية: مثل هدوء الأعصاب، قوة الملاحظة، والموضوعية والابداع والابتكار والشجاعة والتضحية وغيرها من القدرات التي تجعله قادراً على إعداد البحث⁽²⁾.

ج- القدرات الاجتماعية والمالية: وهي الحالة المالية والاجتماعية للباحث التي يجب مراعاتها عند اختيار موضوع البحث؛ إذ يجب مراعاة القدرة المالية للباحث على الانفاق على البحث وتمويله، وكذا وضعيته الاجتماعية.

د- الاستعدادات العلمية واللغوية: وهي التي تمكن الباحث من تقنيات البحث واستخدام أدواته بما يتناسب مع البحث المختار، إذ أن هناك بحوث ودراسات مقارنة تستلزم إجادته وتحكم الباحث لأكثر من لغة للقيام بها⁽³⁾.

(1)- انظر: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص 57- شادية ابراهيم، مصطفى المحروقي، الوخيز في إعداد البحث العلمي القانوني، ص 36.

(2)- انظر: جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 62-63- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 58.

(3)- انظر: حورية سويحي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 93، 94- جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 63- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني، ص 58.

هـ- التخصص العلمي والمهني: يجب أن يكون الموضوع المختار للبحث يدخل ضمن اختصاصات الباحث وتخصصه العلمي، إذ يصعب على الباحث الذي زاول دراسته في تخصص معين أن يختار موضوع بحث يخرج عن نطاق تخصصه. كما أن عامل التخصص المهني هو مؤثر ذاتي في اختيار الموضوع، حيث من المرغوب فيه أن يواصل الباحث في نفس تخصصه المهني حتى تسهل عليه عملية البحث، ويدعم الجانب العملي لموضوع بحثه واستثمار نتائجه في الارتقاء وتقلد مناصب في الوظيفة التي يشغلها⁽¹⁾.

2- المعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي:

2.1- القيمة العلمية لموضوع البحث:

يجب أن يكون موضوع البحث مبتكرا، جديدا، ويضيف معارف جديدة يمكن من اكتشاف حقائق جديدة أو يدعم المعلومات السابقة لتصبح أكثر وضوحا⁽²⁾.

2.2- مكانة البحث العلمي:

يتحدد اختيار الموضوع بحسب نوعية ومكانة البحث العلمي المراد إعداده بين أنواع البحوث العلمية، فيجب أن يختار الباحث مواضيع تتناسب مع الدرجة العلمية المراد الحصول أكانت رسالة ماجستير أم أطروحة دكتوراه أم ورقة بحثية كالمشاركة في ملتقى أو النشر في مجلة محكمة⁽³⁾.

3.3- وفرة المادة العلمية والمصادر البليوغرافية:

تؤثر المادة العلمية في قيمة البحث ونوعيته؛ فهي محدد هام لموضوع البحث، فالباحث الذي لا يجد مصادر ومراجع ليبحثه بشكل كاف لا يستطيع استيعاب جميع حقائق موضوع بحثه ولا يتشكل لديه نظام التحليل المرتكز أساسا على التعمق والتحليل والتركيب⁽⁴⁾.

(1)- انظر: حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 94 - معداوي نجية، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 71 - جبري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 63-64.

(2)- انظر: حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 95 - معداوي نجية، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 71- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 20، 21.

(3)- جبري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 65- حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 96.

(4)- انظر: جبري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 66- حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 95.

4.4- المدة المحددة لإنجاز البحث:

على الباحث أن يختار الموضوعات التي تناسب وطبيعة الموضوع المختار والمدة المحددة لإنجازه من قبل الجهات الوصية على الدراسات المتخصصة؛ فالمواضيع المتشعبة قد تجعل الباحث يستغرق وقتاً أطول من الوقت المتاح له قانوناً⁽¹⁾.

ثانياً- اختيار وصياغة عنوان البحث

تعتبر عملية اختيار عنوان البحث من أهم الخطوات التي يتخذها الباحث؛ إذ أن هذه الخطوة تمثل جوهر وأساس النجاح في تحديد متغيرات البحث المختلفة، حيث يعكس العنوان قدرة الباحث على تحديد المتغيرات بدقة، ويشترط في عنوان البحث جملة من المواصفات والشروط⁽²⁾؛ أهمها:

1- شروط ومواصفات العنوان الجيد:

- يجب أن يكون العنوان جديداً غير مستهلك من الباحثين السابقين.
- الدقة والوضوح والبعد عن الألفاظ المترادفة في العنوان الواحد.
- الدلالة والايحاء لمضمون البحث والبعد عن العموميات.
- الخلو من الاطناب والتناسب الجيد في العنوان بين الاطالة والاختصار.
- ينبغي أن يكون العنوان شاملاً لمتغيرات البحث الأساسية ويعكس العلاقة بينها،
- أن يكون العنوان ملائماً لموضوع الدراسة ومعبر عنها، بحيث يكون هذا العنوان قادراً على إعطاء فكرة عامة عن الموضوع الذي تناوله الباحث خلال بحثه العلمي.

- أن يحقق العنوان المختار الترابط بين جميع أجزاء البحث؛ بدءاً بالمقدمة وصولاً إلى الخاتمة، فيكون معبراً وشاملاً.

(1)- انظر: معداوي نجية، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 71- حورية سويقي، التوجيه في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 95.

(2)- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والاحصاء، ص 66.

- أن يكون العنوان مشوقاً مستفزاً لفضول القارئ (1).

2- مصادر الحصول على عناوين الأبحاث العلمية:

هناك عدة مصادر يمكن من خلالها الحصول على عناوين لأبحاث علمية منها:

- الدراسات السابقة والمجلات العلمية المختلفة، وهذه الدراسات متشابكة ويكمل بعضها البعض

الأخر، والاطلاع عليها يؤدي إلى توسيع مدارك الباحث وتحفيزه لاختيار عناوين جديدة.

- القراءة الناقدية التحليلية للمراجع والكتب العلمية.

- الخبرة والتجربة في مجال البحث العلمي.

- نتائج وتوصيات الأبحاث والدراسات السابقة التي غالباً ما تتضمن توصيات تتعلق بإجراء

بحوث معينة.

- آراء الخبراء والمختصين من ذوي الخبرة في مجال تخصص الباحث، بدءاً بالمشرف على بحثه وكل

الأساتذة والباحثين الذين جربوا البحث ومارسوه في إطار المنهج العلمي (2).

ثالثاً- إشكالية البحث العلمي وفرضياته:

1- الإشكالية في البحث العلمي:

لا شك أن اختيار موضوع البحث العلمي في حد ذاته يثير تساؤلات حول ما يزيد معرفته،

لذلك فإن التفكير في وضع خطة بحث يسبقه التفكير في صياغة الإشكالية التي تنبثق عما يشيره

موضوع البحث من مشكلات تحتاج إلى بحث ودراسة، فمشكلة البحث تمثل الخطوة الثانية في

(1) - انظر: جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية؛ ص 66- معداوي نجية، منهجية البحث العلمي في

العلوم القانونية، ص 72- 74- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والأحصاء، ص 66- 67- صالح طليس، المنهجية

في دراسة القانون، ص 135- 136.

(2) - انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والأحصاء، ص 67- معداوي نجية، منهجية البحث العلمي في العلوم

القانونية، ص 76.

خطوات البحث العلمي؛ إذ أن الهدف الأساسي لإجراء أي بحث علمي هو معالجة مشكلة معينة (1).

1-1. مفهوم الإشكالية:

أ- الإشكالية لغة:

يقال أشكل الأمر عليه؛ أي التبس واختلط، والمشكلة الأمر الصعب الملتبس والمشابه الذي لا يمكن أن نجد له حلا.

والإشكال مصدر يعني الالتباس والغموض، ومصطلح "الإشكال" و"الإشكالية" لا يوجد في المعاجم العربية القديمة (2).

ب- الإشكالية اصطلاحا:

الإشكالية *Problématique* في البحث العلمي باعتبارها المدخل المنهجي الذي يتبناه الباحث لمعالجة موضوع بحثه، أعطيت لها عدة تعريفات منها:

- الإشكالية هي الفكرة المحورية التي يدور حولها البحث من أجل تبيانها وتوضيحها، فالإشكالية وبرغم انبثاقها عن عنوان البحث؛ فهي عملية سابقة ولاحقة مستمرة مع سيرورة عمليات البحث (3).
- الإشكالية هي قضية كلية عامة تثير نتائجها الشكوك؛ بحيث أنها تقبل الإثبات أو النفي أو الأمرين معا، والاجابة في الإشكالية غير مقدّمة وتبقى دائما بين أخذ ورد (4).

(1) - انظر: مورييس أنجرين: منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة، الجزائر، 2006، ص 141- حورية ليشيري، علي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، ص 50- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والاحصاء، ص 62.

(2) - انظر: جدي علي، محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي، أقيمت على طلبة قانون حنائي، وقانون عقاري ماستر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باينة 1، 2018- 2019، ص 16- أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2013، ص 97.

(3) - حورية ليشيري، علي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، ص 50- 51.

(4) - أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 97 - مصطفى البنداري أبو سعده، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية الدليل العملي للقانونيين، دار الأهرام للإصدارات القانونية، مصر، ط 1، 2022، ص 143.

■ الإشكالية هي السؤال المحير الذي يقف أمامه الباحث، أو هي مجموعة من التساؤلات التي تدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير وتوضيح، ويطرحها الباحث ليحيط عنها أثناء قيامه بالبحث، وهي القاعدة الأساسية في البحث⁽¹⁾.

■ وتعرف الإشكالية كذلك بأنها: "جملة استفهامية تسأل عن العلاقة الموجودة بين متغيرين أو أكثر، بحيث تكون فيها بعض المتغيرات أو المعطيات معروفة وبعضها غير معروف، مما يتطلب بحثاً أكثر أو تحرياً"⁽²⁾.

■ الإشكالية فن وعلم، أو هي فن علم طرح المشكلات⁽³⁾. وهي المحور التناظري الذي يدور حوله البحث انطلاقاً من فضول حثيث لدى الباحث، أو راي فكرة البحث⁽⁴⁾.

■ وعلى هذا الأساس يتمثل دور الإشكالية في أنها تمكن الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه من تلك التي يعتبرها ثانوية، وتتجسد في الطرح الذي يتبناه الباحث كمدخل لمعالجة موضوع البحث في شكل تساؤل أو أسئلة معينة مرتبطة منطقياً، تخدم الغرض من البحث، وتسعى إلى تحقيق الهدف الذي ينشده الباحث وفق منهجية واضحة⁽⁵⁾.

1-2. الفرق بين المشكلة والإشكالية:

يذهب بعض الباحثين للخلط بين المشكلة *Problème* والإشكالية *Problématique* ويعتبرهما مترادفين، وقد حاول البعض بيان هذه العلاقة من خلال:

أ- تعرف المشكلة بأنها: الشعور أو الاحساس بوجود صعوبة لا بد من تحطيمها أو عقبة لا بد من تجاوزها لتحقيق هدف ما أو أنها الاصطدام بواقع لا نريده، كما تعرف أيضاً بأنها الأمر الصعب

(1) - نعمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 108 - ثاقان عبد العزيز رضا، أصول البحث

القانوني، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2019، ص 39.

(2) - جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي مفاهيمه - أدواته - طرقه الإحصائية، دار الثقافة، ط 1، 2007، ص 59.

(3) - علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 89.

(4) - رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية الأسس العملية بالتطبيق والتمثيل لوضع الخطة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2014، ص 44.

(5) - علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 86، 89.

الملتبس الذي يمكن أن نجد له حلا. وهي عبارة عن تساؤل مؤقت يستوجب جوابا مقنعا سعيدا وراء البحث عن الحقيقة⁽¹⁾.

مشكلة البحث تعطي انطباعا واضحا على انها موقف غامض أو تساؤل يراود ذهن الباحث ويحاول إيجاد حل أو جواب مناسب له، فمشكلة البحث هي كل ما يحتاج إلى حل وإظهار النتائج، أو هي تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير⁽²⁾.

مصطلح المشكلة فضفاضا ومتسعا ولا يمكن التحكم فيه بصورة دقيقة، لذلك فإن المشكلة تتحول إلى إشكالية عندما يصبح متعذرا الامام بكل جوانبها على المستوى التصوري والعلمي؛ بحيث يبدو التحكم في المشكلة وتعريفها وتحديد معالمها وضبطها أمرا صعبا، بل ومتعذرا، لذلك تصبح الإشكالية هي المصطلح الذي يلجأ إليه الباحثون⁽³⁾.

ب- علاقة بين المشكلة والإشكالية هي كالعلاقة بين الكل وأجزائه، وبين الجزء والكل، فالمشكلة جزء من الإشكالية، والإشكالية مجموعة من المشكلات الجزئية، فإذا استطعنا تحديد موضوع الإشكالية عرفنا المشكلات التي تتبعها، وعلى هذا فإن المشكلة طابعها جزء، الأسئلة التي تناولها أسئلة جزئية، بينما الإشكالية طابعها شامل وعام يتناول القضايا الكبرى.

ج- التمييز بين المشكلة والإشكالية:

• **من خلال السبق وزمن طرحها؛** حيث نجد أن المشكلة من حيث زمن طرحها والشعور بها تسبق الإشكالية، إذ غالباً ما يبدأ الباحث دراسته وليس في ذهنه سوى فكرة عامة أو شعور غامض بوجود مشكلة ما تستحق البحث والاستقصاء. في حين تكون الإشكالية هي المرحلة التالية للشعور بالمشكلة، وعلى أساسها يضبط الباحث تصوره العلمي حول تساؤلات بحثه التي تشكل الصورة النهائية للإشكالية⁽⁴⁾.

(1) - أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 97.

(2) - انظر: شادية إبراهيم مصطفى المحروقي، أحمد محروس علي ناجي، الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني، ص 54- ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 73، 74.

(3) - نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 111.

(4) - انظر: نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 112- ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 74.

• من حيث الاتساق والانضباط أو الوضوح؛ حيث نجد أن المشكلة تنسم بالاتساع وعدم الوضوح والانضباط، فتجعل موضوع البحث فضفاضا يصعب بحثه، لتأتي الاشكالية لتحذ من اتساعه فتضبط المشكلة ضبطا دقيقا وتحدها حتى تكون قابلة للبحث⁽¹⁾.

• من نقاط الاختلاف بين المشكلة والاشكالية؛ القلق النفسي- الذي يثيره كل منهما في نفسية الفرد؛ بحيث إذا كان التوتر يثير الدهشة كانت القضية المطروحة مشكلة، أما إذا كان إحراجا كانت القضية المطروحة إشكالية⁽²⁾.

• تلتنفي المشكلة والاشكالية من حيث أنهما يمثلان السعي الدائم للإنسان في البحث عن الحقيقة وإدراك المعرف، وهما يطرحان معا بطريقة استفهامية. أسئلة تنتظر إجابة مدعية بحجج وبراهين من أجل التأكيد أو النفي. وهما يتفقان معا في أنهما يبحثان عن مخرج، ويشيران في النفس والقلق والحيرة من أجل بلوغ الحقيقة، لأن طلب الحقيقة يتطلب ذلك⁽³⁾.

3-1. معايير وأسس اختيار إشكالية البحث العلمي:

هناك معايير واعتبارات يجب على الباحث مراعاتها عند اختيار مشكلة بحثه، وعند تحديدها وعند صياغتها الصياغة النهائية، وأهم تلك المعايير:

• أن نكون مشكلة البحث قابلة للدراسة والبحث، بمعنى أن تنبثق عنها فرضيات أو أسئلة قابلة للاختبار لمعرفة مدى صحتها⁽⁴⁾.

• أن تكون المشكلة البحثية أصيلة ذات قيمة علمية، وذات صلة بالممارسة الخاصة بمجال البحث، فلا تدور حول موضوع لا يستحق البحث، وألا تكون تكرارا لموضوع أشبع بحثا وتحليلا في دراسات سابقة⁽⁵⁾.

• أن تكون قريبة من مجال تخصص الباحث.

(1) - نعمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 112.

(2) - أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 97-98.

(3) - أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 97.

(4) - معداوي نجية، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 77-78 - ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 75.

(5) - أنظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والاحصاء، ص 63 - معداوي نجية، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 78 - ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 75.

- أن تكون المشكلة البحثية قريبة من قبول واهتمامات الباحث.
- أن تكون مشكلة البحث في حدود وإمكانات الباحث من حيث الكفاءة والوقت والتكاليف، فبعض المشكلات أكبر من قدرات باحثها، فيضعون في متاهاتها⁽¹⁾.
- أن تكون المشكلة البحثية حديثة، ولها دلالة هامة بالنسبة لمجال البحث والتأكد من تناول هذه المشكلة بالبحث والدراسة، وسوف تضيف شيئاً جديداً إلى المعرفة الإنسانية⁽²⁾.
- أن تعبر مشكلة البحث عن علاقة بين متغيرين فأكثر، وإلا أصبح من غير الممكن صياغة فرضية لها⁽³⁾.
- أن تكون مشكلة البحث قابلة لأن تصاغ على شكل سؤال⁽⁴⁾.
- أن يتأكد الباحث أن مشكلة دراسته لم يسبقه أحد إلى دراستها.
- أن تتضمن المشكلة البحثية إمكانية اختبارها وتجربتها⁽⁵⁾.
- أن تكون مشكلة البحث قادة على جذب اهتمام الباحثين الآخرين فيتناولون منها جوانب لم يتعرض لها البحث، بمعنى أن المشكلة تركت الباب مفتوحاً للعديد من الدراسات الممكنة أو الضابطة⁽⁶⁾.
- أن تكون المشكلة البحثية سارية المفعول؛ بمعنى أنها قائمة وأثرها مستمر، أو يخشى من عودتها مجدداً، وكذلك أن تكون واقعية بمعنى أنها ليست افتراضية أو من نسج الخيال⁽⁷⁾.

(1) - انظر: معداوي نجية، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 78- ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 75.

(2) - انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والاحصاء، ص 63- أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 129.

(3) - انظر جودت عزت، أساليب البحث العلمي، ص 65- معداوي نجية، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 78- ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 75.

(4) - انظر: جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 65- ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 75.

(5) - جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 65.

(6) - أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 130.

(7) - أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 124.

4-1. الأسئلة الضابطة لطرح إشكالية البحث العلمي:

هناك علاقة وثيقة ترابطية بين عنوان البحث والاشكالية المطروحة والخطة المعتمدة لمعالجة موضوع البحث من خلال الاشكالية المحددة، فيمكن طرح مجموعة من الأسئلة حول موضوع البحث المحدد من حيث الأهمية، وما ينطوي عليه من قضايا ومسائل تحتاج إلى بحث، وما الأهداف المرجوة من النتائج المتوقعة الوصول إليها من خلال قيامه بالبحث؛ فبالإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها يمكن التوصل إلى استخلاص طرح الاشكالية⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار وللتأكد من أهمية المشكلة البحثية وضبطها، فإنه يتوجب طرح جملة من الاستفسارات والأسئلة أهمها:

- هل تستحوذ المشكلة على اهتمام الباحث ورغبته؟
- هل هذه المشكلة جديدة؟ ما هي علاقتها بمشاكل بحثية أخرى؟
- هل هذه المشكلة نفسها صالحة للدراسة والبحث؟
- هل يستطيع الباحث القيام بهذه الدراسة المقترحة وفقا لمشكلاتها المطروحة؟
- هل هذه الدراسة ستضيف إلى المعرفة شيئا؟
- هل قام باحث آخر بمعالجة هذه المشكلة أو مشكلة تشابهها أو تقترب منها؟
- هل تتوفر المعلومات اللازمة عن المشكلة؟
- هل هناك إمكانية في تعميم التوصيات النهائية والنتائج التي سيحصل عليها الباحث في معالجته

للمشكلة على مشاكل أخرى مشابهة؟⁽²⁾

(1) - انظر: حورية لبشري، علي مزاح، الشامل في منهجية البحث العلمي ص 51، 52. (2) - انظر: شادية إبراهيم مصطفى المحروقي، أحمد محروس علي ناجي، الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني، ص 55-57- منصور كافي، البحث العلمي تقنياته، ومناهجه، وطرق تحقيق مخطوطاته، محاضرات لطلبة السنة أولى دراسات عليا ماجستير - جامعة باتنة، السنة الجامعية 2001-2002، ص 33- كمال عويسي، شرع عبد الرزاق، معايير ومصادر ضياغة الاشكالية البحثية الجيدة، ص 3. مُتاح على الرابط التالي

5-1. صياغة إشكالية البحث العلمي:

لا شك أن عملية صياغة مشكلة البحث بشكل واضح ودقيق على الرغم من أهميتها قد لا تكون ممكنة في البداية؛ حيث يبدأ الباحث دراسته وليس في ذهنه سوى أفكار عامة، أو شعور غامض بوجود مشكلة ما تستحق البحث والاستقصاء. وبالتالي تتم إعادة صياغة المشكلة مرة أخرى إلى أن يتم تحديدها وصياغتها، وتثبت جوانبها وفصلها عن المواضيع القريبة، فهي عملية سابقة ولاحقة، مستمرة مع سيرورة عمليات البحث⁽¹⁾.

وتعني صياغة مشكلة البحث تعريف المشكلة وتحديدها بضبط معالمها ووضعها في مجراها وتعميقها الفكري⁽²⁾.

أ- ضوابط وقواعد صياغة الإشكالية:

يجب على الباحث مراعاة القواعد الآتية عند صياغة الإشكالية.

- يجب أن تصاغ إشكالية البحث في صورة دقيقة وواضحة بتوظيف عبارات محددة تعبر عن مضمون المشكلة ومجالها، وتوجه الباحث إلى العناية المباشرة بمشكلته، وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها، وترشد الباحث إلى مصادر المعلومات المتعلقة بمشكلته⁽³⁾.
- يجب أن تحدد المفاهيم والمصطلحات المستعملة في صياغة الإشكالية بشكل يمكن تحقيقها عمليا؛ أي إلى الحد الذي يستطيع فيه الباحث ترجمتها في الواقع⁽⁴⁾.
- أن يتم صياغة المشكلة بأقل قدر ممكن من الكلمات التي تعبر عنها⁽⁵⁾.
- اختيار الألفاظ والمصطلحات لعبارات المشكلة أو الأسئلة التي تطرحها للبحث بصورة تعبر عن مضمون المشكلة بدقة؛ بحيث لا تكون موسعة متعددة الجوانب، كثيرة التفاصيل، وضيقة محدد للغاية. ويصعب فهم المقصود منها بدقة ووضوح⁽¹⁾.

(1) - انظر: ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 75- حورية لبشري، علي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، ص 51.

(2) - علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 89.

(3) - حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 96- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 64.

(4) - علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 89.

(5) - ماجد محمد خياط، أساليب البحث العلمي، ص 80.

• إن الإشكالية التي يقوم بصياغتها الباحث عند اختيار موضوع بحثه هي إشكالية مبدئية، قد تتغير فيما بعد، إما بتوسيع نطاقها أو تضيقه، أو طرح مشكلات أخرى تتعلق بذات الموضوع، وذلك أن النظرة لموضوع البحث في بدايته تختلف عنها بعد دراسته والتعمق فيه⁽²⁾.

ب- أساليب صياغة الإشكالية:

تصاغ إشكالية البحث بأحد الأسلوبين التاليين:

الأسلوب الأول: الصيغة التقريرية أو اللفظية (الإشكالية التقريرية)

تستخدم هذه الصياغة إذا كان موضوع البحث من الموضوعات التي تحتاج إلى استكشاف وجمع معلومات عامة، بحيث لا توجد في ذهن الباحث أي أسئلة محددة يبحث لها عن إجابات، فهو يسعى لتوصل إلى أكبر قدر من المعلومات عن المشكلة البحثية⁽³⁾ ويكون التعبير عن الإشكالية في هذه الحالة بحملة خبرية، في شكل قضية يتم عرضها وتحليلها تحليلًا مترابطًا، يتعلق بمحاور موضوع البحث بأسلوب مركز ودقيق وواضح، ويمثل لذلك بـ:

- علاقة الذكاء بالتحصيل العلمي لطلبة الماستر.
- كيفية مساعدة الموظفين على ترقية مسارهم المهني⁽⁴⁾.

الأسلوب الثاني: الصيغة الاستفهامية (صيغة السؤال)

غالبًا ما يتم صياغة الإشكالية على هيئة سؤال أو تساؤل أولي (سؤال الانطلاق) عندما تكون المشكلة واضحة، ويعبر عنه أحيانًا بالسؤال الرئيسي الذي يبلور الفكرة المحورية التي يدور حولها موضوع البحث. كما قد ينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية تتعلق كل منها بتغيير أو مؤشر من مؤشرات الموضوع، وترتب بحسب أهميتها ومحلها من خطة البحث⁽⁵⁾.

(1) - جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 64.

(2) - حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 96.

(3) - سعيد سليمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2019، ص 74.

(4) - انظر: جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 64- نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 121.

(5) - انظر: جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 64- علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 93- نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، ص 120- سعيد سليمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ص 74.

وتجدر الإشارة إلى أن صياغة المشكلة البحثية في صورة سؤال تبرز بوضوح العلاقة بين المتغيرين الأساسيين في البحث، وهذه الصياغة تعني أن جواب السؤال هو الغرض من البحث العلمي. وعلى ذلك يساعدنا هذا الأسلوب من الصياغة في تحديد الهدف الرئيسي للبحث⁽¹⁾.

وعلى ما تقدم، فإنه لا يبد أن تكون الإشكالية المحددة ملائمة فعلا لملائمة علمية لعنوان البحث المختارة. وأن تكون مفهومة مع الابتعاد عن الحشو وإدخال كلمات وجمل اعتراضية قد تلبس الفهم وتوقع الباحث في الخطأ. وفي كل الأحوال الباحث ملزم بالبقاء والتجاوب مع موضوع البحث وإشكاليته المحددة ووضعها دائما أمام نصب عينيه في كامل خطوات البحث، إن غالبا ما يتناقض بعض الباحثين مع إشكالياتهم المحددة في الخطوات اللاحقة من بحوثهم⁽²⁾.

وكمثال على كيفية صياغة الإشكالية بصيغة سؤال الانطلاق أو التساؤل الرئيسي، يجب على الباحث تحديد المدخل المنهجي الذي ينوي أن يعالج من خلاله بحثه، وذلك بتحديد الإشكالية التي يتبناها كأساس لهذه المعالجة أو الدراسة. من ذلك وثيقة اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، فموضوع (حقوق الطفل) يطرح عدة إشكاليات: سؤال الانطلاق يمكن أن يكون فيما تمثل أسس حقوق الطفل، وكيف بلورت ذلك هذه الوثيقة الأهمية؟⁽³⁾

6-1. التساؤلات في البحث العلمي:

التساؤلات في البحث العلمي هي ترجمة مفصلة لأهداف البحث، وتنبثق التساؤلات الفرعية للدراسة من السؤال الرئيسي مباشرة للإجابة عنه، بحيث تغطي كل جوانب البحث، ويشكل كل تساؤل من تساؤلات الدراسة محورا لها؛ من خلال ربط كل تساؤل بمحور معين ليشير من خلالها الباحث إلى النتائج المتوقعة في البحث⁽⁴⁾.

(1) - جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 64.

(2) - انظر: أحمد زردوي، ملاحظات حول تحديد الإشكالية وصياغة الفروض، ضمن كتاب: دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 2011، ص 33.

(3) - علي مزاح، منهجية التفكير القانوني، ص 95.

(4) - انظر: أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 169 - إعادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقا لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط 4، 2015، ص 10.

أ- شروط ومواصفات صياغة التساؤلات (الأسئلة) البحثية:

تصاغ التساؤلات التي تشتق من مشكلة البحث في شكل استفهامي يطرح فيه الباحث ما يتوقعه من نتائج على مستوى كل محور من محاور الدراسة المقصود. فالتساؤلات تفيد في تحديد المحاور الأساسية للبحث وعدم خروجه عن هذه المحاور المعلنة سلفاً؛ فهي تستخدم كمحطات إرشادية للباحث، كما تفيد في جعل عملية التحليل تسير نحو الأهداف المحددة في البحث، وتوفده في النهاية إلى استنتاجات ونتائج جيدة، ويشترط في هذه التساؤلات جملة من الضوابط والمواصفات وهي:

- يجب أن تكون تساؤلات واضحة ومحددة وعميقة، ولا تحتاج لأي تفسير إضافي لما تعنيه.
- أن تكون التساؤلات بسيطة وغير مركبة، وتتسم بدقة الصياغة.
- أن تترجم هذه التساؤلات ما تتضمنه مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته، وتغطي جميع جوانب موضوع الدراسة.

- أن لا تكون الإجابة عنها معلومة مسبقاً.
- أن تكون قابلة للإجابة في ضوء المعرفة الإنسانية، وقابلة للقياس ليكن تبرير إجاباتها والدفاع عن صحتها منطقياً ووصفياً إحصائياً.⁽¹⁾

ب- أنواع التساؤلات البحثية:

وهي تتنوع بحسب أسلوب صياغتها إلى:

- **التساؤلات الوصفية:** وهي التساؤلات التي تركز على وصف أحد جوانب موضوع الدراسة

مثل: ما هي المشكلات والعوائق التي يعاني منها الطلبة في الأحياء الجامعية؟

- **تساؤلات العلاقات:** وهي التساؤلات التي يراد منها معرفة العلاقة والأثر بين متغيرين أو أكثر.

مثل: ما علاقة التحصيل العلمي بطرق التدريس؟ ما أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على التحصيل

العلمي لطلبة الجامعات؟

(1) - عطا حسين درويش وآخرون، دليل معايير جودة البحث العلمي، ص 14- متاح على الرابط التالي:

http://site.igaza.edu.ps/a_darwish/filles (29/12/2021، 12:21).

- أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 169، 170- علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، ص 43.

- تساؤلات الفروق: وهي تساؤلات المراد منها معرفة الفروق بين متغيرين أو أكثر، مثل هل توجد فروق بين فئة الطلبة الإناث والذكور في المستوى التعليمي أثناء جائحة كورونا؟⁽¹⁾

ج- الفرق بين التساؤلات والفرضيات:

يمكن التمييز بين التساؤلات والفرضيات عند صياغة الإشكالية البحثية من خلال ما يلي:

• التساؤلات والفرضيات البحثية مصممتان في الأصل لتحقيق أهداف مختلفة، إذ أن لكل من التساؤلات والفرضيات مزايا وإيجابيات، فغالبا ما تستخدم التساؤلات كمحطات إرشادية للباحث وتبقيه على المسار الصحيح، لتقوده في النهاية إلى استخلاص النتائج واستنتاجات جيدة. في حين أن مزايا الفرضيات إمكانية اختبارها وفحصها إحصائيا. وهذا ما يضيف مصداقية وموضوعية إلى نتائج الدراسة⁽²⁾.

• التساؤلات عبارة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية تصاغ بشكل استفساري، بحيث تترجم ما تتضمنه الإشكالية البحث والتي هي السؤال العام أو الرئيسي- الذي يطرحه البحث وتغطي كل جوانبه، ويشكل كل تساؤل من تساؤلات الدراسة محورا لها. وبالإجابة عليها تتحقق أهداف البحث⁽³⁾.

أما الفرضيات فهي عبارة عن جمل خبرية تقريرية تعبر عن علاقة المحتملة أو المتوقعة بين متغيرات البحث، لذا يمكن القول أن الفرضيات هي إجابات محتملة أو مؤقتة لتساؤلات الدراسة⁽⁴⁾.

(1) - انظر: أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 167.

(2) - انظر: رشيد القواسمة وآخرون، مناهج البحث العلمي، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، ط2، 2008، ص 77- أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 167.

(3) - عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقا لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 10- أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 170- علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، ص 43- الفروق الأساسية بين التساؤلات والفرضيات في البحث العلمي. متاح على الموقع الإلكتروني ل: المنارة للاستشارات، على الرابط:

<https://www.manaraa.com/post/6360>. (29/12/2021. 21^h:35).

(4) - انظر: زهنا ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريد ريش إيرت، بيروت، 2016، ص 44، عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقا لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 10- التساؤلات في البحث العلمي، ماهيتها وأهدافها وصياغتها والفرق بينها وبين الفروض- متاح على الموقع: سنديك للاستشارات الأكاديمية والترجمة، على الرابط:

<https://www.sanadkk.Com/blog/post/14>. (29/12/2021. 21^h:45).

• إن صياغة الفرضيات العلمية خطوة منهجية، ولكن ليست ملزمة في جميع الحالات؛ إذ يرتبط وضعها بنوعية البحث، ففي البحوث الكمية غالباً ما تصاغ الإشكالية بشكل فرضية بحيث يمكن إخضاعها واختبارها استناداً للمعلومات والبيانات المجموعة، وعادة ما يكون هناك أكثر من فرضية واحدة في البحث العلمي الكمي. لذلك تستخدم الفرضيات في البحوث والدراسات التجريبية وشبه التجريبية التي تستهدف وصف واختبار العلاقات السببية، بحيث يكون الهدف من البحث هو اكتشاف علاقة بين متغيرين أو أكثر⁽¹⁾. أما في البحوث النوعية (الكيفية) فغالباً ما تتم صياغة الإشكالية البحثية بشكل جمل أو تساؤلات بحثية دون الحاجة لاختبار العلاقات وتجريبها. لذلك غالباً ما تستخدم التساؤلات في الدراسات الوصفية الاستطلاعية؛ حيث تكون أهداف البحث استطلاع أو استكشاف أمر معين، وتصاغ بطريقة أوسع وباستخدام أسئلة مثل: كيف؟ وماذا؟ ولماذا؟ حيث يتم إعمال العقل والمنطق في تحليل المعلومات وبناءها للوصول إلى استنتاجات⁽²⁾.

الاختيار بين توظيف الفرضيات العلمية والتساؤلات البحثية أو الجمع بينهما في البحث العلمي يتوقف على عدد من الموضوعات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- طبيعة المشكلة أو الظاهرة البحثية وماهيتها وأهدافها، وكذا نوعية البحث العلمي التي يتم إنجازها من خلاله.

- تعدد متغيرات الحاكمة في الإشكالية البحثية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، بحيث تشمل مختلف جوانب البحث.

- كفاية الإطار النظري ووفرة الدراسات العلمية التي تسمح بالاستقراء أو الاستدلال عن وجود العلاقات أو غيابها بين متغيرات الدراسة.

- في حالة الجمع بين التساؤلات والفرضيات في الدراسة الواحدة، وكانت التساؤلات تكرر للفرضيات، فمن الأفضل استخدام واحدة منها فقط.

(1) انظر: أحمد إبراهيم خضر: إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 167 رشدي القواسمة وآخرون، مناهج البحث العلمي، ص 84- ربما ماجد، منهجية البحث العلمي، ص 44- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، (د.ت)، (نسخة مزيده ومتمحة)، ص 47.

(2) انظر: رشدي القواسمة وآخرون، مناهج البحث العلمي، ص 84- أحمد إبراهيم خضر إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 170- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 47.

- عند استخدام الفرضيات والتساؤلات والجمع بينهما، يجب صياغة كل منها بطريقة تختلف عن الأخرى بحسب نوعية الفرضيات المصاغة، وكذا نوعية التساؤلات المطروحة.⁽¹⁾

2- الفرضيات في البحث العلمي Hypotheses:

بعد تحديد إشكالية البحث والاطلاع على الدراسات السابقة ذات علاقة، على الباحث وفي ضوء المنهج العلمي أن يقوم بوضع فرضيات معينة تكون بمثابة حلول مؤقتة أو أولية يعتقد بأنها قد تؤدي إلى تفسير مقبول لمشكلة البحث.⁽²⁾

1-2. تعريف الفرضية:

يرجع أصل كلمة "الفرض" في اللغة الإنجليزية إلى كلمة "Hypthesis" وهي مركبة من مقطعين هما "Hypo" ومعناها "شيء أقل من..." أو "أقل ثقة من الأطروحة". والمقطع الثاني "Thesis" أي أن الفرض يعتبر تخميناً معقولاً مبنياً على الدليل الذي يمكن الحصول عليه عند وصفه.⁽³⁾ وقد تم تقديم العديد من التعريفات الاصطلاحية للفرضيات نذكر منها:

• "تفسير مؤقت أو محتمل يوضح العوامل أو الأحداث أو الظروف التي يحاول الباحث أن يفهمها"، أو هي: "تخمين واستنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتاً، يشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر، لتكون هذه الفرضية كوجه له في دراسة"⁽⁴⁾.

• تعرف الفرضية بأنها: "تفسير مقترح للمشكلة موضوع الدراسة"⁽⁵⁾. أي "رأي مبدئي لحل مشكلة، أو إجابة محتملة عن سؤال الذي تمثله المشكلة وبالتالي فهي استنتاج أو تفسير مؤقت للمشكلة يتمسك به الباحث حين اختبار الفرضية والتحقق من صحتها لغرض تبنيها أو رفضها"⁽¹⁾

(1) - انظر: أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من المقدمة حتى الخاتمة، ص 170- الفروق الأساسية بين التساؤلات والفرضيات في البحث العلمي. متاح على الموقع الإلكتروني ل: المنارة للاستشارات، على الرابط: <https://www.manaraa.com/post/636029/12/2021.21>

(2) - انظر: رنجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان، (د.ت)، ص 75- محمد نيران على المحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 97.

(3) - انظر علي معمر عبد المومن، مناهج البحوث في العلوم الاجتماعية، الأساسيات والنقليات، ص 142.

(4) - انظر: ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، دار الراجحة، عمان، ط 1، 2011، ص 81- فاطمة عوض صابر وآخرون، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط 1، 2002، ص 36.

(5) - جودت عزت عطوى، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة، الأردن، ط 1، 2007، ص 71.

وتحصيلاً لما تقدم يمكن القول أن الفرضيات هي إجابات محتملة أو مؤقتة عن التساؤلات البحثية لإشكالية الدراسة، أو هي توقعات أو تخمينات خاصة بالباحث يتصور من خلالها العلاقة المحتملة أو المتوقعة بين المتغيرات الخاصة بإشكالية الدراسة.⁽²⁾

1-2. عناصر الفرضية:

تشتمل الفرضية عادةً متغيرين أساسيين لا أكثر المتغير المستقل والمتغير التابع.

• **تعريف المتغير (variable):** وكما يوحي المعنى اللغوي لهذا المصطلح، فإنه يتضمن شيئاً يتغير، ويأخذ قيماً مختلفة، أو صفات متعددة ويتصف بعدم الثبات فالمتغير هو تجريد منطقي يبر عن مجموعة من صفات أو عدد من القيم والمفهوم أو التصور الذهني عندما ما تعرفه تعريفاً إجرائياً بدلالة إجراءات البحث من حيث قياسه والتعبير عنه كمياً أو وصفه كيفياً، فإنه يصبح متغيراً، فالمتغير يشير إلى صفة أو سمة محددة تتباين في القيمة بين الأفراد أو الأشياء. لذلك فإن جل النشاط البحثي يهدف إلى محاولة فهم كيفية تغير الأشياء وسبب تغيرها.⁽³⁾

• **المتغير المستقل (indépendant variable):** هو متغير المراد أن نتعرف على أثره فهو المتغير الذي يبحث أثره في المتغير آخر. لذلك يقال عنه المسبب، أو المأثر. وللباحث إمكانية التحكم فيه للكشف عن تباين هذا الأثر باختلاف قيم أو الفئات أو مستويات ذلك المتغير.⁽⁴⁾

• **المتغير التابع (dépendant variable):** والذي يتأثر بالمتغير المستقل ويكون ناتجاً عنه، ويقال عنه النتيجة، أو العوامل المتأثرة. ولذلك فإن الباحث لا يتدخل في هذا المتغير، وإنما يلاحظ أو يقيس ما يمكن أن يترتب على الأثر الذي يحدثه المتغير المستقل.⁽⁵⁾

(1) - ناصر جرافات، أحمد المعالي، أساليب البحث العلمي والإحصاء. كيف تكتب بحثاً علمياً، دار إثناء للنشر- والتوزيع، 2012، ص 71.

(2) - انظر: أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 172. ربما ماجد، منهجية البحث العلمي، ص 44- عادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 10.

(3) - مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العالمية، 2003، ص 23- رشيد القواسمة وأخرون، مناهج البحث العلمي، ص 116.

(4) - انظر سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ص 80-81- ربما ماجد، منهجية البحث العلمي، ص 44.

(5) - انظر سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ص 80- ربما ماجد، منهجية البحث العلمي، ص 44- مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، ص 24.

3-2. أهمية الفرضيات:

- تحقق صياغة الفرضيات في البحث العلمي حملة من الفوائد نذكر منها:
- تساعد الفرضيات في تحديد أبعاد المشكلة البحثية بشكل دقيق.
- تحديد مسار عملية البحث العلمي، من خلال توجيه الباحث لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة توفرها من أجل اختبار الفرضيات، ومن ثم قبولها أو رفضها.
- تساهم الفرضيات في تحديد المناهج والأساليب البحثية الملائمة لموضوع الدراسة، إذ قد تكون الفرضية واحدة في عدة دراسات، إلا أن اختلاف صياغتها يؤدي إلى اختلاف في مجتمع الدراسة، وكذا المنهج والأدوات والإجراءات المستخدمة، وهذا أكبر دليل على أهمية الفرضيات وتأثيرها على جوانب الدراسة وأبعادها.

- تزيد الفرضيات من القدرة على فهم الإشكالية، فالفرضيات هي انعكاس لتساؤلات البحث التي تتضمنها الإشكالية، وبالتالي هي عملية تحيل التساؤلات إلى صياغة قابلة للاختبار إحصائياً.
- الفرضيات تعين الباحث على تحليل النتائج وتفسير الظواهر بشكل علمي.
- إعانة الباحث وتوجيهه في الاهتمام إلى الإشكاليات بحثه الجديدة، أو قد تكون للفرضيات المطروحة علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع إشكالات أخرى قائمة، وهو ما يجعل مدار البحوث ودراسات أخرى.⁽¹⁾

4-2. شروط ومعايير صياغة الفرضيات:

هناك جملة من الشروط والضوابط الواجب توافرها عند صياغة الفرضيات حتى تكون مقبولة. نذكر منها:

- أن تكون الفرضيات دقيقة وواضحة تماماً تؤدي إلى معنى محدد لا يحتمل التأويل وذلك من خلال تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تتضمنها فرضيات الدراسة وتجنب استخدام المصطلحات والتعبيرات العامة.

(1) - انظر: رنجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 76-77، عامر الزاهم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوردي، عمان، ط 2، 2007، ص 62-63- محمد أزهري السالك، طرق البحث العلمي أسس وتطبيقات، دار اليازوردي، عمان، ط 1، 2008، ص 46- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 72، أحمد إبراهيم خيضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 178.

- أن تكون الفرضيات محددة، وتوضح العلاقة بين متغيري الدراسة، أي تبين المتغير المستقل المتغير التابع، ولا يمكن للفرضيات العلمية أن تنظر إلى علاقة أكثر من متغير في وقت واحد.
- اتساق والمعقولة الفرضيات، بحيث أن تكون منسجمة ومتسقة من زاوية منطقية على الحقائق العلمية وليست خيالية.
- أن تكون الفرضيات قابلة للاختبار والقياس، وأن لا تتضمن أحكاماً قيمية، فالفرضيات الفلسفية والقضايا الأخلاقية يصعب، بل يستحيل قياسها واختبارها، فهي لا تخضع للتحقق.
- يجب أن تغطي الفرضيات جميع جوانب الإشكالية، أو ظاهرة البحث المدروسة.
- وجوب استناد الفرضيات إلى معالجة نظرية أو حقائق أو دراسات علمية سابقة تؤكد مبرراتها المنطقية، أي أن تكون صياغة الفرضيات خالية من التناقض، وغير منافية لوقائع علمية متفق عليها.
- يجب أن تكون الفرضيات متعددة، بحيث تتيح للباحث بعد اختبارها الوصول إلى الحل الأنسب من بينها.

- أن تكون الفرضيات المتعلقة بظاهرة اجتماعية لا علاقة شخصية، بحيث يجب إن تعكس الفرضية نمط أو علاقة اجتماعية عامة وليس علاقة شخصية، أو علاقة بين أفراد معينين.⁽¹⁾
- أن تكون صياغة الفرضيات بطريقة غير متحيزة، وذلك بصياغتها قبل البدء بجمع البيانات لضمان عدم التحيز في اجراءات البحث والدراسة.

2-5. أنواع الفرضيات:

تصاغ الفرضيات البحثية بطريقة إثباتية تقريرية في صورة جمل قصيرة وبسيطة، تستخدم فيها عادة صيغة الفعل المضارع، بحيث تتضمن معنى ينطبق على الماضي والحاضر والمستقبل، وبذلك فهي تمثل تعميماً أو قاعدة عامة أو استنتاجاً يشكل إجابة محتملة لإشكالية البحث، وتعتبر الصيغة في

(1) - انظر: محمد سرحان علي الحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 99، رشيد القواسمة وآخرون مناهج البحث العلمي، ص 108، فاطمة عوض صابر، مرقريت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ص 36 - ربحي مصطفى عيلان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 77-78 - ربما ماجد، منهجية البحث العلمي، ص 45-46 - ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 84 - أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 172-173.

هذه الحالة عن العلاقة بين المتغيرين، ويكون الاهتمام فقط بنوع العلاقة لا في شكلها.⁽¹⁾ وعلى ذلك، تنقسم الفرضيات البحثية إلى نوعين:

- **الفرضيات الموجهة (المباشرة):** وهي الفرضيات التي يحاول الباحث من خلال صياغتها إثبات علاقة بين متغيرين ذات اتجاه محدد وواضح سواء كانت العلاقة طردية أو عكسية، ومن أمثلة ذلك كلما زادت ساعات التدريس زاد التحصيل والتراكم المعرفي، أو كلما زادت معدلات التوظيف كلما انخفضت نسبة البطالة.⁽²⁾

- **الفرضيات غير الموجهة (غير المباشرة):** وتسمى بالفريات الضمنية، وهي الفرضيات التي يحاول الباحث من خلال صياغتها نفي وجود تأثير أو فرق أو علاقة بين متغيرين (المستقل والتابع)⁽³⁾. ومثال ذلك: زيادة معدلات التوظيف لا تؤثر على نسبة البطالة.

2-6. مصادر الحصول على الفرضيات:

تتعدد مصادر الحصول على مصادر صياغة واشتقاق الفرضيات، فهي تستفيد من مصادر الحصول على المشكلات البحثية، والفرضيات ليست مجرد مصادفات أو تخمينات عابرة، وإنما هي محصلة قدرات ذاتية للباحث في الذكاء والخبرة والتراكم المعرفي من خلال التخصص العلمي والمراجعة المنظمة للأدلة العلمية وعلاقتها بالإشكالية.⁽⁴⁾ وعليه يمكن تحديد مصادر الفرضيات العلمية في العناصر التالية:

- المعرفة الشخصية للباحث ومدى قدرته التخيل وإيجاد العلاقات وتحليلها بين الظواهر المختلفة، وامتلاكه القدرة على تجميع وربط الأفكار مع بعضها البعض في أنماط تفسيرية معقولة للوصول إلى تحليلات رصينة وأصيلة،
- المعرفة الواسعة والإطلاع على البحوث والدراسات السابقة حول إشكالية الدراسة.

(1) - انظر: رشدي القواسمة وآخرون، مناهج البحث العلمي، ص 107- أحمد ابراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 173.

(2) - انظر: محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 98- أحمد ابراهيم خضر، ص 173-174.

(3) - انظر: رشدي القواسمة وآخرون، مناهج البحث العلمي، ص 116- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 98.

(4) - انظر: محمد أزهري سعيد السباك، طرق البحث العلمي أسس وتطبيقات، ص 44- ماجد محمد الحياطة، أساليب البحث العلمي، ص 83.

- الملاحظة والتجربة والخبرة العلمية، والفرضيات عملية عقلية تتطلب جهدا وتفكيراً عقلياً واضحاً ومركزاً.⁽¹⁾

- الحلقات النقاشية والحوارات العلمية حول البحث والاشكالية المطروحة، إذ غالباً ما تفتح آفاقاً جديدة وتساهم في صياغة فرضيات علمية قابلة للتحقق.⁽²⁾

رابعاً: الأخطاء الشائعة في مرحلة اختيار موضوع البحث

تسجل في هذه المرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي جملة من الأخطاء التي يرتكبها الباحثون؛ بدءاً بعنوان البحث؛ مروراً بالإشكالية والتساؤلات البحثية، ووصولاً لصياغة الفرضيات. ونستعرض فيما يلي أبرز تلك الأخطاء الشائعة التي تؤثر سلباً على صلاحية وجودة البحوث والدراسات العلمية.⁽³⁾

1- أخطاء تتعلق بصياغة العنوان:

- أن يبدأ الباحث بحثه بصياغة عنوان بلا فكرة مسبقة، فلا يرتبط العنوان بأهداف الدراسة وأشكاليته وأسئلتها البحثية وتبعهم نتائج البحث.

- العنوان لا يعكس بدقة محتوى الموضوع وأشكالية الدراسة

(1)- انظر: رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه. مناهجه وأساليبه. إجراءاته، ص 76- ماجد محمد الخياط، ص 83- علي عبد المومن، مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية: الأساسيات والتقنيات والأساليب، منشورات جامعة 7 أكتوبر، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2008، ص 147-148.

(2)- محمد أزهر السالك، طرق البحث العلمي أسس وتطبيقات، ص 45.

(3)- حول أبرز الأخطاء الشائعة في كتابة البحث العلمي راجع: فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، دار السنواري العلمية، عمان، الأردن، ط 1، 2018، ص 331 وما بعدها- كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، سوريا، 2016، ص 162 وما بعدها- أحمد إبراهيم خطر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، ص 118 وما بعدها- عوض

أحسين التودري، البحث العلمي وأخطائه الشائعة، جامعة أسسوط (مصر-)، 2012، ص 117 وما بعدها- سعد سليمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ص 78- إيمان عمر الغامدي، الأخطاء الشائعة في الرسائل العلمية، جامعة الملك سعود، 2021، ص 07 وما بعدها متاح على الرابط الإلكتروني:

<http://drasah.com/Archiving/website/12920210905417/.pdf> . (07/01/2022. 18^h:30).

- حمد بن محمد القحطاني، أبرز الأخطاء الشائعة في الأبحاث العلمية. (د.د) الصادر الأول، 2021، ص 02 وما بعدها، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://hamed ed.com/sciresearch> . (07/01/2022. 18^h:48).

- سوزان بنت حسين حج عمر، الأخطاء الشائعة في كتابة خطط رسائل الماجستير والدكتوراه. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://ecsme.ksu.edu.sa/sites/ecsme.ksu.edu.sa/files/attach/82/pdf> . (07/01/2022. 18^h:25) .

- لا يتضح من العنوان بعض المتغيرات التي يري الباحث دراستها، فلا يفرق بين المتغيرات المستقلة والتابعة وأثر كل واحد منها على الآخر.

- استخدام كلمات وعبارات فضفاضة غير محددة في العنوان مثل: مدى، واقع، علاقة....

- أن يكون العنوان مضللاً. بحيث لا يدل على المحتوى الحقيقي للدراسة.

- أن يكون العنوان طويلاً لا يزيد عن خمس عشرة 15 كلمة، مليئاً بالتفاصيل غير اللازمة التي تكون في تفاصيل البحث.

- العنوان عام وغير مهني؛ إذ يجب أن يكون العنوان دقيقاً ومحدداً وواضحاً ومكوناً من

مصطلحات علمية متعارف عليها بشكل عام بين أهل التخصص من الأكاديميين، وهو ما يجعل المجتمع البحثي على دراية بفكرة البحث بشكل دقيق.

- وضع نقطة في آخر العنوان.

2- أخطاء تتعلق بصياغة إشكالية البحث العلمي:

- اختيار إشكالية عامة واسعة المجال تحتاج للعديد البحوث، ولا يمكن لبحث واحد أن يغطيها، وهو ما يجعلها متشعبة يصعب تنفيذها.

- اختيار الباحث لأول إشكالية (مشكلة بحثية) تخطر على باله، دون تخصيص يذكر لمدى

أهميتها وأبعادها ومتطلبات قياسها، ومدى اتقانها وقدرات الباحث وطموحاته المستقبلية.

- أن تكون المشكلة البحثية أكبر من قدرات الباحث وإمكاناته، إذ قد تتطلب دراسة إشكالية

بحثية ما إمكانات مادية وبشرية أعلى وأكبر من إمكانات الباحث كأن تتطلب دراسة الإشكالية

فريقاً بحثياً متعدد التخصصات، أو سنوات طويلة لبحثها مما لا تكفيها مدة دراسة الباحث.

- إغفال الكثير من الباحثين عن إجراء دراسة استطلاعية للتأكد من وجود إشكالية حقيقية

واقعية، ومن ثم التعرف على أبعاد المشكلة البحثية ومتغيرات البحث والمشكلات التي تواجه

الباحث في دراسته البحثية.

- صياغة الإشكالية بتحويل عنوان البحث إلى صورة استفهامية بطريقة مباشرة، دون تقديم

توطئة أو تمهيد بسيط عن الحاجة إلى درامية هذه الإشكالية، بحيث لا يعيد الباحث ما كتب في

المقدمة، وهي عكس المقدمة تبدأ من الخاص إلى العام.

- عدم إدراك الباحث للفارق بين موضوع الدراسة ومشكلة الدراسة، والخلط بينهما إذ يختار ميلود بن عبد العزيز بعض الباحثين مشكلة بحثية وهي في الأصل موضوع أو مجال للبحث، يحتاج بدوره إلى قراءة عميقة للاختيار وصياغة اشكالية منه.

- عدم وضوح صياغة اشكالية البحث، بحيث يتم التعبير عنها بلغة ركيكة أو غامضة لا يدري المقصود بها إلا الباحث الذي صاغها، فعند صياغة الاشكالية على الباحث أن يصفها في عبارات واضحة ومباشرة دون مبالغة أو تهوينات.

- قد يتم صياغة الاشكالية البحثية بشكل مطول، وهذه الاطالة تقود إلى الخلط بين أقسام البحث الأخرى، مما يضعف فقرة الاشكالية.

- لا يحدد الباحث السؤال الذي يود الاجابة عنه ميلود بن عبد العزيز
- لا يجيب الباحث على الأسئلة الخمسة التي اتفق عليها المهجيون عند تحديد المشكلة البحثية، وهي: من، أين، متى، ماذا ولماذا؟

- صياغة الاشكالية بطريقة قاصرة، لا تشمل جميع متغيرات الدراسة.
- صياغة اشكالية بحثية مقتبسة.

3- أخطاء تتعلق بالتساؤلات والفرضيات البحثية:

- الخلط بين التساؤلات والفرضيات.
- اقتراح تساؤلات بحثية فضفاضة، أو تساؤلات متعددة غير ضرورية.
- صياغة تساؤلات أو أسئلة بحثية معروفة الاجابة إذ لا تقبل كتساؤلات بحثية ما لم يتوصل الباحث بنفسه للإجابة عنها بعد الانتهاء من بحثه.

- صياغة التساؤلات البحثية بشكل مركب، بحيث تحتوي أكثر من فكرة، أو أكثر من متغير، فتتطلب الاجابة التساؤل الواحد منها الاجابة على أجزاء متعددة داخل التساؤل.
- أن تكون التساؤلات غير مرتبطة بإشكالية البحث ومتغيرات الدراسة.
- عدم مراعاة التسلسل المنطقي عند صياغة التساؤلات، فالأصل أن يكون لكل متغير من

متغيرات الدراسة أو مجال من مجالاتها تساؤل محدد.

- أن تصاغ التساؤلات بشكل غير محدد، هل هي تساؤلات وصفية، أم تساؤلات فروق، أم تساؤلات علاقات.

4- أخطاء تتعلق بفرضيات البحث:

- تجاهل فرضيات البحث بالكامل، أو اقتراح فرضيات غير واضحة، ومصاغة بصورة غير صحيحة، ولا توضيح المتغيرات المراد قياسها.

- صياغة فرضيات المنهج ودراسة لا تحتاج إلى فرضيات.

- أن تكون الفرضيات مصاغة بصورة غير دقيقة وغير متسقة مع أهداف البحث وإشكاليته،

- صياغة فرضيات لم يشار إليها في عنوان البحث.

- الخلط بين الفرضيات البحثية والفرضيات الاحصائية؛ حيث تصاغ الفرضيات البحثية بطريقة

اثباتية تقريرية في صورة جمل قصيرة وبسيطة، أما الفرضيات الاحصائية فتصاغ في صورة رياضية، يتم اختبارها بواسطة الاختبارات الاحصائية المختلفة.

- أن تكون الفرضيات البحثية غير مؤيدة بأسس وأسانيد علمية؛ أو تتعارض مع ما هو متعارف عليه في الدراسات والأدبيات المرتبطة بها.

خامسا- إعداد خطة أولية للبحث

تعتبر خطة البحث الهيكل التنظيمي للبحث، والذي يتبين منه الخطوط العريضة للبحث العلمي وحدوده⁽¹⁾. ولذلك لا يمكن السير في إنجاز أي بحث إلا من خلال وضع هيكل أساسي لموضوع

البحث، بتقسيم عناصره وتبويبها في شكل قوالب متناسقة تشكل أهم الخطوط العريضة لموضوع البحث، ويكون هذا التقسيم غير نهائي كمرحلة أولى في إعداد الخطة⁽²⁾.

ويكون إعداد الخطة الأولية متزامنا مع خطوة جمع المادة العلمية والوثائق الأساسية، من خلال البحث البيبليوغرافي لمختلف الوثائق العلمية المتاحة على مستوى المكتبات الجامعية والمستودعات

(1) - ميادة عبد القادر اساعيل، كيفية إعداد البحث العلمي دراسة في إعداد البحث القانوني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص 144.

(2) - انظر: عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، ص 48 - رزيق نجوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، لطلبة السنة الثانية ليسانس (ل.م.د)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2021-2022، ص 12.

الرقمية للمؤسسات الأكاديمية. والتي تمكن الباحث من خلال القراءة المبدئية والاستطلاعية الاطلاع على الرسائل والأطروحات الجامعية، وفهارس الدوريات والمجلات العلمية لتكوين تصور عام للموضوع محل البحث، ووضع خطة أولية تحدد له إطار سير عمله⁽¹⁾. وتظل هذه الخطة مؤقتة وقابلة للتعديل والتغيير، كلما تقدم الباحث في العملية والمعالجة البحثية بحسب ما تقتضيه المستجدات، وما قد يطرأ من أفكار وحقائق ومعلومات جديدة للباحث، من خلال المادة العلمية التي سيتم جمعها لمختلف الرسائل والدوات في المراحل التالية من إعداد البحث⁽²⁾. وبشكل عام فإن كل ما يحصل عليه الباحث في هذه المرحلة من مصادر ومراجع ينير له الطريق ويمهد له سبل الاطلاع ويجعل إحاطته لموضوع بحثه أكثر تكاملاً وشمولاً، لذلك فعلى الباحث أن يعود تكررًا إلى خطته البحثية، وإدخال التعديلات اللازمة على مختلف مكوناتها، وعناصرها في حال تطلب الأمر ذلك، لتكون خطة البحث في شكلها النهائي أكثر دقة وملاءمة وتفصيل لكل المشكلات الرئيسية والفرعية لموضوعات البحث⁽³⁾.

(1) - انظر: علي مزراح، منهجية التفكير القانوني، ص 74- عمار بوضياف، إعداد أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2019، ص 118، 119.

(2) - انظر: علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، ص 48- محمد سرحان علي الحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 110.

(3) - انظر: رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية، وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق، ط 1، 2000، ص 407، 408- علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون، ص 48، 49.

- المرحلة الثانية: البحث وجمع الوثائق العلمية

بعد مرحلة اختيار موضوع البحث وتحديد عنوانه، وضبط اشكاليته، تأتي مرحلة جمع الوثائق وإعادة العملية اللازمة للبحث، والتي تتضمن كافة المعلومات والمعارف المختلفة لموضوع البحث⁽¹⁾. وتعد هذه المرحلة من الخطوات المهمة للبحث العلمي القانوني من العوامل المشاهمة في إعداد البحث، الأمر الذي يؤثر في كمية الوقت المستغرق في إنجاز البحث، إضافة إلى توجيه العملية البحثية توجيهًا منجميًا يستتبع دقة في الإعداد وسلامة النتائج والاقتراعات⁽²⁾.

ويمكن تعريف عملية البحث عن الوثائق والمادة العلمية بأنها استكشاف وتقتضي المعلومات والحقائق لتوظيفها في معالجة الاشكالية البحثية القانونية، وهي بذلك مرحلة سابقة على الكتابة القانونية يبدأ أنه يجب أن يفهم أن عملية البحث هذه عن المادة العلمية لا تنتهي إلا بانهاء كتابة البحث ومراجعته، سواء كان أطروحة جامعية أو مؤلفًا بيداغوجيا او ورقة بحثية للنشر، فكلما ظهر مرجع جديد أو اتجاه تشريعي أو قضائي جديد كان بإمكان الباحث القانوني إضافته طالما لم يتم تسليم العمل البحثي في نسخته النهائية⁽³⁾.

وفي إطار هذه المرحلة من مراحل إعداد البحث القانوني، سيتم الوقوف على مفهوم الوثائق العلمية (أولا)، ثم بيان أنواع الوثائق العلمية وطرق الحصول عليها.

أولا- مفهوم الوثائق العلمية

ينصرف مفهوم الوثائق العلمية إلى جمع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي أو تتضمن على جميع المواد أو المعلومات والحقائق والمعارف المكونة للموضوع وهذه الوثائق العلمية قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية⁽⁴⁾.

وتعد هذه الوثائق ركيزة المعرفة المثبتة ماديا، والتي يتم الرجوع إليها بالتحليل والاستدلال، فقيمة المصادر العلمية التي يعتمد عليها الباحث في دراسته من تحدد تقدير صحة البحث وجودته، فكما

(1) انظر: عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1999، ص54.

(2) انظر: محمد سرهان الحمودي، مناهج البحث العلمي، ص117-118، ثاقان عبد العزيز رضا، أصول البحث القانوني، ص51.

(3) انظر: نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص19.

(4) انظر: عمار عوابدي، مناهج البحث العمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية، ص55.

كانت المصادر المعتمدة صادقة وثيرة، أو كانت مخطوطات نادرة، كان للبحث وزنه وقيمتها العلمية⁽¹⁾

ثانيا- أنواع الوثائق العلمية

هناك عدة معايير وأسس يتم على أساسها ترتيب المعلومات المجمعة من مختلف الوثائق والمصادر العلمية وأوعيتها المختلفة، والتي تتكاثف لتأدية وظيفة واحدة، وهي توفير المعلومات والبيانات للباحث، ويمكن تقسيم مصادر البحث العلمي (القانوني) إلى⁽²⁾:

■ المصادر المكتوبة (المصادر التقليدية)

■ المصادر الإلكترونية.

■ المصادر الميدانية.

1- المصادر المكتوبة

المصادر المطبوعة أو كما يسميها البعض بالمصادر الورقية أو التقليدية كانت ولا تزال مصدرا مهما يلجأ إليه الباحثون على مختلف تخصصاتهم وحقولهم العلمية بالرغم من التطور الهائل في مجال مصادر المعلومات المحوسبة والإلكترونية على مستوى البحث بالاتصال المباشر (*online search*) أو الوسائط المتعددة أو شبكات المعلومات وخاصة الأترنت وما تحويه من مكتبات إلكترونية متخصصة، ومستودعات رقمية لمختلف المكتبات الجامعية والمراكز البحثية وقواعد البيانات العلمية⁽³⁾.

ويمكن تقسيم المصادر (الوثائق) إلى مصادر أولية أو أساسية (أصلية) (*Primary Source*) وأخرى ثانوية (*Secondary Source*) أو ما يصطلح عليه بالمراجع (*Reference*).

(1) - انظر: رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، طبعة 2006، ص 68- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشيد ناشرون، الرياض، ط 9، 2005، ص 70.

(2) - انظر: محمد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 24- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 120- صالح إبراهيم المتبوتي، أصول البحث العلمي القانوني، مجلة الفقه والقانون (عن موقع مجلة البحرين)، ص 13، www.majalah.new.ma

(3) - انظر: عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار البيزوردي، عمان، ط 2، 2007، ص 227.

1.1- المصادر:

أو ما يصطلح عليها بالمصادر الأولية أو الرسمية ، وهي تلك الوثائق الأصلية المباشرة المتعلقة بالموضوع، ودون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل المعلومات، بحيث يتدخل وسيط بين الحدث (الموضوع/ الظاهرة) والقارئ تفسيرا أو تحليلا وتعليلًا⁽¹⁾.

وتعرف المصادر كذلك بأنها هي أقدم ما يحوي مادة علمية عن موضوع ما، وهي الوثائق (الوعاء)، والدراسات الأولى، تكون في الغالب منقولة بالرواية عن أصحابها، أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات هم أول من كتب في الموضوع، أو تحرير مسألة وتنقيح موضوعاته، أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرفا مباشرا فيها، أو كانوا هم الوسطة الرئيسية لنقل العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة، فصاحب كل فكرة جديدة يعد مصدرا في مجالها⁽²⁾.

ومن بين الوثائق التي تعتبر أهم المصادر الأصلية والمباشرة في ميدان العلوم القانونية والدراسات الحقوقية، ما يلي⁽³⁾:

- المواثيق القانونية العامة والخاصة. الوطنية والبلدية.
- الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها وبروتوكولاتها الاضافية.
- الدساتير والنصوص التشريعية والقانونية المجمعة ومختلف النصوص التنظيمية (القواني، توأمر، المراسيم، والقرارات التنظيمية والتنفيذية، والمناشير والتعليقات الرسمية ومختلف لوائح الضبط والبوليس).
- المذكرات الايضاحية للقوانين ومحاضر اجتماع الهيئة التشريعية الصادر عنها، ومختلف التقارير والاحصائيات الرسمية والمقابلات وسبر الرأي العام ومراسلات الدوائر والمؤسسات الرسمية المعنية التي تعكس نشاطاتها وعلاقتها الادارية والمهنية المختلفة.

(1)- انظر: عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ص 57- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 24.

(2)- انظر: عمار عباس الحسني، منهج البحث القانوني: أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2012، ص 128- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 70.

(3)- للتفصيل أكثر راجع: رشيد شمش: مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، طبعة 2006، الجزائر، ص 69- عمار عوابدي، ص 57- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 24، 25- حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 98- تومي آكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص، برني للنشر، الجزائر، ص 62- محمد سرحان علي الحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 122.

- الأحكام والقرارات والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية.
- نتائج البحوث والتجارب العلمية المنشورة في المؤتمرات والمجلات العلمية الرصينة.
- المذكرات واليوميات المسجلة والتصريحات والمراسلات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية التي عاصرت الأحداث ووثقتها. وأية مصادر أخرى تحمل معلومات تنشر لأول مرة، ومنقولة مباشرة من الجهة المعنية.

2.1- المراجع (المصادر الثانوية):

وتعرف أيضا بالوثائق غير الأصلية أو غير المباشرة، وهي تلك التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأصلية والأساسية، فتعرض لها بالتحليل، أو النقد، أو التعليق، أو التلخيص، أو التحقيق، أو التفسير، أو غير ذلك⁽¹⁾. وبناء على ذلك فإن البيانات والمعلومات المتوفرة في المصادر الثانوية (المراجع)، قد تكون منقولة أو مترجمة عبر مصدر ثاني أو ثالث، وقد تم تناقل معلوماته عبر المصادر الأولى بشكل غير مباشر⁽²⁾ وتتمثل المراجع في ميدان العلوم القانونية فيما يلي⁽³⁾:

- الكتب والمؤلفات القانونية العامة والمخصصة ومختلف الشروحات والكتابات الفقهية التي تدور في تلك التشريعات والنظريات القانونية وهي تصنف على العموم ضمن مجموعات الفقه القانوني.
- المقالات والأوراق البحثية المحكمة والمنشورة في مختلف الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة وذات المقولية وطنية ودوليا.

▪ الرسائل العلمية والأطروحات الجامعية، ومجموع البحوث والدراسات العلمية الابتكارية من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية مثل الماجستير والدكتوراه في مختلف الميادين والتخصصات العلمية في حقل العلوم القانونية، وكل الدراسات المقارنة الشاملة ذات الصلة بالبحث

(1) - انظر: عبد الوهاب ابراهيم أبو سلجان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 71- رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص 70.
 (2) - محمد سراجان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 123.
 (3) - جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 70- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ص 58-60- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 26- عمار عباس الحسني، منهج البحث القانوني: أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، ص 135-138- محمد سراجان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 124.

- أشغال المتقيات والمؤتمرات العلمية في مجال القانون، سواء كانت منشورة كساطر إجرائية أو غير منشورة.
- المطبوعات الجامعية ومختلف المحاضرات في حقل العلوم القانونية وكل المراجع المساعدة في مختلف التخصصات العلمية، كعلم الاجتماع أو التاريخ، أو الفلسفة، أو التشريع الإسلامي، حيث تتداخل فيها بعض مباحث تلك العلوم مع مشكلة البحث القانوني.
- الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس والمعاجم التي تتعلق بالعلوم القانونية ومختلف الدراسات الحقوقية.
- أية مصادر ووثائق أخرى تحمل بيانات ومعلومات منقولة أو مترجمة من مصادر أولية أو ثانوية.

3.1- معايير التفريق والتفصيل بين المصادر والمراجع:

عادة ما يترادف استخدام كلمة "المصادر" و "المراجع" بمعنى واحد باعتبارهما تعبير عن كل ما يدفع إليه للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث ومعلومات منقولة أو مترجمة، غير أن بعض الباحثين يميل للتمييز بينهما⁽¹⁾. وقد سبقت الإشارة إلى بيان المقصود بكل من المصادر والمراجع كمفهومين متمايزين عن بعضهما البعض، وعلى هذا الأساس هناك عدة معايير للتفريق والتفاضل بين المصادر والمراجع، نذكر منها:

أ- المعيار التاريخي:

ويعتمد في ذلك على السبق التاريخي للوثيقة العلمية، فالمصادر أسبق من المراجع، باعتبارها مصادر ووثائق أولية وهي أقدم ما يحوي مادة علمية عن موضوع ما، أما المراجع فهي ما أخذت من أصلية من مصادر متعددة وأخرجها في ثوب آخر جديد، ولذلك تعتبر المصادر أكثر مصداقية

(1) - انظر: مصطفى البغدادي أبو سعده، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية الدليل العملي للقانونيين، دار الأهرام للإصدارات القانونية، مصر، ط 1، 2022، ص 145.

وموثوقية من المراجع لثبوت نسبتها إلى أصحابها الأصليين في الغالب ، وعدم استنادها إلى أسانيد عبد العزيز وإحالات علمية أخرى (1).

ب- المعيار الموضوعي (العلمي)

حيث ينظر إلى طبيعة موضوع البحث وارتباط الوثيقة العلمية بها، وأهميتها وقيمتها وأوجه الاستفادة الباحث منها في إعداد بحثه، فالمصادر غالبا ما تتناول موضوعا ما وتعالجه معالجة شاملة عميقة، بحيث تصح أصلا لا يمكن للباحث الاستغناء عنها. أما المراجع فهي ما تستقي من غيرها فتتناول جانبا من موضوع البحث ولا ترتبط به بشكل مباشر (2).

وعلى هذا الأساس فإن الوثائق العلمية (المصادر) قد تكون أصلية (مصدر) في موضوع بحث معين، أو تكون ثانوية (مراجع) في موضوع آخر وذلك لاختلاف أهميتها وارتباطها بموضوع البحث (3).

وفي مقابل ذلك فإن بعض الفقه لا يمانع بإطلاق كلمة "مصدر" على كلا النوعين من الوثائق العلمية سواء كانت أصلية (المصادر) أو ثانوية (مراجع)، وعدم الميل إلى التفرقة بينهما؛ فالتسمية بالمصادر أو المراجع هو مجرد اصطلاح، ولا مشاحنة في الاصطلاح كما يقال، وليس المعيار في التفرقة القدم والحداثة، فقد يكون المصدر حديثا لأنه يعتبر أقدم ما يحوي مادة للموضوع؛ كإحصائيات الرسمية التي تنشرها السلطات والحكومات، وكالتجارب العلمية الموثوق بها التي قبلتها الهيئات والخيار العلمية المعتمدة، وكذلك حيثيات الأحكام والقرارات القضائية (4) وعلى هذا الأساس فإن أهمية العودة والاعتماد على الوثائق العلمية باختلاف تسميتها وتصنيفها في كتابة البحث العلمي قانونيا كان أو غيره، تتضح في القيمة العلمية التي تعطى تلك الوثائق للبحث،

(1)- انظر: نعيي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 135- عبد الرحمان بن علي الربيع، البحث العلمي، حقيقته ومصادره، ومادته ومناهجه، كتابته، وطباعته، ومناقشته، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 6، 2022، ج 1، ص 92، 93- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 14.

(2)- انظر: رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، ص 135- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 14- عبد العزيز بن عبد الرحمان بن علي الربيع، البحث العلمي، ص 93.

(3)- انظر: رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، ص 70.

(4)- انظر: عبد العزيز بن عبد الرحمان بن علي الربيع، البحث العلمي، ص 94- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية، وممارساته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط 1، 2000، ص 359.

وكذلك تؤكد الجانب التوثيقي لمعلومات البحث، فمصادر ومراجع البحث تتفاضل فبعضها يفضل بعضاً، وإن كانت تشترك في أنها مصادر ومعيار الأفضلية يرجع إلى عدة اعتبارات منها: مكانة المؤلف وعدالته، تاريخ النشر، وسمعة وأهمية الناشر⁽¹⁾.

▪ **مكانة المؤلف وعدالته:** فإذا كان المؤلف من أعلام الفقه والقانون ممن اتصف بالعدل والنزاهة والأمانة والدقة والمعرفة وله منزلة علمية متميزة، فيكون لكتبه وأبحاثه الأفضلية على غيرها.

▪ **تاريخ النشر (الزمان):** فإذا كان المصنف العلمي منشوراً حديثاً يتقدم عن غيره من الوثائق العلمية القديمة، والطبعة الحديثة للمنشورات تفضل على الطبقات القديمة لما قد يستجد فيها من معلومات وتنقيحات واستدراك وتحسين القوانين والأحكام والقرارات القضائية. ويندرج في هذا المعيار التفاضلي ما يسميه البعض بخاصية الزمان؛ إذ على الباحث أن يختار من المصادر والمراجع ما كان مؤلفها قد شاهد الفكرة موضوع البحث، ليأتي بعدها الوثائق العلمية الأخرى القريبة الصلة زمنياً لموضوع البحث.

▪ **سمعة وأهمية الناشر:** وعلى هذا الأساس فإن الأبحاث والأوراق العلمية المنشورة في مجلات ودور نشر معروفة ومرموقة ذات مكانة علمية متميزة في الوسط العلمي تفضل وتقدم على غيرها من الناشرين⁽²⁾. بل على الباحث التأكيد من سمعة وموثوقية الجهة الناشرة، خاصة في ظل التطور والانتشار الكبير لمنصات ودور النشر الإلكترونية، حيث يتواجد العديد من الناشرين والمجلات المفترسة (*Predatory Journals*) والوهامية (*Fake Journals*).

ونتيجة لذلك كانت معرفة الوثائق العلمية باختلاف أنواعها وطرق استخدامها وتوظيفها أمراً حيوياً بالنسبة للباحثين على اختلاف تخصصاتهم وحقولهم العلمية والمعرفية⁽³⁾.

(1) - انظر: عمار عباس الحسني، منهج البحث القانوني: أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، ص 130- عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيع، البحث العلمي، ج 1، ص 95- السيد تمام، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 112.

(2) - انظر: السيد تمام، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، ص 113، 112- عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد علي الربيع، البحث العلمي، ص 95، 96.

(3) - انظر: رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 360.

4.1- إعداد المصادر والمراجع ومعايير اختيارها وتقويمها:

أ- إعداد المصادر والمراجع ومهارات اختيارها:

تستغرق عملية جمع الوثائق والبيانات الجزء الأكبر من وقت الباحث، لذا من الضروري إدراك أهمية تنظيم هذه العملية بأسرع وقت ممكن وتفادي تراكم هذه البيانات والمادة العلمية، حيث يقوم الباحث بوضع قائمة من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث، لكنها غير نهائية فهي قائمة أولوية قابلة للزيادة والبحث، حسب ما يستجد من مادة علمية، طالما أن عملية البحث مستمرة⁽¹⁾. وتظهر أهمية هذه العملية بإعداد وحصر قائمة أولوية للمصادر والمراجع مع تدوين المعلومات والبيانات الضرورية لها (عنوان الوثيقة، رقمها، مكان تواجدها، بيانات النشر: دار النشر، البلد، رقم الطبعة، تاريخ النشر...)، والتي يتوخى الاستفادة منها حسب مكان تواجدها أو نوعها (كتب، رسائل جامعية، ...). أو حسب ورودها في سياق وهيكلية البحث من خلال ربط الوثيقة

المعنية بموقع توظيفها في هيكلية البحث⁽²⁾. من خلال:

- الإحاطة بالأبعاد المختلفة لموضوع البحث.
- يفيد الباحث في الاطلاع على ما سبق نشره في ذات التخصص والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات السابقة في إثارة أفكار وإشكالات بحثية جديدة ومستحدثة.
- تحديد النقاط والعناصر المتصلة بجوهر موضوع البحث، والاستغناء عن الأمور غير الضرورية.

- أكساب الباحث المهارات الفنية في البحث العلمي وتنميتها باستمرار، إذا تعد هذه القائمة والمدة الأولية للمصادر والمراجع المساعد الأول في تقديم البحث، وإمداد الباحث بالمعلومات

(1)- انظر: نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 74- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، منشورات المنظمة الإدارية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013، ص 114- عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 79- علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص 107.

(2)- انظر: عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 79- نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 74- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 15.

والمادة العلمية التي يحتاجها في الوقت المناسب، وإكسابه المهارة الدربة اللازمة لتوظيفها بالطريقة الصحيحة، والاستفادة منها حين الحاجة إليها دون توقف أو انتظار⁽¹⁾.

ب- مهارات اختيار المصادر والمراجع:

تعتبر عملية اختيار المصادر والمراجع واستخدامها عملية مهمة وحساسة، فالباحث مطالب منذ البداية باختيار والتعرف على المعتمد من المصادر والمراجع للمادة العلمية التي يدرسها، التي تحوي والمراجع وصلاحيتها بل وتنوعها وموثوقية ومصداقية تلك المراجع والمصادر وطريقة اختيارها وتوظيفها، فيجب أن تتيح عملية إعداد المصادر والمراجع وبالطريقة المثلى إليها- سابقا- الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة بسهولة ويسر، وبشكل سريع عند الحاجة إليها⁽²⁾.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع الخطوات والإرشادات التالية⁽³⁾:

- الاستعانة بذوي الاختصاص ومن له خبرة ودراية بموضوع البحث.
- قراءة ما كتب عن موضوع البحث في دوائر المعارف وقواعد البيانات العالمية، والتي تتيح أفكار مبسطة حول الموضوع وترشد الباحثين إلى المصادر الأصلية التي يمكن الاستفادة منها وتوظيفها.

- الاطلاع ومراجعة فهرس المكتبات (الورقية والإلكترونية) في المادة التي يبحث فيها.
- الرجوع إلى المؤلفات المعنية ببيان الكتب (المصادر والمراجع) المعتمدة في كل حقل وتخصص علمي.

- الاسترشاد والاستعانة في هذه المرحلة بالمراجع التي تحويها الكتب والمؤلفات الحديثة القيمة.

(1) - انظر: نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 74- عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 79.

(2) - انظر: عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 114-116- نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 73- عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 112.

(3) - راجع: رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 360- نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 73، 74- عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 112-113.

■ الاطلاع على الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة للوقوف على الأبحاث والأعمال الجديدة التي تفي بمجال البحث والدراسة.

■ على الباحث القيام بتصفح مقدمة المؤلف (المرجع) والفهرس والمصادر التي استعان بها لمعرفة مجاله وإشكاليته البحثية ومعالم معالجته لها، فلمقدمات الكتب أهمية كبيرة في معرفة قيمة الكتاب والموضوعات التي يعالجها، فمن خلالها يوضح المؤلف غرضه ولأهدافه من تأليفه، ومنهجه في طرحه وأهم المصادر التي رجع إليها. أما الاطلاع على فهرس الكتاب فيتيح إمكانية وسهولة فحص عنصر من عناصر الموضوعات ذات العلاقة بدراسة الباحث وتقدير قيمته العلمية، في حين تعتبر قائمة المصادر المعتمد عليها دليل ناطق على مصداقية المؤلف وأهميته وترشد الباحث للمراجع الحديثة التي تتيح له الفرصة لمعرفة والإطلاع عليها.

ج- معايير اختيار وتقييم المصادر والمراجع:

من أهم المبادئ التي يجب أن يحرص عليها الباحث أثناء القيام بعملية إعداد واختيار المصادر والمراجع هو الاستفادة منها أكبر فائدة، ولعل في تقويم المراجع وتقددها ما يعين الباحث على حسن الاستفادة منها والانتفاع بها، بأبسط وأسرع طريقة عند الحاجة إليها خاصة والباحث محكوم بمدة وبرنامج زمني محدود، ومن أهم تلك المعايير التي تساعد على نقد المراجع وتقييمها مايلي⁽¹⁾:

■ موثوقية وسمعة المؤلف (المؤلفين / المحررين)؛ والناشر والهيئة المصدرة، وحدثا الأعمال وأصالة الأعمال البحثية، ومدى قدمها فيما يتعلق بالبحوث والعمال التي تعود في اصلها إلى عصور أخرى، عصر موضوع الدراسة.

■ الشمول والتغطية: أي مقدار تغطية المرجع وتمثيله لموضوع البحث والقيمة البحثية والعلمية والتي تعكسها البيبليوغرافيات الموجودة فيه، وهل تقود القارئ لكثير من المعلومات؟

■ المنهج المعتمد، خاصة المقاربات المنهجية الموظفة في معالجة الموضوع وجزئياته ومدى اتسامها بالدقة والموضوعية، وكذا الأسلوب ولغة التحرير والكتابة.

(1) - راجع: رجا ووحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 361، 362-عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 116.

الشكل والتنظيم في العرض؛ ويشمل الإخراج المادي للمرجع بخاصة الأشكال والرسومات ونوعيتها ودرجة ارتباطها بالمادة العلمية، وذا سلامة تتابع المحتويات وطريقة التوثيق وإثبات الهوامش والاحالات، وكذا طريقة عرض الفهارس.

د- تسجيل البيانات البيبليوغرافية للمصادر والمراجع:

يستتبع أعمال الباحث للإرشادات والمهارات السابقة في اختيار وإعداد القائمة الأولية للمصادر والمراجع المعمدة، ضرورة تسجيل وتدوين البيانات البيبليوغرافية لتلك المصادر والمرجع ذات الصلة في موضوع البحث.

د.1- تعريف البيبليوغرافيا (البيبليوغرافيات) *Bibliographies*

البيبليوغرافيا كلمة مأخوذة عن اللغة اليونانية، وتعني وصف الكتب والمصادر الأخرى، بإعداد قائم تعطي بيانات عن مواد منشورة (كتب) أو غير منشورة يتم جمعها وفقل لصلة من نوع ما تربط بين هذه المواد، وقد تفهم مواد مخطوطة أو كتب مطبوعة، وقد تعالج مقالات علمية للمجلات والدوريات، وكذا الرسائل الجامعية والوثائق الحكومية والصور، أو أي شكل آخر من وسائل المعرفة، وتشمل هذه البيانات البيبليوغرافية للمواد (المنشورة وغير المنشورة)، ذكر مؤلفها وموضوعاتها وكافة بيانات النشر، بالإضافة إلى بيان بضمون المصدر أو المرجع وأقسامه وأهميته، والاشارة إلى الأجزاء التي يمكن أن يستفيد منها الباحث عند كتابة بحثه أو أطروحته الجامعية⁽¹⁾.

د.2- فوائد البيبليوغرافيا

تعتبر البيبليوغرافيا مصدرا مهما للمعلومات؛ إذ تفيده عملية التحضير الأولي البيبليوغرافي الأولي مطبوعيا يلي⁽²⁾:

▪ معرفة ما نشر في مجال بحثهم بسهولة، ويسر.

▪ تضفي الثقة والتنظيم على عملية نقل وتوثيق المعلومات أثناء كتابة وتحرير البحث.

▪ التحقق والتثبت من صحة عناوين مشكوك فيها أو غير كاملة.

(1) - انظر: جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 146- رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، ص 71، 72- نيللي محمد

القطار، مناهج البحث العلمي، ص 71- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 15.

(2) - انظر: رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، ص 72- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 146- نيللي محمد القطار،

مناهج البحث العلمي، ص 72- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 16.

- تقدم البيبليوغرافية معلومات كاملة عن أفضل الكتب والمؤلفات في موضوع معين، وعن طبعاتها المتعددة التي تظهر بها.
- الحصول على معلومات بيبليوغرافية للمصادر والمراجع التي اعتمدها الباحثون السابقون ومن ثم إمكانية تعينها والحصول عليها وتوظيفها في البحث، مما يعود على الباحث بالرفع وتحقيق أكبر قدر من الانجاز في أقل وقت ممكن.

د.3- أساليب وكيفية تسجيل المعلومات البيبليوغرافية:

- تخضع عملية تسجيل وكتابة المعلومات البيبليوغرافية للمصادر والمراجع المعتمدة في البحث لطرق وأساليب منهجية معلومة، وهي تختلف باختلاف أنواع وأصناف هذه الوثائق العلمية من المصادر والمراجع، إذ يتعين على الباحثين مراعاة القواعد والخطوات التالية:
- تدوين أسماء المصادر والمراجع وبيانات النشر، المؤلف، العنوان، مكان النشر، الطبعة، سنة النشر، عدد الصفحات، والموضوعات التي يعالجها الكتاب... الخ.
- تدون هذه المعلومات البيبليوغرافية في بطاقات، بحيث تخصص كل بطاقة لمصدر واحد (مؤلف).

- تجمع البطاقات في ملف أو صندوق خاص؛ وترتب حسب الحروف الهجائية أو الأبجدية، لتكون هذه البطاقات فيها بعد المرجع في عملية كتابة قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.
- كما يمكن تنظيم تلك المعلومات البيبليوغرافية للمصادر والمراجع في شكل ملفات منظمة، تسهل الرجوع إليها، والاضافة إليها، والحذف منها حسب الحاجة وما يستجد من مصادر ومراجع حول البحث.
- وتنظم هذه الملفات بوضع مجموعة من العناوين الفرعية لهذه الملفات، أو تقسيم حسب فصول الدراسة، فيجعل الملف الأول للفصل الأول، والملف الثاني للفصل الثاني... وهكذا.
- وفي داخل كل ملف رئيس للفصل المعين، يمكن تقسيم هذا الملف من الداخل إلى مجموعة من السجلات الفرعية أو الملفات الصغيرة حسب عناصر ذلك الفصل، كأن يكون لديه ملف فرعي خاص بالتحديد اشكالية البحث، وملف فرعي آخر للدراسات السابقة، وثالث لمنهج وطريقة البحث، وراجع لحظة وهيكله البحث... وهكذا.

وتساعد هذه الطريقة على كتابة بيانات ومعلومات المصادر والمراجع في مكانها الصحيح وحسب تقسيمات فصول الدراسة، بما يسهل معه الرجوع إليها، وسهولة ترتيبها إذا وجد الباحث مرجعا حديثا في طبيعته لنفس المرجع امراد توظيفه واستخدامه في البحث⁽¹⁾

2- المصادر الإلكترونية:

لم تعد المكتبة بالمعنى التقليدي هي المصدر الوحيد للحصول على البيانات والمعلومات، فلقد كان لظهور التكنولوجيا الحديثة والشبكة العالمية للمعلومات الأثر الأكبر في تحول مصادر المعلومات بشكل هائل، فلقد أصبح استخدام المعلومات في شكلها الإلكتروني واقعا حقيقيا تتجه نحوه معظم المكتبات والمؤسسات والمراكز البحثية الجامعية الأكاديمية⁽²⁾ وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى مصادر المعلومات الإلكترونية باعتبارها رافدا جديدا لمصادر البحث القانوني، من خلال:

- تعريف مصادر المعلومات الإلكترونية.
- أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية.
- ضوابط استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية.
- أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية وتوظيفها في خدمة البحث العلمي القانوني.

1.2- تعريف مصادر المعلومات الإلكترونية:

وهي كل ما هو متعارف عليه من مصادر معلومات تقليدية ورقية وغير الورقية، ومخرجة إلكترونيا على وسائل ممغنطة، أو ليزرية بأنواعها (الأقراص المدجة Compact، أو الأقراص المرنة Flopy، أو صلبة Hard)، وتكون على شكل ملفات قواعد بيانات وبنوك معلومات متاحة

(1)- انظر: عمار عوايدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ص 129 وما بعدها- رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، ص 72 وما بعدها- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 114-115- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 146.

(2)- انظر: مصطفى البنداري أبو سعده، منهجية القانونية بين قواعد النظرية والمهارات والتطبيقية، ص 129- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، ومناهجه وأساليبه وإجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان، (دب)، ص 261- ميادة عبد القادر اسماعيل، كيفية إعداد البحث العلمي، دراسة في إعداد البحث القانوني، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2016، ص 182.

للمستفيدين عن طريق الاتصال المباشر من خلال شبكة المعلومات في مواقع منتشرة جغرافيا على مستوى العالم.

لذلك فإن البحث في مختلف المكتبات الإلكترونية والمستودعات الرقمية ما هو في الحقيقة إلا في نظم وشبكة المعلومات التي تتيح للباحثين مجموعة ضخمة من البيانات البيولوجرافية، والمواد العلمية، من مستخلصات ومراجعات مكتب وتقارير ونصوص للبحوث والمقالات العلمية المتخصصة⁽¹⁾.

2.2- أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية:

تتيح مصادر المعلومات الإلكترونية العديد من المزايا الإيجابية للبحث العلمي والعملية التعليمية، وتشجع مختلف الفاعلين من الباحثين والمؤسسات الجامعية والبحثية في استثمار وتوظيف هذه المصادر في جميع المراحل والأطوار التعليمية⁽²⁾، سواء البحث في المكتبات الإلكترونية والمستودعات الرقمية أو باستخدام تقنية البحث بالاتصال المباشر عبر الأنترنت، ومن تلك المزايا نذكر ما يلي:

أ- الوصول الفوري والمباشر إلى كبيرة ومتنوعة من الموضوعات والمعلومات.

ب- سرعة وسهولة الوصول إلى المعلومات في أي مكان من أماكن وجودها في العالم، حيث أضحى من السهل الحصول على المعلومات القانونية من خلال شبكة الأنترنت فيمكن للباحثين وبسهولة الحصول على جميع التشريعات والأحكام القضائية ومقالات وأبحاث وكتب كاملة المحتوى (Full-Text)، من خلال الرجوع لمواقع إلكترونية متخصصة.

ج- طريقة مرنة وفعالة في الوصول إلى المعلومات بسبب نقاط الوصول المتعددة، حيث تعدد طرق البحث وتخزين مصادر المعلومات الإلكترونية، فبإمكان الباحث استخدام رؤوس الموضوعات (أجزاء من العنوان) أو الكلمات المفتاحية (الدالة) Key words، وكذلك العنوان

(1)- انظر: فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، دار السواقي العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص346- رجي مصطفى عيلان، البحث العلمي، ص361، 362- إياد يوسف الحاج اسماعيل، محاضرات في المنهج وفلسفة البحث العلمي، العلا للطباعة والنشر، بغداد (العراق)، ط1، 2019، ص114.

(2)- انظر: مصطفى البنداري أبو سعده، منهجية القانونية بين قواعد النظرية والمهارات والتطبيقية، ص129- عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوردي، عمان، ط2، 2007، ص270- علي جدي، محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي، ص27، 28.

والمؤلف والناشر...، وبالتالي يكون البحث عن المعلومات في المكتبات الإلكترونية أكثر دقة وشمولية وفعالية وحدثاً بالنسبة للباحث.

د- تحديث سريع للمعلومات وإضافات مستمرة لما يستجد من المعلومات أول بأول وبأسرع وقت، وهو ما ينعكس على جودة البحث العلمي، ونتأجه.

هـ- الاقتصاد في أوقات البحث والتحري المطلوبين عن المعلومات، بالباحث باستخدامه مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة عبر مختلف الوسائط التكنولوجية في شبكة الأنترنت يسافر بعيداً متخطياً حاجز المكان ومخترقاً الحدود بين الدول في لحظات، مختصراً الكثير من الجهد والوقت.

و- أنها متاحة طوال ساعات اليوم وغير مقيدة ببرنامج زمني يحدد أوقات للإغلاق وأوقات للدوام.

ز- هناك عدد من قواعد المعلومات والمصادر غير متاحة بشكل مطبوع، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق البحث بالاتصال المباشر عبر شبكة الأنترنت.

ح- تمكن المكتبات الإلكترونية ومختلف الوسائط الإلكترونية الباحث من خلال شبكة المعلومات من استخدام البريد الإلكتروني، والاتصال بغيره من الباحثين في مجال التخصص وتبادل الرسائل والأفكار والمعلومات، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية المرئية عن بعد وإلقاء الدروس والمحاضرات عبر الخط.

ط- تتيح شبكة المعلومات للباحثين فرصة كبيرة لنشر نتائج أبحاثهم فور الانتهاء منها، وفي زمن قياسي من خلال عمليات النشر الإلكتروني عبر العديد من المواقع الإلكترونية والمستودعات الرقمية المتخصصة لمختلف المؤسسات الجامعية البحثية ومخابر البحث والمجلات العلمية⁽¹⁾.

والحقيقة أن المكتبات الرقمية ومختلف الوسائط الإلكترونية تقدم خدمات جميلة لا يتوفر كثير منها في المكتبات التقليدية، فقد أضحت عملية البحث العلمي عن طريق أجهزة الإعلام الآلي

(1)- للتفصيل أكثر راجع: رجي مصطفى عليان، البحث العلمي، ص 262، 263- عامر إبراهيم فنديليجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، ص 270، 271- إباد يوسف الحاج إسماعيل، محاضرات في منهج وفلسفة البحث العلمي، ص 114- معداوي نحية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 86، 87- مصطفى البنداري أبو سعده، منهجية القانونية بين قواعد النظرية والمهارات والتطبيقية، ص 129، 130- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2011، ص 22- علي جدي، محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي، ص 28.

وشبكة الأنترنت بالاتصال المباشر (*online*) في منتهى السهولة واليسر، سواء بالرجوع إلى الفهرسة أو جمع المادة العلمية، أيا كانت طبيعتها، أو بالرجوع إلى قواعد البيانات الموجودة عليها باستخدام مصادر المعلومات البيبليوغرافية، (*Bibliographic Databases*) التي تزود الباحثين بمعلومات تؤشر له المقالات والكتب ومختلف أوعية المعلومات والبيانات الدقيقة والحديثة، مما يوفر جهدا ووقتا كبيرين في حصر وتحديد احتياجات الباحثين من المادة العلمية، بما يمكنهم من إنجاز أبحاثهم. ويؤكد هذه الحقيقة، ما طرأ على المجتمع الدولي من تغيرات جذرية على كافة الأصعدة بظهور جائحة فيروس كورونا كوفيد 19- من علم 2020، حيث برزت الأهمية القصوى لشبكة الأنترنت كوعاء لمختلف المصادر العلمية الإلكترونية في البحث العلمي والتعليم عن بعد وعبر الخط (1).

3.2- ضوابط استخدام مصادر العلوم الإلكترونية:

إن تعدد الخدمات البحثية التي تقدمها المكتبات الإلكترونية ومختلف الوسائط عبر شبكة الأنترنت، يثير العديد من الإشكالات المتعلقة بمدى صدقية وموثوقية مصادر المعلومات الإلكترونية عبرها، وهكذا يتطلب من ظل التعبير العلمي الحكمة دقة الاختيار للمصادر الإلكترونية وتقييم وفرز المادة العلمية المستقاة منها، لتكون جزء من مصادر البحث المقبولة والمعتمدة، ذلك لأن المواقع الإلكترونية لا تخضع للرقابة العلمية للتأكد من صحة ودقة المعلومات الواردة فيها، ولذلك ينبغي على الباحث أن لا يتسرع بالاقتراس من أي مصدر من مصادر المعلومات (في مجال التخصص) يقع بين يديه لمجرد أن له صلة بموضوع بحثه، وإنما ينبغي أن يخضع هذا المصدر لعملية تقييم قبل أن يقرر ما إذا كان يستفيد منه أولا ومن هذا المنطلق يجب على أي باحث أعمال جملة من الضوابط والمعايير عند استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية للتأكد من درجة دقتها وموثوقيتها كمصادر معتمدة ومقبولة للبحث (2).

(1)- راجع: معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 86، 87- مصطفى البنداري أبو سعده، منهجية القانونية بين قواعد النظرية والمماريات والتطبيقية، ص 130- عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، ص 271، 272.

(2)- انظر: مصطفى البنداري أبو سعده، منهجية القانونية بين قواعد النظرية والمماريات والتطبيقية، ص 130، 131- فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، ص 350- محمد سرحان علي الحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 189- عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، ص 312- حمدي أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث في الاقتباس والتوثيق من الأنترنت، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1، 2009، ص 49.

أ- التوثيق:

أي اعتماد المصدر على توثيق من مصادر أخرى اعتمدها المصدر في كتابة البيانات، وخاصة ما يتعلق بالأرقام والتواريخ والأسماء والحوادث.

ب- الموثوقية (الصدقية): Credibility

ويقصد بها ضرورة توافر أدلة قوية على أنه يمكن الاعتماد على مصدر المعلومات من اتخاذ قرارات مناسبة وسليمة، فليست جميع المواقع الإلكترونية ومصادر المعلومات المتاحة غيرها بنفس الدرجة من الثقة ولهذا على الباحث استعمال المواقع الإلكترونية الموثوقة بالتركيز على استخدام المواقع التي تحمل عبارتي (org.edu) أي (Organization. Education)، فمثل هذه المواقع تابعة لمؤسسات تعليمية كالجامعات مثلاً، أو أنها تابعة لمنظمات وجمعيات علمية ومهنية، كما يمكن الاستعانة باستخدام المواقع الحكومية الرسمية التي تحمل عبارة (gov) بالنسبة للمعلومات الرسمية الصادرة عن الدول والحكومات المختلفة⁽¹⁾. ويمكن التأكد من تحقق موثوقية المصدر الإلكتروني، من خلال توافر البيانات والمعلومات الكافية والواضحة حول:

- مصدر المعلومة أو المؤلف: مستوى تعليم المؤلف وتدريبه وخبراته في مجال التخصص - بيانات الاتصال به كالبريد الإلكتروني والهاتف - مكانة المؤلف وسمعته - الوضع الوظيفي للمؤلف... فيتوافر هذه المعلومات يمكن في حالات الاتصال بالمصدر للتأكد من صحة نسبة البيانات له.
- وجود دليل على ضبط الجودة: فإذا كان المصدر الإلكتروني مقالة علمية مثلاً، فيجب التأكد من هذه المقالة نشرت في مجلة متخصصة، ومحكمة تخضع للتدقيق والمراجعة من قبل المحررين وهيئة المراجعين.

(1)- انظر: فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، ص 350، 351- حمدي أبو الفتوح عاطفة، دليل الباحث في الاقتباس والتوثيق من الأنترنت، ص 62- نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 22- عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، ص 312.

■ **المسؤولية:** بتحديد من هو مصدر المعلومات هل هو فرد أم مؤسسة حكومية أم خاصة أم صحفية... كذلك البيانات للمكان الذي يستضيف هذه البيانات أو الموضوع⁽¹⁾.

ج- الدقة (الضحة): Accuracy

والغرض من ذلك هو التأكد من أن المعلومات المتضمنة في المصدر الإلكتروني صحيحة بالفعل، فينبغي أن تكون هذه المعلومات حديثة تتضمن حقائق وتفصيلات مناسبة ومضبوطة وشاملة وواضحة ووروده في أكثر من مصدر، وخلوها من الأخطاء سواء اللغوية أو في الصياغة أو في المحتوى، ولذلك يجب التركيز في استقاء المعلومات على الدراسات التي تشير للمصادر والمعلومات البيبليوغرافية، التي تمت الاستعانة بها، أي الدراسات والبحوث الموثوقة، أما بالنسبة للمعلومات المستقاة من البريد الإلكتروني ومجموعات ومنتديات النقاش والمحاذثة فهي معلومات ووجهات نظر أكثر منها مصادر معلومات، لذا ينبغي على الباحثين التعامل معها بحذر، بتحصيلها تدقيقها⁽²⁾.

د- المعقولة والموضوعية:

وذلك من خلال فحص المعلومات من حيث وضوح الحيادية في طرح الموضوعات دون تحيز أو تعليقات تفسد المادة العلمي، وأن لا يكون هناك تعارض الاهتمامات والمصالح أو وجود تناقضات أو تعارضات بين المعلومات المتضمنة في المصدر، أو وجود ادعاءات مبالغ فيها.

هـ- تعزيز مصدر المعلومات:

وذلك من خلال البحث عن الوقائع والأبنايد ومصادر أخرى تعزز وتؤيد المصدر الذي استقى منه الباحث المعلومات التي يستخدمها، ولذلك يمكن أن يفيد التكرار أحيانا لنشر المعلومات في صحفها بسبب تداولها لدى أكثر من جهة وموقع⁽³⁾.

(1) - للتفصيل أكثر راجع: حمدي أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث إلى الاقتباس والتوثيق من الأنترنت، ص 63- فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، ص 351.

(2) - انظر: حمدي أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث في الاقتباس والتوثيق من الأنترنت، ص 66- فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، ص 351- عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، ص 312.

(3) - انظر: فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، ص 351- حمدي أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث في الاقتباس والتوثيق من الأنترنت، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1، 2009، ص 69-72.

و- توثيق معلومات المصدر:

وهو معيار ملم للباحث بوجود توثيق المعلومة من المصدر الإلكتروني بدقة متناهية بحيث يتضمن بذلك كتابة اسم الموقع الإلكتروني وتاريخ ويم الاقتباس عند ذر المرجع في نهاية البحث، وذلك لزيادة الموثوقية كون أن هناك بعض المواد قد ترفع أو تختفي من بعض الصفحات الإلكترونية، والمواقع بعد استعمالها من قبل الباحث.

ز- الموازنة في استعمال المصادر التقليدية (الورقية) والمصادر الإلكترونية:

وذلك من خلال تحري التوازن بين مختلف المصادر، فلا تكون كلها الكترونية بالوقت الذي تزخر فيه المكتبة بالعديد من المراجع الهامة من أمثال المصادر والكتب الورقية، فهذه من المآخذ والمثالب التي قد توجه لعمل الباحث⁽¹⁾

4.2- أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية وتوظيفها في خدمة البحث العلمي القانوني:

القانون كغيره من الحقول والتخصصات العلمية اهتم المنشغلون به في مختلف دول العالم في تسجيل أحكامه ونشر- أبحاثه ودراساته عبر شبكة الأنترنت. وهو ما يتيح للباحثين وبسهولة الحصول على أحدث الأحكام القضائية والتشريعات الوطنية والدولية ومختلف الأبحاث والمؤلفات وبنصوصها الكاملة (Full Text)، وذلك من خلال زيارة المواقع الإلكترونية القانونية على شبكة الأنترنت، حيث أن لكل الجهات الحكومية والبحثية المعنية بالقانون لها مواقع إلكترونية تنشر- فيها الأبحاث والدراسات القانونية والحقوقية⁽²⁾

وتحقيق لذلك سننظر لتعريف "الأنترنت"- كلمة- باعتبارها أكبر مزود للعلوم في الوقت الحاضر، ثم نتناول بعدها أهم أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية.

■ تعريف الأنترنت: كلمة "internet" مشتقة من كلمة "International Network"، أي

الشبكة العالمية، وهي نظام مترابط من الشبكات عبر العلم، تقوم بربط عشرات الآلاف من الحواسيب المتصلة ببعضها البعض من خلال خطوط اتصال مختلفة الأشكال والأنواع، وفقا

(1) - انظر: بسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 22، 23- فارسل رشيد البياتي، الجاوي في مناهج البحث العلمي، ص 351.

(2) - انظر: أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 72- السيد تمام، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، ص 123- بسرين سلامة محاسن، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 22.

لبروتوكولات معينة مثل: IP (International Protocol) و TCP (Transmission Control Protocol). وهو ما يسمح بتشارك أو تشابك المعلومات في المواقع البعيدة عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية، والهيئات الحكومية، والشركات الخاصة والأفراد. وشبكة الأنترنت تسمى أيضا بعدة تسميات منها: الشبكة العالمية العنكبوتية، النت، وقد بدأت منذ عام 1969م كمشروع تجريبي في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل وزارة الدفاع الأمريكية، بهدف دعم الأبحاث العسكرية، توقف عام 1990 لإفساح المجال أمام حواسيب متشابكة بشكل هرمي متدرج في روابط منظمة من الاتصالات الدولية، هي ما تعرف حاليا " بالأنترنت، والتي تنتشر في أكثر من 160 دولة في العالم وتزداد توسعا وانتشارا يوما إثر يوم⁽¹⁾. هذا، وبخصوص أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية فهي تتعدد وفقا للأسس تصنيفها لنوع كثيرة، فتقسم حسب الوسط المستخدم إلى (أقراص مرنة، أقراص صلبة، وسائط ممغنطة، الأقراص الليزرية،...)، وتقسم كذلك حسب جهات الإصدار والتجهيز إلى (مصادر تجارية، مصادر مؤسسية غير ربحية). وتقسم أيضا حسب أنواع قواعد البيانات إلى (القواعد البيليوغرافية، قواعد النصوص الكاملة، القواعد المرجعية، القواعد الإحصائية، وقواعد الراص والنظم متعددة الوسائط)⁽²⁾، وهكذا.

وعلى ذلك سيتم التركيز على بيان أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية وفقا لموقعها من مجال التخصص العلمي، ودورها في خدمة البحث العلمي الأكاديمي.

(1) انظر: يحيى مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه. مناهجه وأساليبه. إجراءاته، ص 285-286- محمد أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث إلى الاقتباس والتوثيق من الأنترنت، ص 17، 18- آياد يونس الجاج إسماعيل، محاضرات في منهج وفلسفة البحث العلمي، ص 115- عبد الغني محمد إسماعيل العمري، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء (اليمن)، ط 2، 2012، ص 41.

(2) للتفصيل أكثر حول أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية وأسس تصنيفها راجع: فارس رشيد البيهاني، الحاوي في مناهج البحث العلمي، ص 346- عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، ص 360 وما بعدها- آياد يونس الجاج إسماعيل، محاضرات في منهج وفلسفة البحث العلمي، ص 114 وما بعدها- غالب عوض النوايسة، مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2015، ص 151 وما بعدها- محمد أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث في الاقتباس والتوثيق من الأنترنت، ص 54.

أ- محركات البحث: Search Engines

تعتبر خدمة البحث من أهم الخدمات التي تقدمها شبكة الأنترنت، ومن خلال هذه الخدمة تستطيع الحصول على كافة المعلومات من هذه الشبكة وفي كافة المجالات؛ إذ تعتبر محركات البحث أهم أدوات الحصول على المعلومة، وتعرف بأنها "عبارة عن برامج مجانية متوفرة من خلال مواقع خاصة على الأنترنت تتيح للمستخدم البحث عن معلومات أو أشخاص أو ملفات محددة ضمن مصادر الأنترنت المختلفة.

وتعتمد هذه المحركات الفهرسة الآلية برصد التعبيرات والمفردات والكلمات المفتاحية الواردة في المعلومات المنشورة في مصادر الأنترنت، حيث تقوم المحركات بتجميع بيانات URLs عن المواقع الموجودة بها تلك الوثائق المشتملة على هذه الكلمات المفتاحية أو العبارات المدونة، فمحركات البحث بشكل عام تعتبر مدخل مهم للوصول للأبحاث العلمية، وقد أولت إهتماما كبيرا للبحث العلمي والباحثين⁽¹⁾.

ومحركات البحث قد تكون عامة يمكن من خلالها البحث عن معلومات تتصل بأي موضوع من الموضوعات، ومن أشهرها: Google, yahoo, Bing... وبعض محركات البحث تكون أكثر ارتباطا بمجالات معرفية وتخصصية معينة، وهي مصممة للباحثين ومن أشهر هذه المحركات.

أ-1- الباحث العلمي جوجل سكولار (Google Scholar): وهو إحدى خدمات Google،

وهو محرك بحث متخصص في المواضيع البحثية، يتيح للباحثين والدارسين عبر العديد من المجالات العلمية ومصادر المعلومات، أبحاث معتمدة وأطروحات ورسائل علمية وكتب وملخصات ومقالات، وكذلك البحث عن التشريعات والقوانين والقضايا المرفوعة في المحاكم، وما آلت إليه هذه القضايا. وكذلك من مزايا الباحث (Google Scholar) أنه يعرض لك اسم الباحث أو مجموعة الباحثين القائمين على الورقة البحثية، والمكان الذي نشرت فيه، وكذلك دار النشر، وسنة النشر، ويقوم

(1)- انظر: أحمد حسن، أحمد ماضي وآخرون، أساسيات البحث العلمي، علماء مصر، (د.ت)، ص 184- محمد سرحان علي الحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 200- حمدي أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث في الاقتباس والتوثيق من الأنترنت، ص 30، 31- آياد يونس الجاج إسمايل، محاضرات في منهج وفلسفة البحث العلمي، ص 126.

أيضا هذا المحرك يذكر عدد الاستشهادات (citation)، والتي تعبر أحد معايير جودة الأوراق البحثية، وغيرها من المزايا والأدوات التي يقدمها الباحث العلمي (Google Scholar) للباحثين. وللوصول للمعلومات المراد البحث عنها يمكن الذهاب لموقع Google Scholar عن طريق الرابط التالي على شبكة الأنترنت⁽¹⁾:

<http://scholar.google.com>

2- الباحث الأكاديمي من مايكروسفت (Microsoft Acadimie Search): وهو محرك بحث

مجانا يغطي فهرس استشهاد مرجعي، به تقريبا نفس المزايا في محرك بحث "Google Search" مع بعض الفوارق؛ إذ يغطي عددا أقل من الأوراق العلمية مقارنة بالباحث العلمي Google search. و"ميكروسفت أكاديمك" له القدرة على استكشاف أكثر من 22 مليون منشور من الأبحاث الأكاديمية والأوراق العلمية والمؤلفات والمؤتمرات، كما يتم تحديث كل محتوياته وبياناته اسبوعيا. وبالإضافة إلى ذلك فهو يتميز بطريقة عرض جذابة، فمن خلاله يمكن تتبع المسار البحثي لأي باحث من حيث عدد الأبحاث التي نشرها خلال مسار البحثي وعدد الاستشهادات الأوراقية البحثية المنشورة من خلال مخطط بياني يقدمه الموقع.⁽²⁾

(1) - راجع: أحمد حسن، أحمد ماضي وآخرون، أساسيات البحث العلمي، ص 185 وما بعدها- إيمان موسى المومني، موسى توفيق الأخرس، مهارات استخدام الأنترنت في البحث العلمي، متاح على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/323337051_mharat_astkhdam_alantrnt_fy_albtht_allmy
- البحث العلمي أهم المصادر العالمية للمقالات العلمية، متاح على موقع <https://lookinmena.com/>، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3AbIAJ5> .(13/07/2022 .16^h:40).

(2) - انظر: أحمد حسن، وأحمد ماضي وآخرون، أساسيات البحث العلمي، ص 189، 190- البحث العلمي أهم المصادر العالمية للمقالات العلمية، متاح على موقع <https://lookinmena.com/>، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3AbIAJ5> .(13/07/2022 .16^h:40).

- عائدة مصطفى سلمان، المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، تحت عنوان "تحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والأساسية والطبيعية في بيئة متغيرة"، 25-26، يوليو، تموز 2019- اسطنبول- تركيا، شبكة المؤتمرات العربية، ص 1693. متاح على الرابط التالي: <http://proceedings.sriweb.org/akn/index.php/art/article/view/302/pdf>

أ-3- باز (Bielefeld Academic Search Engine) : أحد محركات البحث الأكثر ضخامة في العالم خاصة بالنسبة للمصادر العلمية الإلكترونية، الموقع تشرف عليه إدارى مكتبة جامعة "بيلفيلد" الألمانية.⁽¹⁾

- ريفسالك Refseek: من أبرز محركات البحث الأكاديمية، تم إطلاقه عام 2019. يضيف أكثر من مليار وثيقة بحث وصفحات ومقالات ومجلات وموسوعات.⁽²⁾

ب- قواعد البيانات (المعلومات) الإلكترونية (Electronic Databases)

وهي مساحات تخزينة للبيانات والمعلومات يمكنها تخزين وتنظيم وفرز وتصفية المعلومات واسترجاعها بشكل سريع وفعال، وتوجه عادة للختمات التعليمية والأكاديمية، وهي تختلف عن محركات البحث، فبعضها عام يحتوي على عدة تخصصات وبعضها يقتصر على تخصصات معينة. كما في قواعد البيانات بعضها مجاني يمكن الوصول إليها مباشرة عبر الأنترنت، وبعضها لا يمكن الوصول إليها إل بمقابل من خلال الاشتراك وحق الوصول بصلاحيات خاصة.⁽³⁾

ب.1- أنواع قواعد البيانات الإلكترونية⁽⁴⁾

- قواعد البيانات البيبليوغرافية (Bibliographic Databases): وهي تشمل على البيانات الوصفية المفتاحية الأساسية لمصادر المعلومات التي تحتوي على النصوص الكاملة المطلوبة، مثل:

(1) - انظر: معوش عبد الحميد، مخلوفي علي، تطور تكنولوجيا المعلومات ورقمنة البحث العلمي، مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 5، جويلية، 2019، ص 65.

(2) - انظر: البحث العلمي أهم المصادر العالمية للمقالات العلمية، متاح على موقع <https://lookinmena.com/>، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3AblAJ5>. (13/07/2022 .16^h:40).

(3) - انظر: إيمان موسى المومني، موسى توفيق الأخرس، مهارات استخدام الأنترنت في البحث العلمي، متاح على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/323337051_mharat_astkhdam_alantrnt_fy_albtht_allmy.

- هلال أحمد، علي عبد الغني القباطي، درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا كلية التربية جامعة صنعاء لمهارات استخدام محركات البحث ومصادر المعلومات الرقمية من وجهة نظر الطلبة، أبحاث (مجلة علمية)، جامعة الحديدية، كلية التربية، اليمن، المجلد 15، العدد 4، يونيو 2015، ص 38- أحمد حسن، أحمد ماضي وآخرون، أساسيات البحث العلمي، ص 191.

(4) - انظر: عامر إبراهيم قديلي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، ص 362، 363- غالب عوض النوايسة، مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، ص 173 وما بعدها- عامر إبراهيم قديلي، راجي مصطفى عليان، إيمان فاضل السمراي، مصادر المعلومات (التقليدية والإلكترونية)، دار اليازوردي، (دمت)، ص 306، 307- إيمان موسى المومني، موسى توفيق الأخرس، مهارات استخدام الأنترنت في البحث العلمي، متاح على الرابط:

https://www.researchgate.net/publication/323337051_mharat_astkhdam_alantrnt_fy_albtht_allmy

عنوان المصدر، أسماء المؤلفين *Authors*، الناشر *Publisher*، مكان النشر، تاريخ النشر، الكلمات المفتاحية *Key Words* وأية بيانات أخرى تمكن الباحث من الوصول إلى المصادر المطلوبة.

- قواعد البيانات النصية (*Full- Text Data Bases*): وهي التي تتيح الوصول للنصوص الكاملة لمصادر المعلومات مثل مقالات المجلات والصحف وقرارات المحاكم وبراءات الاختراع، وغالبا ما يتم المولوج لمثل هذه القواعد من خلال اشتراك معين إما للأفراد *Individual Subscription* أو اشتراك للمؤسسات *Institutional Subscription*.

- قواعد البيانات النصية (*References Data Bases*): وهي القواعد التي تضم إحالات أو معلومات ثانوية تحيل المستخدمين من الباحثين وغيرهم إلى المصادر الأساسية للحصول على المعلومات الكاملة، مثل قواعد الفواميس والمعالج، وقواعد الأدلة المهنية وأدلة الجامعات والمؤسسات.

- قواعد البيانات الرقمية والاحصائية (*Numeric and Statistical Data Bases*): وهي عبارة عن قواعد بيانات تتيح الوصول لمختلف الاحصاءات السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي يحتاج الباحثون الرجوع إليها.

- قواعد الأقراص والنظم متعددة الوسائط (*Multimedia Data Bases*): وهي تشمل على معلومات مسموعة أو مصورة أو فيديو، وتكون هذه القواعد البيانية مقسمة وفقا لتخصيص معين كالطب أو الهندسة، أو حسب نوع المعلومات (براءة اختراع علمية، وقائع، المؤتمرات العلمية...).

ونستعرض فيما يلي أبرز قواعد البيانات البحثية كأمثلة توضيحية⁽¹⁾:

- قاعدة بيانات *ISI Web Knowledge*: وهي أحد أهم وأكثر قواعد البيانات موثوقة على شبكة الأنترنت، حيث تتيح هذه القاعدة باستخدام بيانات *ISI* البحث عن الأوق العلمية المنجزة

(1)- للتفصيل أكثر حول هذه القواعد البيانية الإلكترونية راجع: عامر إبراهيم قنديلجي وآخرون، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات (التقليدية والإلكترونية)، ص 347، 352، 465 وما بعدها- إيمان موسى المؤمن، موسى توفيق الأخرس، مهارات استخدام الأنترنت في البحث العلمي، عائدة مصطفى سلمان، المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين، ص 1692، 1693- أمينة بهول، قواعد البيانات الدولية ومعاملات التأثير، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 36، ماي 2022، ص 941.

من قبل مؤلف معين، أو في موضوع معين أو ضمن مجلة علمية معينة، إذ تمكنا من النص الكامل لبعض الأوراق البحثية (*Full Text*)، أو بالرجوع للمعلومات البيبليوغرافية والتي تظهر من خلال عنوان البحث، اسم المؤلف، مكان وسنة النشر، والعدد، وملخص البحث *Abstract* والكلمات المفتاحية *Keywords*.

- قواعد بيانات **دايلوك Dialog**: وهي أول مؤسسة تقدم خدمات البحث واسترجاع المعلومات

على الخط المباشر *Online Information Search an Retrieval* وتعد *Dialog* حاليا من أكبري مؤسسات خدمات المعلومات الإلكترونية لأكثر من 800 مليون تسجيلية بيبليوغرافية تحتويها قواعد البيانات في مجالات موضوعية كثيرة ومتنوعة جدا أهمها: إدارة أعمال التسويق، العلوم التكنولوجية، العلوم المالية والمصرفية، الملكية الفكرية، والقوانين والأنظمة ... بالإضافة إلى موضوعات أخرى.

- قواعد بيانات (**EBSCO Business Source Premier**): وتعد من أشهر قواعد بيانات

النص الكامل *Full Text* من خلال 35 قاعدة بيانات في مختلف حقول المعرفة، وقد تفوقت خدمات *EBSCO* على خدمات المعلومات الأخرى؛ للعدد الكبير للمجلات العلمية الرصينة وكذلك إتاحتها بالنص الكامل *Full Text*.

- قاعدة بيانات **Info Trac one File**: وهي قاعدة نص كامل مع استشهادات مرجعية

(*citation*) للملايين من المقالات العلمية، في حقول وتخصصات علمية كثيرة منها: الاقتصاد وإدارة الأعمال، التربية، العلوم الاجتماعية، العلوم السياسية، القانون، ...، وهي تغطي سجلات المنشورات منذ 1980 حتى الوقت الحاضر.

- قاعدة بيانات **Scopus**: وهي قاعدة بيانات للاستشهادات (الاقْتِباس)، بدأت عام 2004

وهي مملوكة من قبل شركة النشر الهولندية *ELSEVIER* أصبحت فيما بعد أضخم قاعدة بيانات من حيث عدد المجلات المفهرسة، وأكبر قاعدة بيانات للمستخلصات والاستشهادات الخاصة بالأدبيات المحكمة والمراجعة مثل المجلات العلمية، الكتب، أشغال المؤتمرات. يتم استخدامها من قبل أكثر من 3000 مؤسسة أكاديمية وحكومية، يتم تحميل ما يقارب 2,8 مليون بحث منشور سنويا مع تحديث لبياناتها يوميا، كم تحتوي على سجلات لمنشورات تعود لعام 1877.

ج- المنصات (البوابات) الإلكترونية *Electronic Platforms*

هي مجموعة من الشبكات والمواقع على الشبكة العالمية، تستخدم من قبل الباحثين والمهتمين في المجال الأكاديمي، الغرض منها المشاركة والنشر- والإبداع وتبادل الخبرات والتجارب، تتميز هذه المنصات بأنها مجانية بالتسجيل والولوج، توفر خدمات متنوعة تساعد الباحثين على الظهور وتعزيز مكانتهم العلمية على الأنترنت⁽¹⁾.

ومن أبرز المنصات إلكترونية في المجال البحثي الأكاديمي، نذكر ما يلي⁽²⁾:

- **بوابة البحث Research Gate**: وهي منصة اجتماعية تأسس عام 2008 فيها حوالي 12

مليون عضو في أكثر من 193 دولة في تخصصات مختلفة، هدفها الأساسي ربط الباحثين والأكاديميين معاً، وجعل أبحاثهم متاحة للجميع، وقد وفرت البوابة صفحة خاصة لكل باحث، وتعطي مؤشرات لعدد الزيارات للسجل الخاص به وعدد تحميل الأبحاث وتأثيرها في الشبكة، كما اعتمدت البوابة *Research Gate* سياسة الوصول المفتوح *Open Access* وإتاحة المحتوى للتحميل مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

- **منصة ORCID**: وهي مختصر *Open Researcher and contributor ID* أي الهوية

المفتوحة للباحثين والمساهمين، وتعتبر بمثابة سجل خاص للباحث، بها إمكانية تميز المؤلفين الناشئين للأوراق العلمية في المستودعات الرقمية من خلال تزويد كل باحث (مؤلف) برقم مصرف فريد يتكون من 16 رقم مميز وفريد، وهو بمثابة الهوية العلمية للمؤلفين تم إطلاقها عام 2012، وقد بلغ عدد المسجلين فيها ما يقارب 3,5 مليون عضو تم منحهم رقم معرف خاص بهم، ومما يزيد من أهمية هذه المنصة هو اشتراط بعض المجلات العلمية لرقم معرف أورسيد للمؤلفين قبل إرسال أوراقهم البحثية للنشر.

(1) انظر: عائدة مصطفى سلمان، المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين، ص 1686، 1687.

(2) انظر: عائدة مصطفى سلمان، المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين، ص 1960- البحث العلمي، أهم المصادر العالمية للمقالات العلمية، متاح على موقع <https://lookinmena.com>، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3AbIAJ5> .(13/07/2022 .16^h:40)

- منصة *Science Direct*: وهي منصة رائدة في العالم للأوراق البحثية الموثوقة وعالية الجودة في تخصصات متعددة إلى جانب الكتب، الأعمال، سلاسل الكتب في العديد من المجالات، كالعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، يشترط لفتح حساب بهذه المنصة إضافة البريد الإلكتروني المهني الخاص بمؤسسة الانتماء.

د- أهم المواقع والأدوات لتحميل المصادر والمراجع القانونية (الجزائرية)⁽¹⁾

د.1- تحميل القوانين والجرائد الرسمية:

ويتم ذلك عبر موقع الأمانة العامة للحكومة الجزائرية عبر الرابط:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

د.2- البحث عن قرارات ومجلات المحكمة العليا الجزائرية:

ويتم ذلك عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا عبر الرابط:

<https://www.coursupreme.dz/>

يمكن البحث والاطلاع على كل قرارات المحكمة العليا المنشورة من خلال أيقونة: "من قرارات المحكمة العليا"، ثم تختار إما البحث عن طريق:

- قرارات مصنفة حسب المواضيع.
- قرارات مصنفة حسب الغرف.

أما البحث عن مجلات المحكمة العليا، فيتم بالضغط على أيقونة: "المنشورات"، ثم اختيار "تحميل مجلة المحكمة العليا".

(1)- انظر: شلال وائل، تقنيات الباحث القانوني الإلكتروني، 2021، متاح على الرابط التالي:

<https://drive.google.com/file/d/15M7AV7BdJgRoHCsHvS-7CwCCtnXDfxKr/view>
- محمد لمن بونيف، نصيرة لمن، استخدام النظام الوطني للتوثيق على الخط SNDL من طرف طلبة الطور الثالث، دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة، المجلد 10، العدد 2، جانفي 2021، ص 343-344 المواقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة الجزائرية عبر الرابط: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

- الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا عبر الرابط: <https://www.coursupreme.dz/>

- الموقع الإلكتروني لمجلس الدولة، عبر الرابط: <https://www.conseildetat.dz/>

- منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، عبر الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/>

- النظام الوطني للتوثيق على الخط (SNDL)، عبر الرابط: <https://www.sndl.cerist.dz/>

د.3- البحث عن قرارات ومجلات مجلس الدولة الجزائري:

ويتم ذلك عبر الموقع الإلكتروني لمجلس الدولة، والمتاح على الرابط التالي:

<https://www.conseildetat.dz/>

- تحميل قرارات مجلس الدولة مُتاح من خلال أيقونة " الوثائق "، ثم اختيار "الاجتهاد القضائي".

- أما تحميل مجلات مجلس الدولة فيتم من خلال نفس الأيقونة: " الوثائق "، ثم اختيار " المنشورات "، ثم اختيار "مجلس الدولة".

د.4- البحث عن الأطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية الجزائرية:

وذلك عبر المواقع الإلكترونية المختلفة للجامعات والمراكز الجامعية، ويمكن البحث بعدة طرق منها:
- بعنوان الرسالة أو الأطروحة وذلك بإضافة كلمة "DSpace" للعنوان المراد البحث عنه في

محرك البحث google.

- الاطلاع على الرسائل والأطروحات الجامعية لجامعة أو مركز جامعي معين، ويبحث من منصة "Dspace" للجامعة المختارة في محرك البحث Google، بكتابة "اسم الجامعة" مع إضافة كلمة

"DSpace". مثال DSpace Batna1؛ لتخرج النتيجة من خلال محرك البحث google:

<http://dspace.univ-batna.dz/>

د.5- البحث عن الدروس والمحاضرات المنشورة عبر الخط:

ويتم ذلك من خلال منصات التعليم عن بعد، تختلف الجامعات والمراكز الجامعية، وذلك بكتابة اسم الجامعة المضاف إليها كلمة "Moodle" أو كلمة "E-learning" في محرك البحث Google.

د.6- البحث عن المقالات والأوراق البحثية:

يمكن البحث عن المقالات والوراق البحثية المنشورة من خلال منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP) (Algerian Scientific Journal Platform). وهي منصة تتيح البحث عن ما يقارب 191409 مقال منشور في 796 مجلة محكمة، منها 300 مجلة مصنفة .

<https://www.asjp.cerist.dz/>

رابط المنصة:

د.7- النظام الوطني للتوثيق على الخط (SNDL):

وهو نظام تشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST؛ تتيح للباحثين الوصول إلى الوثائق والمصادر الإلكترونية الوطنية والدولية المتنوعة، والتي تغطي جميع الميادين والتخصصات البحثية والأكاديمية والتي يتم اقتناؤها من خلال الاشتراك في قواعد البيانات العالمية.

يتم تصنيف هذه الوثائق المصادر الإلكترونية من حيث الوصول إلى فئتين:

▪ الفئة الأولى يمكن الوصول إليها دون قيود لجميع الباحثين والمهنيين من خلال المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية.

▪ أما الفئة الثانية؛ فتتعلق بالجانب البحثي وهي مخصصة للباحثين والباحثين الدائمين وطلبة الدراسات العليا ما بعد التدرج، ويتم الوصول إليها من خلال الحصول على حساب مزدوج بالاتصال بمدراء مراكز البحث أو مسؤولي المكتبات المركزية للمؤسسات الجامعية (1).

رابط النظام الوطني للتوثيق على الخط (SNDL):

<https://www.sndl.cerist.dz/>

3- المصادر الميدانية:

تعتبر عملية جمع البيانات الميدانية (العملية) الأكثر أهمية في الدراسات والبحوث الكمية والبحوث المختلطة، إذ أن طريقة الحصول على تلك البيانات ومصادرها ودقتها تلعب دورا رئيسيا في الوصول إلى نتائج سليمة تساهم في إيجاد حلول لإشكالية البحث، والإجابة عن التساؤلات المطروحة أو اختبار وفحص فرضيات البحث.

وذلك يجب على الباحث أن يقرر مسبقا الطريقة المناسبة لبحثه، وأن يكون ملما بالأدوات والأساليب المختلفة بجمع المعلومات والبيانات (1).

(1) - انظر كشلاي وائل، تقنيات الباحث القانوني الإلكترونية، ص 21 - كداوة عبد القادر؛ النظام الوطني للتوثيق العلمي (SNDL): بوابة الباحثين للإنتاج الفكري الوطني والعالمي، مجلة المهاد، جامعة زيان عاشور بالحلفة، المجلد 02، العدد 01، جوان 2014، ص 109 - نبذة تعريفية النظام الوطني للتوثيق العلمي SNDL. متاحة على الرابط التالي:

<https://www.sndl.cerist.dz/index.php?p=1> (10/08/2022. 16^h:22)

1.3- تعريف المصادر الميدانية:

وتعرف أيضا بأدوات البحث الميدانية أو مصادر البيانات الأولية، وهي المصادر التي يتم من خلالها الحصول على البيانات التي يقوم الباحث بجمعها لأول مرة، والمتعلقة بالمتغيرات التي يقوم بقياسها في البحث، ويمكن جمع تلك البيانات بوسائل وأدوات مختلفة، غير أن الباحث يختار ما يعتقد أنها أداة مناسبة لبحثه، كما يمكنه إختيار أكثر من أداة في ذلك الوقت⁽²⁾.

إذ أن لكل أداة وطريقة خصائصها وميزاتها الإيجابية والسلبية، وإختيار أحدها أو أكثر من قبل الباحث تتعلق بعوامل عدة منها:

- طبيعة البحث ومدى ملائمة طريقة جمع البيانات.
- هدف الدراسة، ونوعها، وتصميمها وطرق تحليل البيانات فيها.
- طبيعة المتغير أو المتغيرات المطلوب قياسها في الدراسة ومدى ملائمة لتلك الأداة (على أن يتوافر في هذه الأداة الصدق والثبات والموضوعية)⁽³⁾.

2.3- أنواع المصادر الميدانية:

تتعدد وسائل وأدوات جمع البيانات الميدانية في البحوث العلمية إلى أنواع كثيرة، نذكر منها: العينة، المقابلة، الملاحظة، الاستبانة (الاستبيان)، الروايات والاختبارات والمقاييس...، لكن عموما سنقتصر - وباختصار- على شرح بعض الأدوات والمصادر الميدانية، وفق ما يلي:

1.2.3- الملاحظة (Observation):

تعتبر الملاحظة من أقدم وسائل جمع البيانات والمعلومات وهي من الأساليب العلمية التي يستخدمها الباحث كأداة لجمع البيانات لبحثه، للتعرف على محيطه المادي والاجتماعي، وهي وسيلة أساسية في البحث في العلوم الطبيعية والانسانية والاجتماعية⁽¹⁾.

(1)- انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، كيف تكتب بحثا علميا، إهداء للنشر- والتوزيع 2012، ص 105- ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، دار الراية، عمان، ط1، 2011، ص 155- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 89.

(2)- انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 105، 106.

(3)- انظر: كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، 2016، ص 86- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، إجراءاته، ص 89- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 24- عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد لإعداد الرسائل والأطروحات وفقا لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 27.

أ- تعريف الملاحظة:

تعرف الملاحظة بأنها: "وصف منظم للأحداث أو السلوكات والحقائق التي تظهر في مواقف اجتماعية طبيعية تتم اختيارها للدراسة والفحص"⁽²⁾. كما تعرف الملاحظة بأنها: "عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاماتها بأسلوب علمي منظم وهادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين سيرها والمتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وثلبية احتياجاته"⁽³⁾.

فالملاحظة عبارة عن مشاهدة الوقائع على ما هي عليه في الواقع أو في الطبيعة بهدف إنشاء الواقعة العلمية؛ من خلال تفاعل وتبادل البيانات بين الباحث والمبحوث بغرض جمع معلومات حول موضوع معين ولذلك، فإن الملاحظة بهذا المفهوم "عبارة عن أداة تنبه الباحث إلى الظواهر أو المتغيرات التي تحتاج إلى تفسير ودراسة حتى يصل إلى القوانين التي تحكمها"⁽⁴⁾.

وفي العادة توظف الملاحظة لتحقيق عدة أهداف منها:

- تقييم السلوك.
- دراسة أشكال التفاعل داخل جماعة معينة من الأفراد.
- جمع معلومات عن بعض المظاهر الطبيعية أو السلوكية أو خواص بعينها.
- كما تستخدم للملاحظة في ميدان العلوم القانونية كوسيلة لجمع المعلومات وأخذ صورة ييجابية عن تصرف الموظفين وأعاون الإدارة إزاء المواطنين، ومعرفة توجهات الرأي العام وموقف الجمهور ورغبة فعله إزاء قرار سياسي أو إداري.

(1)- انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 131- عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد لإعداد الرسائل والأطروحات وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 29.

(2)- انظر: ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 173.

(3)- انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 131- ربحي مصطفى عيان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 115.

(4)- انظر: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 29- كمال دثني، منهجية البحث العلمي، ص 89- نجلاء محمد ابراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، طيبة أكاديمي، (هـ.ت)، ص 123.

كما تنفيذ الملاحظة في معرفة مدى التزام الأنظمة بالدساتير والقوانين التي تصدرها، ولذلك مقارنة تصرفات وممارسات أجهزتها المختلفة في الحياة العامة (1).

ب- أنواع الملاحظة:

يمكن تقسيم الملاحظة إلى أنواع مختلفة حسب الأساس المعتمد في التقسيم إلى:

- تقسم الملاحظة حسب درجة الضبط إلى:

- ملاحظة بسيطة (غير مضبوطة) *Simple Observation*: تستخدم غالبا في الدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية التي تهدف إلى جمع بيانات أولية عن الظاهرة موضع الدراسة، دون تخطيط مسبق لنوعية المعلومات والهدف أو السلوك الذي سيخضع للملاحظة، ولأن استخدام أدوات دقيقة علمية لقياسها، فهي ملاحظة غير مضبوطة تنتم عن طريق الحواس.

- ملاحظة منظمة (علمية): وهي الملاحظة المقصودة التي تخطط لها مسبقا ويعين فيها السلوك أو الحدث المراد ملاحظته، فهي ملاحظة تخضع للضبط العلمي والتحرير الدقيق، واستخدام أدوات دقيقة لقياسها. وبالتالي تكون المعلومات المجموعة أكثر دقة وتحديدًا منها من الملاحظة البسيطة. وتستخدم الملاحظة العلمية (المنظمة) غالبا في الدراسات الوصفية واختبار الفرضيات (2).

• وتقسم الملاحظة حسب دور الباحث ومشاركته في الظاهرة موضوع الدراسة إلى:

- الملاحظة بالمشاركة: يكون فيها الباحث متواجدا مشاركا للمبحوثين في نفس الموقف ويقوم بأنشطة تفاعلية مع المجموعة. ومن مزايا الملاحظة بالمشاركة أنها تعطي معلومات غزيرة وواقعية للباحث، وتكون أكثر دقة لمعايشة الباحث لواقع المبحوثين. والملاحظة بالمشاركة قد تكون "كاملة"؛ يشارك فيها الباحث أفراد المجموعة (المبحوثين) أنشطتها الكاملة، كما قد تكون الملاحظة بالمشاركة "جزئية" يشارك الباحث من خلالها بعض أنشطة أفراد المجموعة.

(1) انظر: عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد لإعداد الرسائل والأطروحات وفقا لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 29، 30- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 27.

(2) انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 131، 132- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 124، 125- كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، ص 90- عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقا لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 30.

- **الملاحظة غير المشاركة:** يكون دور الباحث مركز في مراقبة أحداث الظاهرة (أو السلوك) دون مشاركة مع أفراد المجموعة عينة الدراسة بالأدوار التي يقومون بها. والملاحظة غير المشاركة كأبي ملاحظة يجب أن تكون إشكالية؛ أي أنها مبنية على التعارض بين الحادثة المكتشفة للملاحظة، وبين المفاهيم النظرية السابقة، فنقطة الانطلاق في أي دراسة علمية ليست الملاحظة، وإنما هي المشكلة التي تطرحها الحادثة للملاحظة⁽¹⁾.

ج- مزايا وعيوب الملاحظة:

ج1- **مزايا الملاحظة:** تتميز الملاحظة كمصدر وأداة لجمع البيانات والمعلومات بعدة مزايا وإيجابيات، نذكر منها:

- تعتبر الملاحظة من أكثر وسائل وأدوات جمع المعلومات فائدة في التعرف ودراسة الكثير من سلوكيات الظواهر والحوادث المختلفة؛ حيث أنها لا تعتمد على ما يقوله المستجيب عن نفسه أو عن السلوك الذي يقوم به.

- تساهم في جمع بيانات ومعلومات عن الحوادث والتصرفات والسلوكيات في نفس وقت حدوثها.
- وبالتالي لا تعتمد على الذاكرة سواء من قبل الباحث أو المبحوثين.
- لا تتطلب مجهوداً وإمكانات كبيرة مقارنة بالظروف الأخرى التي تستخدم لجمع البيانات.
- تسمح بالتعرف على سلوكيات أو مظاهر لم يكن الباحث قد فكر فيها أو بأهميتها، ولم يخطط لمراقبتها.

- يجمع الباحث معلوماته عن الظاهرة في ظروفها الطبيعية، مما يزيد من دقة المعلومات التي يحصل عليها من الملاحظة.

- يمكن إجراء الملاحظة على عدد قليل من المبحوثين، وليس من الضروري أن تكون العينة الملاحظة كبيرة الحجم.

- توفر الملاحظة بيانات أو معلومات كمية ونوعية، ولا تعتمد كثيراً على الاستنتاجات.

(1)- انظر: رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مبادئه، وأساليبه، إجراءاته، ص 117- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 34- ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 174- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 132.

▪ تنفرد الملاحظة في الحصول على معلومات لا يمكن توفيرها بطريقة أخرى، كما هو الحال في البحوث الميدانية⁽¹⁾.

ج.2- عيوب (سلبات) الملاحظة:

▪ قد تستغرق وقتاً وجهداً وتكلفة مرتفعة من الباحث.

▪ تلعب ذاتية الملاحظ دوراً في تحيز النتائج وخاصة عند تأثره بالظاهرة التي يلاحظها، والتحيز

من قبل الباحثين خاصة عند إدراكهم بخضوعهم للملاحظة والمراقبة، وبالتالي إعطاء الباحث معلومات غير صحيحة عن سلوكياتهم.

▪ يصعب استخدام الملاحظة في جميع المواقف والأوقات، فهذه الأداة والطريقة محكومة بعوامل محددة زمنية ومكانية.

▪ إمكانية تعرض الباحث لخطر غير متوقع عند مشاركته بالملاحظة في بعض الظواهر الضبطية أو المجتمعات الخطيرة.

▪ هناك بعض الظواهر والحوادث لا يمكن ملاحظتها مباشرة وتحتاج إلى وسائل أخرى لجمع البيانات والمعلومات كالمقابلة أو الاستبيان أو غيرها⁽²⁾.

2.2.3- المقابلة Interview

أ- تعريف المقابلة وأهميتها

تعتبر المقابلة أداة من أدوات البحث العلمي، ووسيلة تكمل الوسائل الأخرى في الحصول على المعلومات والبيانات العلمية، وتعرف المقابلة بأنها "عبارة عن حوار بين الباحث والمبحوث بهدف

(1) - للتفصيل أكثر راجع: ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 173- كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، ص 92- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 128- معاهدة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد لإعداد الرسائل والأطروحات وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 31- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 119، 120- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 133.

(2) - انظر: ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 175- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 129- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 133، 134- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 120.

الحصول على معلومات متعلقة بموضوع معين⁽¹⁾. وتعرف أيضا بأنها "مواجهة مباشرة أو تفاعل مقصود بين شخصين أو أكثر في حالة تواصل أو حوار أو نقاش حول موضوعات محددة تم الاتفاق عليها مسبقا، وتستهدف جمع البيانات من الأفراد المبحوثين مباشرة لاستخدامها في بحث أو دراسة علمية، أو في التوجيه والتشخيص والعلاج أو من أجل معرفة حقيقة أمر محدد⁽²⁾". وعلى ذلك تعد المقابلة استنباطا شفويا يقوم من خلاله القائم بالمقابلة بتوجيه الأسئلة المباشرة ولتجميع البيانات والمعلومات المطلوبة، وتعتبر المقابلة مهمة في البحوث المسحية خاصة إذا أعد الباحث خطة تنفيذها بطريقة فعالة. وعموما تعتبر المقابلة من أنسب الطرق للحصول على بيانات ذاتية عن القيم والاتجاهات والمفاهيم الاجتماعية، كما أنها وسيلة وأداة رئيسية في جمع المعلومات، ودراسة الأفراد والجماعات والتعرف على الحقائق والآراء والمعتقدات التي تختلف من فرد لآخر⁽³⁾.

وتبرز أهمية المقابلة كأداة ومصدر لجمع البيانات والمعلومات في ميدان العلوم القانونية بالنسبة للباحث القانوني، من خلال الوقوف على آراء رجال القانون من القضاة والمحامين ورجال الضبطية القضائية والادرايين ومختلف الموظفين بالمؤسسات حول تطبيق القانون، ومعرفة أهم المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل، فمقابلة رجال التشريع والقضاء والفقهاء ومختلف النخب السياسية والعسكرية التي احتلت مواقع رسمية؛ أو مارست مهام ووظائف إدارية عليها ستساهم وبلا شك في التعرف والحصول على البيانات والمعطيات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لموضوع البحث القانوني⁽⁴⁾.

ومن أبرز الأمثلة على توظيف المقابلة كأداة ومصدر من مصادر جمع المادة العلمية في البحوث والدراسات القانونية، دراسة ظاهرة الاجرام، وذلك من خلال اعتماد وتطبيق أسلوب المقابلة مع

1- انظر: عصمت عبد الحميد بكر، أصول البحث القانوني، المكتبة القانونية، بغداد (العراق)، 2018، ص 53- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 28.

2- انظر: ماجد محمد الحياض، أساليب البحث العلمي، ص 170- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 129، 130- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 37.

(3)- انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 122- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 37- عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقا لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 29- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 130.

(4)- انظر: عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 28- ميادة عبد القادر اسماعيل، كيفية إعداد البحث القانوني، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية (مصر)، 2016، ص 182.

ب- أنواع المقابلات:

تتعدد المقابلات بحسب أساس تصنيفها، فتقسم حسب

ب.1- المقابلة حسب أهدافها والغاية من إجرائها: وتقسم إلى أربعة أنواع⁽¹⁾:

- المقابلة المسحية (الاستطلاعية): وتهدف للحصول على المعلومات أو البيانات من الأفراد

الذين يعتبرون حجة في ميدان تخصصهم أو عملهم، ويكون جمع المعلومات هذا المجابهة الأسباب أو

النواحي المتعددة لمشكلة أو مشكلات اجتماعية معينة، وفهمها كيفية العمل بأسلوب أفضل. كما هو

الحال في دراسات الرأي العام وفي الاقتراع السياسي، ودراسات الاتجاهات نحو قضية معينة

كاستطلاع رغبات المستهلكين وأذواقهم بالنسبة لسلع جديدة أو قديمة، كما تستخدم هذه

المقابلات في ميدان البحوث العلمية، والدراسات الاستطلاعية، للتعرف على الحقائق والمعلومات

المتعلقة بالمشكلات البحثية وتحديد فروضها العلمية.

- المقابلة التشخيصية: وتهدف إلى فهم مشكلة معينة، وتحديد أسبابها، ومعرفة أبعادها المختلفة

وعناصرها المتعددة.

- المقابلة العلاجية: وتهدف إلى مساعدة العميل على فهم نفسه بشكل أفضل، ومعرفة علته

وعلاجها، أو على القل التخفيف من معاناته من المشكلة المفترضة.

- المقابلة التوجيهية أو الاستشارية: وتهدف هذه المقابلة إلى تمكين العميل من فهم مشكلاته

الشخصية أو المهنية، أو التخطيط بطريقة سليمة لحل هذه المشكلات على نحو أفضل.

(1) انظر: عصمت عبد المجيد بكر، أصول البحث القانوني، ص 53، 54.

(2) للتفصيل أكثر راجع: رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 107-110- ماجد محمد

الخطاط، أساليب البحث العلمي، ص 171، 172- ناصر جرادات، أحمد المعالي، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 123-126-

صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 38، 39- نجلاء محمد الزاهر بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث

العلمي، ص 130-134.

ب.2- المقابلة على حسب نوع الأسئلة: وتقسّم إلى ثلاثة أنواع⁽¹⁾

- **المقابلة المغلقة (المغلقة):** وهي المقابلات التي تطرح فيها أسئلة تتطلب إجابات دقيقة، وتكون الإجابة فيها غالباً بنعم أو لا، أو وافق أو لا وافق...، وغالباً ما تبدأ هذه الأسئلة بـ: هل فهذا النوع من المقابلات لا تفسح المجال للشرح المطول، بل يطرح السؤال وتسجل الإجابة التي يقررها المستجيب.

- **المقابلة المفتوحة:** وهي المقابلة التي تكون فيها الأسئلة غير محددة الإجابة، وفيها يعطى المستجيب الحرية في أن يتكلم دون محددات للزمن أو الأسلوب، وتبدأ هذه الأسئلة على سبيل المثال بـ: ما رأيك، أعط رأيك في...، وهذه النوعية من الأسئلة تعطي بيانات غزيرة ومتنوعة، قد تكون ليست طات صلة بموضوع البحث، وهو ما يصعب تصنيفها وتحليلها إحصائياً.

- **المقابلة المغلقة- المفتوحة (شبه المفتوحة):** وهي أكثر الأنواع شيوعاً، وتكون أسئلتها مزيجاً من الأسئلة المفتوحة والمغلقة، بحيث تعطي الباحث الحرية بطرح السؤال بصيغة أخرى أو بطلب المزيد من التوضيح من المستجيب.

ج- مزايا وعيوب المقابلة:

ج.1- مزايا المقابلة⁽²⁾:

- للمقابلة أهميتها خاصة في المجتمعات التي يكون فيها المبحوث لا يعرف القراءة والكتابة.
- تتميز المقابلة بالمرونة؛ بحيث تتيح للباحث شرح الأسئلة.
- توفر عمقا في الإجابات بسبب إمكانية توضيح وإعادة طرح الأسئلة.

(1)- راجع: رنجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 109- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 39- ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 171- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 124- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 131، 132.

(2)- انظر: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 42- ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 173- نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية (مصر)، 2014، ص 80، 81- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 129- رنجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 111، 112- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 134، 135- عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 29.

- تتيح المقابلة للباحثين ملاحظة المبحوثين والبيئة المحيطة بهم عن قرب، وهو ما يوفر مؤشرات غير لفظية تعزز استجابات المبحوثين، وتوضح مشاعرهم، كنغمة الصوت وملامح وتعبيرات الوجه، وطريقة الجلوس، وحركة اليدين...، وغيرها من المؤشرات الهامة المرتبطة بوصف حالة المستجيب.

- توفر إمكانية الحصول على إجابات من معظم المبحوثين، واستدعاء معلومات من المستجيب من الصعب الحصول عليها بأي طريقة أخرى، فغالبية الأشخاص تميل وتفضل الكلام أكثر من الكتابة.

- يمكن للباحث أن يدرك التناقض في إجابات المبحوثين، والتأكد من صدق إجاباتهم من خلال مشاهدته الواقعية للمبحوثين، عكس الوسائل الأخرى كالاستبيان الذي يرسل للأفراد دون مقابلة.

- توجه الأسئلة في المقابلة بالترتيب والتسلسل الذي يريد الباحث، فلا يطالع المبحوث على جميع الأسئلة قبل الإجابة، وهو ما يضمن الحصول على إجابات منطقية وحقيقية.

- إرتفاع نسبة الردود والإجابة عن الأسئلة مقارنة مع غيرها من أنواع جمع البيانات كالأستبيانات.

- تشعر المستجيب بأهميته الاجتماعية.

ج.2- عيوب المقابلة⁽¹⁾:

- تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين خاصة إذا كان عدد أفراد عينة الدراسة كبير.

- تعرض النتائج المتحصل عليها إلى أحكام شخصية راجعة إلى التحيز التي تتعرض لها التقديرات والتفسيرات الشخصية، سواء من قبل الباحث أو المستجيب أو كليهما معا.

- نجاح المقابلة يعتمد بشكل كبير على رغبة المستجيب في التعاون وإعطاء معلومات موثوقة ودقيقة، وفي حالة امتناع المبحوث عن الإجابة عن الأسئلة الخاصة أو الأسئلة التي يخشى الإجابة عنها، لما قد يصيبه من ضرر مادي أو معنوي أو لا يكون صادقا فيما يدلي به من بيانات فيحاول

(1)- انظر: نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 81- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 42، 43- ناصر جزادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 129، 130- زنجي مصطفى عثمان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 113، 114- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 135، 136.

تزييف الإجابات، فإن الباحث قد لا يتمكن من الحصول على إجابات واضحة وثابتة للموضوعات والأسئلة الحرجة.

- صعوبة الوصول إلى بعض الأشخاص والأفراد من ذوي المراكز والمناصب المرموقة.
- صعوبة التقدير الكمي للاستجابات، أو إخضاعها إلى تحليلات كمية وبخاصة في المقابلات المفتوحة وشبه المفتوحة.
- تتأثر المقابلة بالظروف المحيطة أثناء إجرائها.

3.2.3- الاستبيان (Questionnaire)

أ- تعريف الاستبيان وأهميته

الاستبيان أو الاستفتاء هو أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، عن طريق استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو العبارات المكتوبة والمصاغة بطريقة علمية، يجري توزيعها على الأشخاص المبحوثين للإجابة عنها أو إبداء رأيهم فيها، لجمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة أو مشكلة البحث⁽¹⁾.

ويعد الاستبيان من أكثر الأدوات استخداماً في البحث العلمي بشكل عام، وفي البحوث الكمية على وجه الخصوص، حيث يعمل على جمع معلومات وبيانات من عينة الدراسة بهدف معرفة اتجاهاتهم، قيمهم، أدلئهم، وغيرها من المعارف للإجابة عن أسئلة الدراسة لدى الباحث. وأهداف الاستبيان هي ذات أهداف المقابلة، وأنواعه هي ذات أنواع المقابلة من حيث نوع الأسئلة، فينقسم إلى ثلاثة أنواع: استبيان مغلق، استبيان مفتوح واستبيان مغلف - مفتوح⁽²⁾.

وعلى الرغم من أن الاستبيان كأداة للحصول على المعلومات غير مألوف الدراسات والأبحاث القانونية، فإنه يمكن أن يفيد في الدراسات السياسية والدستورية، وفي مجال العلوم الإدارية

(1) - انظر: ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 155- عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 28- ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مبادئه، وأساليبه، إجراءاته، ص 90.

(2) - انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 108- ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 155- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 44- عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 28- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 129.

ومختلف الدراسات التي تتصل بإصدار التشريعات، وذلك من خلال تحديد الواقع القانوني وهو في حالة حركات اجتماعية لا نص ثابت، إذ أن معرفة الوقائع والمتغيرات الاجتماعية- من خلال الاستشارة الاستثنائية- تساهم في عملية تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة⁽¹⁾.

ب- قواعد وضوابط صياغة الأسئلة الاستثنائية

- هناك الكثير من القواعد التي يجب مراعاتها عند إعداد الاستثنائية، نوجز أبرزها فيما يلي⁽²⁾:
- أن تكون الأسئلة التي يتضمنها الاستثنائية متوافقة مع الاشكالية المعالجة، وهدف البحث.
- أن تكون العبارات والأسئلة واضحة يسهل فهمها، ولا تحتمل أكثر من معنى، وتتناسب مع مستوى وثقافة الباحثين، وأن تتصل بخبراتهم وتجاربهم.
- التسلسل المنطقي للأسئلة، وأن تكون موضوعية، ومرتبطة منطقياً؛ أي من العام إلى الخاص ومن البسيط إلى المعقد.
- أن تكون الأسئلة قليلة ومنتقاة، بحيث تشمل كافة جوانب الموضوع محل الاستثنائية.
- يجب أن يعالج كل سؤال مشكلة واحدة أو ظاهرة معينة، وتجنب الأسئلة المركبة التي تتطرق لأكثر من مشكلة أو موضوع واحد في نفس السؤال.
- تجنب الإكثار من الأسئلة والعبارات المعقدة التي تصعب الإجابة عنها.
- تجنب الأسئلة التي تتطلب إجابات مفتوحة والأسئلة الطويلة التي قد تضلل الباحثين. الابتعاد عن الأسئلة الأيضية الهادفة إلى إثبات صحة فرضيات الدراسة.
- تجنب الأسئلة التي تستدعي تفكيراً عميقاً من الباحثين.

(1)- انظر: صالح إبراهيم المتيقوي، أصول البحث العلمي القانوني، مجلة الفقه والقانون (عن موقع مجلة البحرين)، ص 15، متاح على الرابط: www.majalah.new/ma - عبد النور ناجي: منهجية البحث القانوني، ص 28، 29- عبد القادر الشبخلي، إعداد البحث القانوني، دار محمد لاوي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، (د.ت)، ص 19.

(2)- انظر: ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 159- 162- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني، ص 45- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 91- 94- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 112- 114- عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ص 28- نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 79- صالح إبراهيم المتيقوي، أصول البحث العلمي القانوني، ص 15.

▪ إعطاء المبحوثين الحرية لكتابة ما يرونه من إضافات وتعليقات في نهاية الاستبيان.

▪ التزام الباحث للمبحوثين بأهمية وسرية البيانات والاجابات التي سيتم الحصول عليها، والتأكيد على أنها لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

▪ يفضل تطبيق الاستبيان من قبل مختصين للحصول على معلومات دقيقة، وتحكيم الاستبيان من قبل خبراء مشهود بقدرتهم على التحكيم في مجال الدراسة.

ج- مزايا وعيوب الاستبيان:

ج. 1- مزايا الاستبيان: يتميز الاستبيان بمزايا عديدة تجعل منه أداة ووسيلة لجمع البيانات والمعلومات للعديد من الدراسات والأبحاث الاجتماعية والإنسانية، ومن هذه المزايا⁽¹⁾:

- تمكن أداة الاستبيان من جمع البيانات من أكبر عدد يمكن من الأشخاص بمجهود محدود وتكلفة ملائمة.

- إمكانية تغطية أماكن كثيرة في العلم، وفي فترة زمنية وجيزة، خاصة توافر خدمات البريد الإلكتروني والاستمارة الإلكترونية عن مختلف الوسائط الإلكترونية المتاحة.

- يعطي الاستبيان للمستجوب الحرية الكاملة في اختيار الزمان والمكان المناسبين للتفكير والإجابة مما يقلل من الضغط عليه، ويدفعه للتدقيق فيما يدونه من إجابات.

- تعد البيانات والمعلومات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان أكثر موضوعية مما يتحصل عليه بالمقابلة أو غيرها من الأدوات؛ إذ يقلل الاستبيان من فرص التحيز سواء عند الباحث أو المستجوب.

- من خلال الاستبيان يمكن جمع معلومات وبيانات سرية وحساسة يسهل تحليل عائدها، خاصة في البحوث التي تتطلب هذا النوع من المعلومات والبيانات.

الاستبيان لا يتيح للباحث التدخل في إجابات المستجوبين إذا ما قورن بالملاحظة أو المقابلة.

(1) انظر: عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، (د.ت)، نسخة مزيدة ومنقحة، ص 73- ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 167- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 47- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 102- ناصر خردات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 120، 121- نبيلي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 79، 80.

ج.2- عيوب الاستبيان: هناك بعض العيوب والسلبيات التي تم تسجيلها، نذكر منها⁽¹⁾:

- الاجابات عن أسئلة الاستبيان قد لا تعبر عن الحقيقة، بسبب عدم اهتمام بعض الأشخاص المستجوبين بالقراءة الجيدة للاستبيان قبل الإجابة عليه.

- انخفاض نسبة الردود على أسئلة الاستبيان، مما يقلل من حجم العينة المبحوثة، وأهمية النتائج المتوصل إليها.

- يتعذر استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات في مجتمع لا يجيد معظم أفرادها القراءة والكتابة.

- تأثر صدق الاستبيان بمدى تقبل الشخص المستجوبين، ودرجة اهتمامهم وجديتهم به، وهو أمر لا يتضح إلا في مرحلة متأخرة عند عرض الباحث للبيانات.

- تعذر معرفة هوية الأشخاص المستجوبين، خصوصاً عند إغفال وعدم كتابة هوياتهم الشخصية.

- قد يترك المستجيب بعض الفقرات أو الأسئلة دون إجابة سواء بسبب النسيان أو لعدم اارغبة أو لضيق الوقت أو غيرها من الأسباب.

- قد يتولى آخرون الإجابة عن أسئلة الاستبيان بدل الأشخاص المستجوبين الذين تم توجيه الاستبيان إليهم، وهو ما يؤثر على موضوعية وصدق الاستبيان.

(1) - انظر: محمد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 74- ما نجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 168- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 47، 48- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، ص 140، 141- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 102، 103- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 121.

- المرحلة الثالثة: القراءة والتفكير المنهجي

بعد جمع الباحث القانوني للمادة العلمية اللازمة من مصادر ومراجع ومختلف الوثائق القانونية المعتمدة لاعداد البحث القانوني، سواء كانت نصوص تشريعية أو آراء منهجية، أو أحكام قضائية، أو كتب ودراستات قانونية متخصصة. تأتي مرحلة قراءة وتفحص تلك المادة العلمية، وتعد هذه المرحلة حاسمة بالنسبة للباحث، وهي ليست عملاً تلقائياً بل هي عمل منظم وفق طرق وأساليب معينة يجب التقيد بها لكي يستطيع الباحث الاطلاع على الوثائق التي تم رصدها كمادة علمية، وجمع الأفكار وفهمها والتعمق في الموضوع، وتحديد معالمه وتحليل هذه المعلومات لتوظيفها وفق ما تقتضيه منهجية وأسلوب البحث.

ومرحلة القراءة لا تعطي أكلها وتحقق أهدافها بجعل الباحث مستيطراً ومستوعباً لكل أسرار وحقائق ومعلومات الموضوع فهماً وتحليلاً ونقداً، إلا إذا تحققت وتمت وفقاً لشروطها وقواعدها المنهجية والموضوعية المختلفة⁽¹⁾.

وعليه سنتطرق وبصورة موجزة لأهم العناصر المرتبطة بهذه المرحلة، من خلال:

▪ أولاً: تعريف القراءة.

▪ ثانياً- أنواع القراءة.

▪ ثالثاً: شروط القراءة.

أولاً- تعريف القراءة:

تعرف القراءة على أنها فعل بصدي صوتي، أو صامت يستخدمه الانسان لكي يفهم ويعبر، أو يؤثر في الآخرين، كما تعرف على أنها ترجمة لمجموعة من الرموز ذات العلاقة فيما بينها، والمرتبطة بدلالات معلوماتية معينة، هي عملية اتصال تتطلب سلسلة من المهارات، فهي عملية تفكير

1- انظر: عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 30- رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، ص 83- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص 26- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والادارية، ص 62- عبد القادر الشخلي، إعداد البحث القانوني، ص 29.

متكاملة، فالقراءة هي مفتاح المعرفة، فإذا عرف الباحث ما يقرأ وكيف يقرأ، سهلت عليه هدف المرحلة، واستطاع أن يتم بحثه في المدة المحددة لانتهاء منه⁽¹⁾.

ولذلك فالقراءة ليست عملاً تلقائياً، عشوائياً، بل هي فن يحتاج على تنظيم وضبط وفق أسس وشروط منهجية وموضوعية.

ثانياً- أنواع القراءة:

يمكن تصنيف القراءة من حيث وظيفتها ودرجة عمقها إلى أربعة أنواع:

1- القراءة الاستطلاعية (الفهرسية السريعة): وتتلخص في محاولة التعرف على محتوى الوثائق العلمية من خلال الاطلاع على فهرسها وعناوينها وموضوعاتها، وكذلك الخاتمة والخلاصات وقائمة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث⁽²⁾.

ويمكن إجمال أهداف القراءة الاستطلاعية السريعة فيما يلي⁽³⁾:

- تقييم المصادر من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث، فتصنف وفق لذلك إلى مراجع متخصصة وأخرى عامة.

- تقييم المصادر من حيث قيمتها العلمية، والاضافة التي ستقدمها لموضوع الدراسة من الناحية المنهجية والموضوعية للاعتماد عليها كمراجع أساسية، أو استبعادها.

- تحديد المعلومات والموضوعات المتعلقة بموضوع الدراسة.

- تدعيم قائمة المصادر والمراجع الجمعية بوثائق جديدة، يتم إضافتها.

(1) - انظر: النظم الخبيرة، المهارات الأكاديمية، الجامعة الإلكترونية السعودية، المملكة العربية السعودية، ط1، 2012، ص97- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص30- رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص83- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والادارية، ص62- المقتي رفيق الاسلام المدني، المدخل إلى إعداد البحث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص5-

(2) - انظر: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص66- كمال آيت منصور، راجح طاهيز، منهجية إعداد بحث علمي، ص27- رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص83- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والادارية، ص69- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص30- علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ص97-

(3) - رجع في ذلك: رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص84، 85- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والادارية، ص69- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص30- جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص74-

- تقييم سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلف، وترشيد عملية القراءة والتفكير لتكون أكثر تحديداً أو عمقا. **2- القراءة العادية:**

وتتركز حول الموضوعات التي تم اختيارها وتحديدها بالقراءة الاستطلاعية وذلك بقصد استخلاص الأفكار والحقائق والمعلومات حول الموضوع، ليتم بعد ذلك تدوينها في البطاقات أو الملفات، أو الحاسوب للاستفادة منها في عملية الاقتباس اللازمة وفق الشروط والقواعد المنهجية المتعارف عليها⁽¹⁾.

3- القراءة العميقة والمركزة:

وتسمى أيضا بالقراءة التي تنصب وتتركز على الوثائق ذات القيمة العلمية والمنهجية ذات القيمة الممتازة، والتي ترتبط بالموضوع ارتباطا مباشرا، الأمر الذي يتطلب قراءتها بطريقة عميقة ومركزة لسبر خفايا الكلمات وأبعاد الأفكار، مما يساهم في زيادة تراكم المعرفة العلمية للباحث، وتوليد واستنباط أفكار جديدة مركبة. ومحركة وموجهة في عملية إعداد البحث العلمي، ولهذا فهذا النوع من القراءة هو الأساس الذي يرتكز عليه البحث، ويقود الباحث نحو المنهجية الجيدة والتحليل القيم والإحاطة بكل جوانب الموضوع⁽²⁾.

1.3- أنواع القراءة العميقة (المنهجية):

سبقت الإشارة إلى أن القراءة العميقة أو المنهجية هي قراءة مركزة، منظمة فاحصة ودقيقة مستوعبة لسائر عناصرها، عكس القراءة الاستطلاعية السريعة.

(1)- انظر: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 66- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 27- جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 74- علي مزراح، منهجية التفكير القانوني، ص 97- رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، ص 85- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والادارية، ص 70.

(2)- انظر جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، ص 75- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 66- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 27- رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، ص 86- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والادارية، ص 70- عبد النور تاهي، منهجية البحث القانوني، ص 31- عبد القادر الشخيلي، إعداد البحث القانوني، ص 29.

وتتركز القراءة المنهجية على محوئين (صنفين) من القراءة⁽¹⁾.

أ- القراءة الأفقية:

ومضمونها قراءة الموضوعات المتجاورة، والمتقاربة، وقراءة متأنية؛ بحيث عند الانتهاء من قراءة الموضوع الأول في المرجع، ينتقل الباحث لقراءة الموضوع الذي يليه، وتتيح هذه القراءة للباحث الإحاطة بموضوع بحثه، معرفة نطاقه وما يجاوره من موضوعات متشابهة ومتراصة.

ب- القراءة العمودية (الرأسية):

وفي هذه القراءة يقوم الباحث بقراءة جانب واحد أو جزئية واحدة من جزئيات البحث في جميع المصادر والمراجع المعتمدة والمدونة في القائمة الببليوغرافية لديه، وهذه الطريقة أكثر منهجية لأنها تتيح للباحث استيعاب سائر القضايا والمشكلات المطروحة في جانب واحد من جوانب البحث، وبالتالي التعمق في فهم وتحليل الموضوع أكثر.

2.3- أهداف القراءة العميقة (المنهجية):

تستهدف مرحلة القراءة العميقة والمنهجية لتختلف الوثائق والمصادر العلمية المتعلقة بموضوع البحث، تحقيق جملة من الأهداف والنتائج نوجزها فيما يلي⁽²⁾:

- التعمق في التخصص وفهم الموضوع من كافة جوانبه العلمية والفكرية، واكتساب معلومات وحقائق وأفكار جديدة.
- اكتساب الباحث نظام تحليل متخصص حول موضوع البحث، وتشكل تصور موسع وفهم منهجية البحث عميق لموضوع الدراسة، من خلال قوة الاستنتاج والربط بين الأفكار والمفاهيم.
- - اكتساب الباحث للأسلوب العلمي والثروة اللغوية الفنية المتخصصة بما يمكنه من صياغة البحث بلغة علمية متخصصة وسليمة، والتحكم في المعارف العلمية، الأمر الذي يرفع من القيمة العلمية والفنية للبحث.

(1) - راجع في ذلك: عبد القادر الشخيلي، إعداد البحث القانوني، ص 29، 30- مصطفى البنداري أبو سعده، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، ص 194- ثاقان عبد العزيز رضا، أصول البحث القانوني، ص 66.

(2) - انظر: رشيد شمشين، مناهج العلوم القانونية، ص 87، 88- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية، ص 63- 65- جيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 75، 76- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 65- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 26.

▪ أكساب الباحث القدرة والمهارة العلمية والمنهجية في إعداد خطة البحث وتقسيم الموضوع متوازناً على أسس موضوعية ومنطقية صائبة.

▪ - تدعيم الشجاعة الأدبية للباحث بالاطلاع على أعمال وأبحاث غيره من الباحثين، بما يقوي حضوره في البحث ويبعث فيه روح النقد والتعقيب فلا يكون مجرد تكرار لما سبقه ممن بجوث وأعمال.

4- القراءة الناقدة:

إن التحليل الناقد من الباحث هو المطلوب في قراءة المادة العلمية المعتمدة للبحث، وليس التقبل العمى لكل ما يقرأ؛ فالمراجع تختلف في درجة صدقيتها وموثوقيتها، ولذلك على الباحث عدم تقبلها بطريقة آلية والتسليم بكل ما يقرأ بل يجب اختبارها وتقويتها تقويماً ناقداً من خلال طرح الباحث لعدة أسئلة أثناء القراءة، نذكر منها:

- كيف ستساهم هذه الأفكار والمعلومات في الإشكالية التي أعالجها.
- ما الذي تسهم به هذه الجملة أو العبارة أو الفقرة في التعبير عن المعنى العام؟
- هل يتفق المؤلف مع الآخر في هذه المعلومات، ومن أين جاء بهذه الفكرة؟ وهل نقلها عن غيره؟ وهل تناقض هذه العبارة ما كتبه المؤلف قبل ذلك؟
- هل المؤلف دقيق في توظيف المصطلحات؟ وهل استخدمها بالمعنى نفسه الذي استخدمه المؤلف الآخر؟
- كيف توصل إلى هذه النتائج؟ وهل وصل إلى هذه النتائج عن طريق عملية استدلال سليمة.
- هل تبرز العبارات التي أوردها المؤلف لتدعيم رأيه النتائج التي توصل إليها؟ فكلمها كانت هذه الأسئلة فاحصة ومحددة، كانت قراءة الباحث قراءة واعية ومنتجة في مجال البحث، فالقراءة الناقدة تحتاج إلى التركيز والفهم الدقيق والعميق لكل ما يقرأ⁽¹⁾.

(1)- انظر: عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 31، 32- عبد الغني محمد اسماعيل العمراني، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، ط 2، 2012، ص 69، 70- رزقي نجوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 18.

ثالثا- شروط القراءة المنهجية:

حت تتحقق الأهداف المرجوة من القراءة المنهجية في البحث القانوني يجب توافر جملة من الشروط والقواعد التي يجب على الباحث القانوني الالتزام بها، نذكر منها:

■ شمولية واتساع القراءة لكافة الوثائق والمراجع والمصادر المتعلقة بموضوع البحث، وأن تكون قراءة متعددة وعميقة.

■ القدرة على تقييم المصادر والمراجع التي تمت قراءتها لاكتساب الرشادة والفاعلية.

■ الانتباه والتركيز في القراءة، وفهم ما يقرأ منها تماما، وإدراك وتحصيل كل الأفكار والمعلومات الجديدة وتأي.

■ وجوب أن تكون القراءة منظمة ومرتبطة، والابتعاد عن الارتجال والعشوائية في عملية القراءة.

■ الالتزام بالقواعد الصحية والنفسية أثناء القراءة، حتى تكون هذه العملية ذات جدول وفائدة، والابتعاد عن عملية القراءة والتفكير خلال فترات الأزمات النفسية والصدمية والاجتماعية للباحث .

■ اختيار المكان والزمان المناسبين للقراءة، ليتسنى للباحث فهم واستيعاب وتحصيل ما يقرأ⁽¹⁾.

■ عند قراءة المصادر والمراجع المعتمدة في موضوع الدراسة يجب على الباحث أن يبدأ القراءة من العموميات إلى الخصوصيات، وذلك وفق التسلسل التالي:

■ قراءة الكتب العامة، وذلك لاستيعاب المبادئ العامة والكلية.

■ قراءة الكتب المتخصصة، بما فيها الرسائل العلمية والمقالات ومختلف الأوراق والمساهمات

العلمية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث، وذلك بهدف استيعاب المبادئ الفرعية والحزئية.

(1)- انظر: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 68- كمال أيت منصور، راج طاهيز، منهجية إعداد بحث علمي، ص 27- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 32، 33- جبري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 76، 77- رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص 86، 87- عبد القادر الشخلي، إعداد البحث القانوني، ص 31، عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ص 66، 68- عند الغني محمد إساعيل العمراني، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، ص 68، 69- عبد الواحد شعير، أنوار فؤاد، المنهجية في العلوم القانونية من النظرية إلى التطبيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2015، ص 73

- الاطلاع على المصادر التي تحتوي على المعلومات الأصلية، بالرجوع إلى مصادر القاعدة القانونية، والأحكام والقرارات القضائية، وتتبع مختلف النصوص والأنظمة القانونية ذات العلاقة بموضوع البحث، والتطبيق القضائي لمختلف هذه النصوص باعتباره التفسير والتطبيق العلمي لها.
- أن يتدرج الباحث القانوني في القراء من الأحدث، ثم ينتقل إلى الأقدم ثم الأقدم، وذلك لمواكبة التطورات والتعديلات التشريعية والفقهية الجديدة⁽¹⁾.

المرحلة الرابعة: تدوين وتخزين المعلومات

تأتي هذه المرحلة تلقائياً بعد الانتهاء من تدوين القائمة البليوغرافية الأولية لمصادر البحث، حيث وبالتزامن مع عملية القراءة التي يقوم فيها الباحث تلقائياً يتم تدوين المعلومات والبيانات ذات العلاقة بعناصر الموضوع وجزيئاته. لذلك تعتبر هذه المرحلة حلقة أساسية ومهمة في عمل الباحث . والتدوين هو نقل للمعلومات والبيانات التي تتعلق بموضوع البحث من مصادرها الأصلية باقتباس النصوص أو تلخيص بعض الأفكار والمعاني أو باختصارها أو عرض الخطوط العريضة لمضمون تلك المصادر...، تدوينها في بطاقات أو ملفات ورقية أو إلكترونية، مع إسنادها لأصحابها الأصليين بإرشادات خاصة، حتى يتمكن الباحث من الرجوع إليها عند كتابة بحثه، كلما دعت الضرورة إلى ذلك بسهولة ويسر⁽²⁾.

وعليه سنتناول في هذه المرحلة العناصر التالية:

- أولاً: طرق تدوين وتخزين المعلومات.
- ثانياً: قواعد يجب مراعاتها أثناء تدوين المعلومات.
- ثالثاً: طرق نقل واقتباس المعلومات من المصادر والمراجع.

(1) - انظر: عبد القادر الشليحي، إعداد البحث القانوني، ص 30، 31- مصطفى البنداري أبو سعده، المفهية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، ص 194- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 32.

(2) - انظر: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النخيل، دمشق، سوريا، ط 1، 2002، ص 37- رشيد شمشي، مناهج العلوم القانونية، ص 94- صالح إبراهيم المتبوتي، أصول البحث العلمي القانوني، ص 16- جوربة سويتي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمين ص 102، 103- سيف الإسلام سعد عمر، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، 2009، ص 60، 61- أيمن أبو الروس، كيف تكتب بحثاً ناجحاً، 25 خطوة لإعداد البحوث والرسائل الجامعية، دار الطلائع، (د.ب)، (د.ت)، ص 51.

أولاً- طرق تدوين وتخزين المعلومات:

من أشهر الطرق والأكثر تداولاً، هي:

1- التدوين عن طريق البطاقات:

هو نظام يقوم على أساس استعمال بطاقات من الكرتون المقوى، حيث يقوم الباحث بترتيبها حسب عناصر وأجزاء الموضوع، ويتم تسجيل كل جزئية في موضوع البحث وتلخيص المعلومات المتعلقة بهذه الجزئية على مجموعة من البطاقات مع التوثيق الكامل لمصدر المعلومات في كل بطاقة، اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، البلد، تاريخ النشر، رقم الصفحة)، على أن يتم التسجيل والتدوين في وجه واحد من البطاقة، ويبقى الوجه الآخر فارغاً، كما تترك فراغات أثناء التدوين لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيها بعد ذلك يتم جمع وتصنيف هذه البطاقات المتعلقة بكل جزئية أو عنصر من عناصر البحث ضمن ملف أو صندوق مكتوباً عليه عنوان موضوع كل مجموعة، وعمل فهرسة مختصرة لمحتويات كل منها تحت العنوان العام. وهذه الطريقة يسهل على الباحث تفريغ هذه البطاقات على الأوراق وربط كل الجزئيات ببعضها البعض⁽¹⁾.

2- التدوين عن طريق الملفات الورقية:

وفق هذه الطريقة يتم تدوين المعلومات في أوراق منفصلة بجمع بعضها مع بعض في ملف كبير (حاملة أوراق *classseur*)، حيث ينقسم كل ملف إلى موضوعات حسب التقييم الوارد في خطة البحث (فصول، مباحث، مطالب...). ويدون في كل ورقة المعلومات المتعلقة بكل عنصر، مع تهميش تلك المعلومات. وهذه الطريقة يكون الباحث حفظ ودون كل المعلومات التي جمعها والتي تمثل بناء موضوع البحث. كما تتيح هذه الطريقة إمكانية حذف المعلومات التي لا تفيد البحث أو إضافة معلومات جديدة، وذلك بإضافة أوراق إضافية في المكان الملائم في الملف. حيث يكون من

(1)- انظر: نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 69- رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص 94، 95- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 37، 38- صالح إبراهيم المتيوتي، حول البحث العلمي القانوني، ص 16.

السهل القيام بذلك نظرا لكتابة البحث في أوراق منفصلة داخل الملف مثبتة بماسكتين (قباضتين) تفتحان وتغلقان بسهولة⁽¹⁾.

3- التدوين عن طريق الملفات الإلكترونية:

وتعد أحدث الطرق في تدوين المعلومات والبيانات، حيث يتم تدوين المعلومات مباشرة في جهاز الإعلام الآلي (الحاسوب) بإنشاء أو استحداث ملفات (*dossier*) أو مستندات بحسب عناصر وأجزاء خطة البحث. وتحفظ كل معلومة تسجل في مكانها مع تمييزها بالطريقة الصحيحة، حيث يمكن أن يحتوي كل ملف (كبير) على ملفات مستندات جزئية حسب أجزاء البحث كأن يتم تخصيص ملف لمقدمة البحث، ويحتوي هذا الملف على ملفات جزئية تتعلق بكل العنصر- من عناصر المقدمة.

وتتيح هذه الطريقة للباحث إمكانية التغيير والتعديل، ونقل الفقرات دون أن يخسر شيئا مما كتبه، شريطة أن تكون هذه المعلومات مخزنة ومحفوظة بطريقة سليمة في ذاكرة الحاسوب أو ذاكرة أسطوانة أو ذاكرة وميضية... *Flash disk* أو غيرها من وسائل الحفظ والتخزين. كما تمكن هذه الطريقة الإلكترونية في تخزين وتدوين المعلومات الباحث من القيام بعملية القراءة والمراجعة والتفكير والتحليل والتنسيق بين الفقرات بما يساعده على رؤية متوازنة لكافة الأقسام والفصول الخاصة بالبحث (حسب التقسيم المعتمد). وتخليص بعض الجوانب والعناصر من الزيادات والاستطرادات، وإكمال الثغرات لاستكمال الجوانب الموضوعية والفنية للبحث⁽²⁾.

ثانيا- قواعد يجب مراعاتها أثناء تدوين المعلومات:

أيّا كانت الطريقة التي يستعملها الباحث في تدوين المعلومات، يجب التقيد بالقواعد التالية⁽³⁾:

- (1)- انظر: عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 34- رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، ص 95- حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 103- أيمن أبو الروس، كيف تكتب بحثا ناجحا، ص 51، 52.
- (2)- انظر: عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 118- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 71- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 34- صالح إبراهيم المتبوني، حول البحث العلمي القانوني، ص 17.
- (3)- حول هذه القواعد والضوابط راجع: رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، ص 96، 97- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 34- عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 119- المفتي رفيق الإسلام المدني، المدخل إلى إعداد البحث، ص 29، 30- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 73- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 21- جبري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، ص 88، 89.

- الدقة والتعمق في فهم المادة المخزنة والحرص في التقاط وتسجيل الآراء والأفكار في الملفات مسنودة ومدعمة بالحجج والأدلة.
- الدقة في توثيق المعلومات على البطاقات أو الملفات أو غيرها، وذلك بذكر اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، وبيانات النشر، والجزء والصفحة، وكل المعلومات اللازمة عن المصدر المقتبس منه، وهو ما يسهل الرجوع إليه مرة أخرى لاستكمال المعلومات، وتنظيم قائمة المصادر والمراجع.
- أن يكون جمع المادة العلمية وتدوين المعلومات على وجه واحد من البطاقة أو الورقة أو الكراسة.
- انتقاء الأفكار الأساسية والجوهرية بكل عناية ودقة، والمرتبطة بعناصر وأجزاء البحث.
- التقييد بتدوين وتخزين المعلومات بحسب تقسيم وتبويب الخطة المعتمدة.
- من الأفضل تلخيص المعلومات عند تدوينها على البطاقات أو الأوراق، وليس الكتابة حرفياً من الكتب والمراجع، فعلى الباحث معالجتها بما يفتح المجال لإبداء رأيه وإظهار شخصيته فيها.
- عند تدوين المعلومات المقتبسة يجب التفريق بين المعلومات المقتبسة حرفياً بوضع ما اقتبس بين قوسين أو شولتين مع الإشارة لبيانات المؤلف المقتبس منه وبين المعلومات المقتبسة بالمعنى أو بتصرف وتلخيص، وكذلك آراء وأفكار الباحث الشخصية، وفي هذه الحالة يمكن له تخصيص بطاقة أو ورقة أداء لآرائه الشخصية تلي الورقة أو البطاقة المخصصة للموضوع نفسه والمقتبسة من المصادر.
- على الباحث أن يسير في بحثه منذ بدايته إلى نهايته بأسلوب واحد وطريقة واحدة.
- أثناء القراءة أو نقل المعلومات، قد يطرأ أو تخطر على ذهن الباحث بعض الأفكار الطارئة أو الملاحظات القيمة التي تتعلق ببعض جزئيات ومشكلات البحث فلربما تقود المصادفة الباحث لدى سماع الإذاعة أو مشاهدة التلفزيون أو قراءة مقالة في جريدة إلى بعض الأفكار المختلفة، أو حلول أو آراء أو فهم جديد لما له صلة بمسألة أو جزئية يفكر فيها الباحث. فعليه أن يبادر إلى تدوين تلك الأفكار العارضة ورصدها في الحال، وتسجيلها في بطاقات وأوراق خاصة خوفاً من الأفلات والانسيان.

ثالثا- طرق نقل واقتباس المعلومات من المصادر والمراجع:

تعتبر الاستعانة بالمصادر والمراجع القانونية من نصوص قانونية وأحكام قضائية وأطروحات ورسائل جامعية ومقالات علمية، من أهم العمليات اللازمة للقيام بأي بحث أو دراسة علمية، وتسمى هذه العملية بالاقْتِباس، وهي من الأمور المهمة التي يجب على الباحث أن يوليها اهتمامه وغايته الكاملة من حيث دقة الاقتباس، ضرورته، ودواعيه، وشروطه، وأهميته⁽¹⁾.

وتتنوع طرق نقل واقتباس المعلومات من المصادر والمراجع حسب اعتبارات كثيرة: كالهدف، الأهمية، أهمية المؤلف المناسبة. ولذلك فالباحث بمناسبة عملية جمع المادة العلمية ونقل المعلومات وتدوينها قد ينقل بعض النصوص وال فقرات حرفيا، وأحيانا يتصرف بأسلوبه الشخصي باختصارا، أو بإعادة الصياغة، أو غيرها من الأساليب⁽²⁾.

وعليه سيتم التطرق في هذه الجزئية للعناصر التالية:

1- تعريف الاقتباس.

2- دواعي الاقتباس.

3- أنواع الاقتباس.

4- توثيق المصادر والمراجع.

1- تعريف الاقتباس:

الاقْتِباسُ تضمين الباحث كلامه من كلام غيره، أي استعما أفكار الآخرين من قبل الباحث، والاستشهاد بما قاله غيره لتدعيم موقفه وحججه، ولإظهار وجهة نظر مخالفة لغيره، مع الإشارة إلى المصدر والاعتراف لصاحب الفكرة بفضلها، وإثبات ذلك في الهامش. والحقيقة أن الاقتباس والاستشهاد بأعمال ونتائج الآخرين مسألة لا يمكن الاستغناء عنها في البحث والكتابة مهما بلغ الباحث من الفطنة والذكاء والتميز، لذلك غالبا ما يبدأ الباحث من حيث انتهى الباحثون الذين سبقوه، من خلال التعرُّج على أفكارهم وطرحها توظيفها في بحثه، وهذا مع احترام قواعد الاقتباس

(1)- انظر: ماجد محمد الحياط، أساليب البحث العلمي، ص 235- عبد النور تاجي، منهجية البحث القانوني، ص 53.

(2)- انظر: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 39- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث

العلمي صياغة جديدة، ص 121.

باسناد الجهود والأفكار لأصحابها الأصليين بمشكل منهجي؛ بما يكفل احترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية.

وهذا المفهوم المتقدم، فإن عملية الاقتباس تنسجم مع الطبيعة التراكمية للبحث العلمي، حيث تتولد المعرفة الإنسانية وتنمو وتتكاثر وتنتشر- من خلال الاستفادة العلمية من التراث المعرفي المحقق بفضل الجهود المتواصلة والمترابطة للباحثين⁽¹⁾.

2- دواعي ودوافع الاقتباس:

هناك حالات يكون فيها الاستعانة والاقتباس من المصادر الأولية، وحتى المراجع ضروريا، وأهم تلك الحالات والدوافع ما يلي⁽²⁾:

- الاستعانة بالاقتباس بآراء الآخرين للتدعيم وجهة نظر الباحث من قضية ما.
- تقييد أو الرد على رأي مخالف.

إذا كانت كلمات وعبارات النص المقتبس تجسد المعنى الذي يطرحه الباحث على نحو أفضل؛ كما في إيراد تعريف أو مفهوم معين.

- إذا كان النص المقتبس يحتوي على مصطلحات يصعب على الباحث إيجاد بديل لها، أو كانت تلك المصطلحات يصعب ترجمتها من لغة أخرى.

- إذا كانت المسألة تتعلق بإجراء مقارنات أو تنفيذ أفكار مؤلف معين مع غيره من المؤلفين؛ فيجب تقديم تلك الأفكار المقتبسة بنصها الأصلي.

- إذا كان الاقتباس ضروريا لبناء نسق من البراهين أو الأدلة المنطقية.

- التعرف على الأفكار السابقة في الموضوع وأصحابها وتقييم هذه الأفكار.

- تجميع مختلف الآراء والنظريات حول مسألة بحثية معينة، وبالتالي التوصل إلى معرفة أفضل لتلك المسألة.

(1) انظر: سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 2019، ص210- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني، ص76- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص80- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة، عمان، ط1، 2007، ص244.

(2) انظر: جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص244- ماجد محمد الخطاط، أساليب البحث العلمي، ص235، 236- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص146، 147.

3- أنواع الاقتباس:

في هذا الإطار يتم التمييز بين نوعين من الاقتباس هما: مباشر وغير مباشر.

3.1- الاقتباس المباشر (النقل الحرفي) *Direct Quotation*

وهو عبارة عن نقل حرفي للفكرة أو المعلومة المقتبسة، في ضوء أهميتها للباحث وحاجته لأن يظهرها بشكلها الأصلي، باستخدام نفس الجمل والتراكيب التي استخدمها المؤلف الأصلي، دون أن يقوم الباحث بتغيير علامات الوقف والترقيم وغيرها⁽¹⁾.

ويلجأ إلى الاقتباس المباشر في الحالات التالية:

- النص في القرآن الكريم، والسنة المطهرة.
- إيراد نصوص قانونية، فالقوانين تورد نصاً.
- إيراد أحكام وقرارات قضائية مهمة.

▪ إذا كانت تعبيرات وكلمات المؤلف ذات دلالة خاصة.

▪ إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة ووضوح.

▪ الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان، وبخاصة إذا كان الموضوع ذا حساسية خاصة.

▪ في معرض النقض والاعتراض والتنفيذ على المخالف، لا بد من نقل كلامه بنصه الأصلي.

▪ إذا كانت عبارات النص الأصلي يصعب على الباحث إيجاد بديل لها، أو كانت مصطلحات يصعب ترجمتها إلى لغة الباحث⁽²⁾.

▪ نقل التعريفات اللغوية والأصلية.

3.1.1- شروط وضوابط الاقتباس المباشر:

- الدقة في اختيار المصادر المقتبس منها؛ وذلك بأن تكون ذات أهمية وصلة قوية بالموضوع وأن

يكون مؤلفوها ممن يعتمد عليهم ويوثق بعلمهم.

(1)- انظر: سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ص 213- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني، ص 76- نسرين

سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 80- عادل ريان محمد، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 151.

(2)- انظر: عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 53- ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 235- عادل ريان

محمد، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 146- عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 121- عبود عبد

الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 39- رزيق بخوش، تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 19.

- تحري الدقة والأمانة في النقل والاقتراس، فينقل الباحث النص كما هو، ولا يجوز له التصرف والتغيير في أية عبارة أو كلمة، أو غشارة وردت في البيانات والمعلومات المتوفرة في أصل النص أو المادة المقتبس منها، وإن كانت فيه أخطاء ترجع للطبع أو لصاحب النص المقتبس منه، جاز للباحث تصحيحها بوضعه بين حاضنتين [] أو الإشارة إلى ذلك في الهامش.

- حجم الاقتباس الحر في يكون محدود، بحيث لا يتجاوز ستة (6) أسطر- مع الإشارة إلى أن بعض الفقه يميز ذلك بأن لا يزيد الاقتباس المباشر في المرة الواحدة عن نصف صفحة⁽¹⁾- ويوضع النص المقتبس بين إشارات التنصيص (شولتين أو مزدوجتين صغيرتين) مع إثبات ذلك في الهامش، بالإشارة إلى مصدر المعلومات كاملاً وفقاً للأصول العلمية المتبع في توثيق المصادر والمراجع.

- في حالة الإضافة إلى النص المقتبس أو تصحيحه، فيجب على الباحث الإشارة إلى الكلمة أو الجملة المضافة بوضعها بين قوسين لتمييزها عن النص المقتبس.

- في حالة حذف جزء من المعلومات المقتبس منها، فيجب التأكد من عدم تأثير الحذف على النص المقتبس منه، وبعد ذلك الإشارة إلى محل الحذف (المكان الذي استغنى فيه الباحث عن المعلومات المحذوفة) بوضع ثلاث نقاط أفقية متتالية (...).

- إذا كان النص المقتبس من مرجع أجنبي، فيمكن الإبقاء على نفس النص بلغته الأجنبية كما يمكن ترجمته أو تعريبه بلغة صحيحة تعكس المعنى المقصود.

- عند الاستشهاد بآيات القرآنية، فيجب أن يكون النقل بدقة متناهية، وألا يعتمد الباحث على الحفظ، بل عليه بالرجوع إلى المصحف الشريف، وأن يتم تمييز الآيات المستشهد بها بوضعها بين قوسين مزهرتين {}

- في حالة النقل من السنة النبوي، فيجب على الباحث أن يكون على دراية كاملة بالأحاديث الصحيحة، وأن ينقل من الكتب الحديثة الصحيحة المعتمدة كالبخاري ومسلم؛ إذ لا يجوز الاقتباس من الاقتباس.

(1) - وقد تمت الإشارة إلى ذلك في: ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 237- سيف الإسلام سعد عمر، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية، ص 64.

- عدم الاكثار من الاقتباس المباشر الحرفي، فكثرت تضعف البحث وتطمس شخصية الباحث
فعلى الباحث ألا يقتبس إلا لهدف واضح، وأن يوظف اقتباساته توظيفاً علمياً حتى يتحقق التسلسل المنطقي، والتتابع والتناسق في بحثه.

- الاقتباس دليل على القراءة الواسعة للباحث والمعرفة الشاملة بالأفكار والمصادر المعلومة، مما يؤهله لاكتساب ثقة القارئ والاطمئنان لأفكاره وآرائه وإذا كانت شخصية الباحث تبرز وتؤكد من خلال آرائه وأسلوب عرضه في صياغة أفكار البحث، فإنها تتجلى أيضاً من خلال طريقة نقله واقتباسه، وقدرته على التعليق والتحليل والتقد بما يخدم سياق بحثه⁽¹⁾.

2.3- الاقتباس غير المباشر (النقل غير الحرفي) Citation

ويسمى أيضاً بالاقتباس الضمني أو الاستشهاد بالمصدر، وهو عبارة عن استفادة الباحث من فكرة أو معلومة محددة، واستشهاده بها، وذلك بعد أن يعيد صياغتها واختصارها بأسلوبه وكلماته؛ أي أن الباحث ينقل المادة المقتبسة بمعناها، وليس بصورة حرفية، شريطة تة خي الفهم الجيد لها، والدقة في نقل الأفكار والبيانات المستشهد بها.
وهذا النوع من الاقتباس يفترض أن يكون هو الغالب في البحث، إذ يحتاج الباحث إلى عرض آراء الباحثين الآخرين قبل التعليق عليها، أو الوصول إلى نتائج مختلفة عن تلك التي وصل إليها. والاقتباس غير المباشر لا يوضع بين علامات التنصيص (الشولتين أو المزدوجتين)، لأن الباحث لا ينقل حرفياً من المصدر أو المرجع، ولكن يجب توثيقه في المتن بوضع "رقم مناسب" أو "رقم يشير بالإشارة إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه يثبتاته في المتن (بحسب طريقة التهميش)، وكذلك في

(1) - حول شروط وقواعد الاقتباس المباشر راجع: سعد سلمان المشهاني، منهجية البحث العلمي، ص 212، 213- ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 236، 237- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، ص 244، 245- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 80- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 76، 77- رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص 102، 103- نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 88- 91- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 150، 151- سيف الاسلام سعد جهم، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية، ص 63- 65.

الهامش نذكر جميع المعلومات السيليوغرافية للتمييز بين أفكار الباحث وأفكار غيره، احتراماً لحقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية⁽¹⁾.

3.2.1- أشكال (صور) الاقتباس غير المباشر:

يأتي الاقتباس غير المباشر بأشكال وصور مختلفة، منها⁽²⁾:

أ- إعادة الصياغة (Paraphrasing):

وتتم إعادة الباحث صياغة أفكار النص الأصلي بأسلوبه الخاص، وفي هذه الحالة على الباحث أن يقرأ النص الأصلي جيداً، وتوثيقه في الهامش، حتى لا يقع في اشكالية انتحال صفة المؤلف الأصلي. ويتم اللجوء إلى إعادة الصياغة في الحالات التالية:

- إذا كان النص الأصلي يعتره ضعف في التعبير أو تعقيد في الأسلوب أو عدم إحاطة بالأفكار.
- لتبسيط الكلمات الصعبة أو بعض الكلمات المتخصصة التي لا يفهما إلا القليل من المختصين.
- لتوضيح أو شرح بعض المفاهيم وتدعيمها بأدلة وآراء أخرى.
- في حالة تداخل فكرة النص الأصلي مع سياق ما عرضه الباحث من أفكار⁽³⁾.

ب- التلخيص Summary:

ويسمى "بالاقتباس التلخيص"، وفي هذه الحالة يعتمد الباحث نقل المعنى من مؤلفات الغير دون اللفظ، وذلك بتلخيص كامل أو فكرة جاءت مطولة وشغلت حيزاً كبيراً من الصفحات، كالمراجع

(1)- انظر:، صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، ص 77- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 54- سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ص 213- نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 80، 81- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 154.

(2)- حول أشكال وصور الاقتباس غير المباشر، انظر: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 40، 41- عاهل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 154- 157- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 122- 124- سيف الاسلام سعد عمر، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية، ص 63- نيللي محمد الططار، مناهج البحث العلمي، ص 91، 92- نعيبي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 172، 173.

(3)- انظر: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 40- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 156- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 122- نعيبي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 172- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 20.

التي يميل مؤلفوها إلى الأسهاب والشرح المفصل، وذلك بأسلوبه الخاص من غير التأثير بالمؤلف ودون إخلال بالموضوع أو بوحدة الأفكار أو سياق النص والموضوع الرئيس.

وهذا المفهوم يلتقي " التلخيص " بإعادة الصياغة " في أن الباحث في كليهما يتصرف في الموضوع الأصلي بأسلوبه الخاص مع الاحتفاظ بالأفكار الأساسية للموضوع الرئيس، بيد أنهما يفتقان ممن حيث سبب كل منهما، فإعادة الصياغة يلجأ إليها إذا كان النص الأصلي يعتريه ضعف في التعبير أو تعقيد في الأسلوب، أو لتبسيط بعض الكلمات الصعبة وتوظيفها. أما التلخيص فسببه طول النص الأصلي فيعمد الباحث إلى تلخيصه واختصاره جهة دون إخلال بوحدة الفكرة في الموضوع الرئيس⁽¹⁾.

ويراعى في عملية التلخيص الضوابط التالية:

- ألا يكون التلخيص شديد الإيجاز إلى درجة الإخلال بالمعنى.
- أن يكون التلخيص ضروريا لابرز العناصر الرئيسية والأفكار الأساسية للنص المراد تلخيصه.
- ضرورة مراجعة النص الملخص مع النص الأصلي، للتأكد من سلامة التلخيص ومحافظة على الحقيقة العلمية والتباين الفكري والهدف الذي توخاه صاحب النص الأصلي.
- أن يصنع الباحث التلخيص بأسلوب علمي دقيق وسليم، يراعي فيه تسلسل الأفكار تسلسلا منطقيا ويجمع الشروط الواجب توافرها في لغة البحث القانوني⁽²⁾.

ج- الاختصار Précis:

ويسمى أيضا "بمختصر الوقائع الأساسية"، وتكون في شكل إعادة كتابة للنص الأصلي مع تقليص عباراته إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة مركزة جدا، مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف ووجهة

(1) - انظر:- نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 91- نعيم عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 173- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 20- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 155- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 40- عبد الوهاب إبراهيم أبو سلمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 122- سيف الاسلام سعد عمر، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية، ص 63

(2) - حول ضوابط وشروط التلخيص انظر:- نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، ص 91، 92- محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الحضيري، كتابة البحوث العلمية ورسائل الدبلوم والماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2007، ص 69، 70.

نظره وبنفس النغمة التي يرددتها، واستعمال عباراته وكلماته غالبا، بحيث لا يستعمل الباحث أسلوبه الخاص إلا في حدود ضيقة، وفي هذه الحالة يلجأ الباحث للاختصار بحذف التوضيحات والتفاصيل الأقل أهمية، واختصار الجمل والعبارات، واستبدال بعض الكلمات أو تعديلها أو تأخيرها أو نقلها...، وكل ما يمكن أن يستغنى عنه في النص الأصلي، وبما يمكن القارئ بإدراكه بدونه، وبما يحقق التناسق والتناسب وتسلسل الأفكار تسلسلا منطقيا في النص المختصر.

ويلاحظ هنا أن الاختصار يختلف عن التلخيص، لأن الباحث في الاختصار يستخدم أسلوب وأفكار المؤلف الأصلي والمعنى الذي يقصده تماما، ولا يسردها بأسلوبه الخاص، أما في التلخيص فإن الباحث يختصر الأصلي⁽¹⁾.

د- الخطوط العريضة:

عادة ما يتم اللجوء إلى طريقة ذكر الخطوط العريضة للنص من قبل الباحثين في محاولة لتحقيق ذلك النص؛ من إخلال إجمال مضمون كتاب أو رسالة أو فصل من كتاب أو أي مرجع في شكل عناوين أو عناصر رئيسية (نقاط) بشكل مختصر جدا، وذلك بقصد إعطاء لمحة وفكرة سريعة عنها ليتعرف القارئ عليها ويستفيد منها.

هذا، وفي كل الأشكال والصور السابقة للاقتباس غير المباشر (غير الحرفي)، يجب الإشارة إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه (بالاختصار، أو التلخيص، أو إعادة الصياغة، أو بذكر الخطوط العريضة،....)، وتوثيقه في المتن وفي الهامش توثيقا علميا يتحقق من خلاله احترام الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية. وقد جرت العادة الإشارة إلى مصدر النص المقتبس منه بكلمة "انظر" أو "راجع" أو "بتصرف" في الهامش مع تدوين باقي البيانات الخاصة بالنشر (المؤل، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء، الصفحة)⁽²⁾.

(1) - انظر: عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 155- نعيبي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 173- 96- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 123- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 40- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 20.

(2) - انظر: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص 124- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ص 41- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 41- نعيبي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 173- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 20.

4- توثيق المصادر والمراجع:

يعتبر التوثيق من أهم القواعد الهامة في كتابة البحث العلمي، وتأتي أهمية توثيق المصادر والمراجع من منطلق أن البحث العلمي يقتضي الاطلاع والاستفادة من البحوث والتراث العلمي للآخرين، على اعتبار أن البحث عبارة عن جهود إنسانية متراكمة ومتصلة، والباحث غالباً ما يبدأ من حيث انتهى الآخرون، حيث يستفيد من أعمالهم ونتائجهم بالنقد والتحليل، والتعليق؛ يتي عليها أو يكملها، وهو بهذا مطالب بالاعتراف لأصحاب السبق من الباحثين بفضلهم وأعمالهم، وذلك بتوثيق ما تم اقتباسه بذكر مصادر المعلومة، وذلك يربط الاقتباس بعملية التوثيق التي تعني إثبات مصادر الاقتباسات وإرجاع الأفكار والمعلومات لأصحابها، توخياً للأمانة العلمية، واعترافاً بفضل

الباحثين الآخرين وصيانة لحقوقهم الفكرية والعلمية⁽¹⁾. وهذا المفهوم فالتوثيق عبارة عن إسناد وربط الأفكار بأصحابها الأصليين، وذلك بذكر مصادر هذه الأفكار من مصادر ومراجع، والإشارة إليها بإثباتها في الهامش وقائمة المصادر والمراجع؛ وفقاً للأعراف والقواعد العلمية والمنهجية المتعارف عليها، وعلى ذلك فالتوثيق ضروري حتى ولو تشابهت المعلومات في جميع الكتب، أو حتى وإن كان الباحث ملماً بالمعلومة بحكم المهنة والخبرة، ففي نهاية المطاف لا يمكنه نسبة هذه الفكرة إلى نفسه لأنه لم يبتكرها، رغم أنه يعلمها ويفهمها جيداً. وعليه اختيار أحد المراجع المعتمدة والتوثيق منها.

فالتوثيق عملية مهمة جداً، فهي تعكس أمانة الباحث ومقدار الجهد الذي بذله في البحث، كما تعكس مصداقية وموثوقية البحث وحدثاته معلوماته، وترشد القراءة إلى مصادر المعلومة والتحقق منها والاستزادة فيها بيسر وسهولة⁽²⁾.

وتأسيساً على ذلك، سنتطرق في هذه الجزئية للعناصر التالية:

1- توثيق المعلومات في الهامش.

(1) - انظر: ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، ص 239- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 112، 113- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 296.

(2) - انظر: رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 296- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 71- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 114، 115- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 23- رشيد شمشوم، مناهج العلوم القانونية، ص 103.

- توثيق قائمة المصادر والمراجع.

1.4- توثيق المعلومات في الهامش:

سيتم معالجة هذه النقطة من خلال العناصر التالية:

- تعريف الهوامش.

- استخدامات (وظائف) الهوامش.

- طرق توثيق الهوامش.

- قواعد توثيق المصادر والمراجع في الهامش.

1.1.4- تعريف الهوامش:

الهوامش (Footnotes) مدونات مخرجة عن المتن ولكنها جزء لا يتجزأ منه في نفس الوقت، والهامش هو الجزء الأسفل من الصفحة، والذي يفصل بينه وبين المتن بخط أفقي، ويذكر فيه شرح تكميلي أو تعليق الفكرة الواردة في المتن، أو مصدر المادة المقتبسة، أو الإحالة لموضع سابق أو لاحق من البحث، وسواء كان هذا الهامش أسفل الصفحة (Footnote)، أو نهاية الفصل (Endnote) أو في آخر البحث.

وتستعمل كلمة "الحواشي" أحياناً كترادف للكلمة "الهامش" في كتب اللغة القديمة، لكن يفضل استعمال "الهامش" لما وقع في أسفل النص، والحاشية ما أحاط بالنص في متن الصفحة من فراغات جانبية وعلوية، ويكتب فيها، إما عنوان للفقرة، وإما الفكرة الرئيسية للفقرة، وإما التعليقات التي كان يراها المحققون للمخطوطات القديمة⁽¹⁾.

2.1.4- استخدامات (وظائف) الهوامش:

تستخدم الهوامش لتحقيق عدة أغراض وأهداف عند كتابة البحث العلمي، نذكر منها⁽²⁾:

(1) - انظر: رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 451- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 239- مصطفى البنداري أبو سعده، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، ص 211- نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 165، 166.

(2) - حول استخدامات وأغراض الهوامش انظر: عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 113، 114- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 57- نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 167، 168- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 23- رنجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه،

أ- التعريف بالمصادر والمراجع التي استفاد واقتبس منها الباحث معلوماته، ونسبتها إلى أصحابها.
 ب- تقديم شروحات أو توضيحات لأفكار أو مصطلحات وردت في السياق، أو ترجمة المصطلحات المأخوذة من مصدر أجنبي أو العكس⁽¹⁾.

ج- إرشاد القارئ وإحالاته المصادر المعتمدة في البحث التي تم الاقتباس منها، حتى يتمكن من الرجوع إليها، إما للاستزادة وتحصيل المزيد من المعلومات، فيشير إلى ذلك في الهامش بعبارة "راجع" أو "للتفصيل أكثر راجع" ... ويذكر اسم المصدر أو المرجع المقتبس منه، أو للتأكد من صحتها ومدى موثوقيتها؛ فيشير إلى ذلك بعبارة "انظر" أو "ينظر" ...، ويذكر اسم المرجع أو المصدر. ويجنب التفرقة بين الحالتين حتى يسهل على القارئ عملية الرجوع للمصادر الأناسية والمعتمد عليها، والهدف من تلك الإحالات⁽²⁾.

د- تخرج الآيات والأحاديث النبوية الشريفة والآثار وأقوال العلماء وبيان درجة صحتها وضعفها⁽³⁾.
 هـ- الإشارة إلى فصل قادم أو لاحق أو غلى موضع آخر من البحث بحث فيه تلك الجزئية أو النقطة بحثاً أكثر تفصيلاً، أو الإشارة إلى بعض الجداول أو الإحصائيات التي ورد ذكرها من قبل في ثنايا وفصول البحث الذي يقوم الباحث بكتابته، وهو ما يعرف بالإحالة الداخلية، فيشير الباحث إلى ذلك بقوله: راجع الصفحة كذا من الفصل أو المبحث كذا من هذا البحث⁽⁴⁾.

مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 295، 296 عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 172، 173- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 451، 452- رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، ص 104، 105- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 80، 81.

(1)- انظر: عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 113- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 172- رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، ص 104- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 451- نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 167.

(2)- انظر: رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، ص 104- نعي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 167- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 113- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 451.

(3)- انظر: رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 23.

(4)- انظر: عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 172- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 452- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 23.

و- الإشارة إلى الشخصيات التي قام الباحث بمقابلتها ضمن خطة أو أسلوب البحث، أو تقديم شكر وتقدير لبعض الأفراد أو المؤسسات التي ساعدت الباحث وقدمت له معلومات أو مساعدات مادية أو معنوية (1).

ز- إحالة القارئ إلى مزيد من المراجع المتخصصة في الموضوع أو الجزئية الفرعية التي يتناولها الباحث، وذلك بذكر الكتب أو المواقع الإلكترونية أو منظومة القوانين التي تناولت ذلك بشيء من التفصيل والتعمق (2).

ح- تأكيد أمانة الباحث واحترامه لحقوق الملكية الفكرية، وإمكانية التحقق من ذلك من خلال الرجوع للمصادر المقتبس منها. وهو ما يؤهله لاكتساب ثقة القارئ والاطمئنان لأفكاره وآرائه المنقولة والمقتبسة.

ط- إخلاء المسؤولية تجاه مصداقية وموثوقية المعلومات المقتبسة، على اعتبار أن المؤلف الأصلي يتحمل مسؤولية صحة المعلومات التي أوردها في المصدر، وإغفال ذكر المصدر أو المرجع المقتبس منه يُحمل الباحث مسؤولية أي خطأ، كما لا يجعل للباحث الحق في نسبة تلك المعلومات إلى نفسه (3).

3.1.4- طرق توثيق الهوامش:

هناك العديد من الطرق التي يمكن الاعتماد عليها في توثيق النص المقتبس والإشارة إليه في الهامش، سواء كان التوثيق من كتاب علمي أو رسالة أو أطروحة جامعية أو مقالة علمية، أو مداخلة مقدمة في مؤتمر علمي، وبغض النظر عن الطريقة التي يستخدمها الباحث. في التوثيق، فإنه

(1)- أنظر: عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 173- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 452- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، لإجراءاته، ص 296.

(2)- أنظر: رشيد شميمش، مناهج العلوم القانونية، ص 105- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 452- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 114- نعيبي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 167.

(3)- أنظر: عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 113، 114- نعيبي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 168- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 80، 81.

عليه الالتزام باعتماد طريقة واحدة بعينها في كامل البحث، وعدم الخلط بين أكثر من طريقة⁽¹⁾. وفي هذا الصدد هناك أربعة طرق رئيسية من التوثيق على النحو التالي:

أ- التوثيق في هامش كل صفحة (Footnote)

وفق هذه الطريقة تستقل كل صفحة بهامش وأرقام متسلسلة، حيث يوثق الباحث مصادر المعلومة المقتبسة بوضع أرقام متسلسلة في نهاية الفقرة المقتبسة تبدأ بالرقم (1)، ويتم استخدام ذلك الرقم (1) لتثبيت المرجع الذي أخذت منه الفقرة في هامش الصفحة السفلية، وذلك بذكر جميع المعلومات المتعلقة بالمرجع (المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء، الصفحة). وعادة ما تكتب المصادر والمراجع في الهامش بحجم أصغر تتميزها عن المتن⁽²⁾. ويتم إدراج الرقم المتسلسل من خلال اختيار *Insert* من شريط الأدوات ثم اختيار *Reference*، ثم اختيار *Footnotes* (بالفرنسية *Notes de bas de page* ثم *Insert*، فيظهر الرقم في المتن مرتفعا قليلا عن السطر في نهاية الفقرة المقتبسة، وبنفس الوقت يظهر ذات الرقم في نهاية الصفحة في الهامش ككتابة بيانات ومعلومات المصدر أو المرجع المقتبس منه. وعندما يتم تكرار هذه الخطوة لتوثيق مرجع جديد فإنه يتم إدراج الرقم التالي المتسلسل مباشرة وبشكل أوتوماتيكي⁽³⁾.

وهذا الأسلوب يتيح للقارئ الاطلاع والتعرف على مصادر البحث بسرعة وهي من أشهر الطرق والأكثر شيوعا في توثيق البحوث القانونية⁽⁴⁾.

(1)- انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والاحصاء، ص 340- عبد الرشيد بن عبد العزيز محافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 115- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 160- 174.

(2)- انظر: رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص 104- نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 76- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 176- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 452.

(3)- انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والاحصاء، ص 340.

(4)- انظر: رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص 105- نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 76- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 452.

ب- التوثيق في نهاية كل فصل (Endnote)

وذلك بكتابة الهوامش في نهاية كل فصل طبقاً لأرقامها التي وردت في متن الفصل، حيث يتم إعطاء أرقام متسلسلة تصاعدياً متصلة تبدأ من أول هامش إلى آخر هامش يحتويه الفصل، وتجمع كل الهوامش والإحالات في نهاية كل فصل من فصول البحث، ومن ثم تدرج المصادر والمراجع المقتبس منها بنفس ترتيب أرقام الهوامش في متن الفصل⁽¹⁾.

ج- التوثيق في نهاية البحث:

وهنا تأتي جميع الهوامش متسلسلة كلها في نهاية البحث. حيث تخصص لها صفحات مستقلة، وتدرج المصادر والمراجع بنفس ترتيب الاقتباس منها في متن البحث⁽²⁾.

د- التوثيق في متن البحث:

وفي هذا النظام من التوثيق يتم الاستغناء عن الهامش نهائي، وذلك بالإشارة إلى المصدر أو المرجع بعد الكلام المقتبس في متن النص بين قوسين⁽³⁾. وهو ما يعرف ب: التوثيق بنظام (المؤلف / التاريخ) في متن البحث طبقاً لدليل أو أسلوب جمعية علم النفس الأمريكية، والذي يعرف باسم *The publication Manual of American Psychological Association*، والذي يشار إليه اختصاراً بالأحرف التالية (APA)⁽⁴⁾.

ووفقاً لهذا الأسلوب، يتم التوثيق بإحدى الطريقتين:

- (1) - انظر: رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص 105- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 175- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 453- محمد سرحان علي الحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 241.
- (2) - انظر: نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 78- رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص 105- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ص 453- محمد سرحان علي الحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 241.
- (3) - انظر: عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، ص 56- نعيبي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 166- نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 78.
- (4) - انظر: مصطفى البنداري أبو سعده، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، ص 218- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 174.

الإشارة إلى المصدر أو المرجع في نهاية الاقتباس في المتن بكتابة: اسم المؤلف، والسنة والصفحة بين قوسين، مثال: (أبو سعد، 2022، ص 218). وتوضع التفاصيل كاملة للمصدر أو المرجع في قائمة المصادر والمراجع التي ترتب أجديا في نهاية البحث أو الكتاب.

الإشارة إلى رقم المصدر أو المرجع والصفحة في المتن بعد نهاية الاقتباس، حيث يضع الباحث رقما لكل مصدر أو مرجع من قائمة المصادر والمراجع والكتابة بنفس الطريقة السابقة باستبدال رقم المصدر أو المرجع برقم المصدر أو المرجع: اسم المؤلف، رقم المصدر أو المرجع، الصفحة بين قوسين، مثال: (أبوسعد، 10، ص 218)، فالرقم 10 يشير إلى أن المرجع رقم (10) الوارد تفاضليه كاملة في قائمة المراجع⁽¹⁾.

وإذا كان التوثيق بهذا النظام (المؤلف. التاريخ) يسهل على القارئ معرفة مصدر الفكرة مباشرة بعد الاقتباس، فإنه يؤخذ عليه أنه لا يوضع بين قوسين إلا الاسم الأخير للمؤلف والسنة ورقم الصفحة، ولا يمكن للقارئ الاطلاع على مصدر الاقتباس كاملا إلا بعد الذهاب إلى قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث. كما تقتضي عدم تدوين قائمة المصادر والمراجع بالأرقام إلا بعد نهاية تحديد البحث، ناهيك مشكلات إضافة أرقام جديدة إلى أرقام المصادر والمراجع القائمة، والحالة التي يكون فيها لنفس المؤلف أكثر من كتاب في نفس السنة⁽²⁾.

ومن أشهر طرق ومدارس التوثيق في متن البحث نذكر ما يلي:

- **طريقة أو دليل شيكاغو في الكتابة والمعروف باسم: *The Chicago Manual of Style***

والذي يشار إليه اختصارا بالأحرف التالية (CHI)، وذلك بكتابة اسم المؤلف كاملا، **عنوان الكتاب** (تحت خط)، (مكان النشر، الناشر، دار النشر) بين قوسين، الصفحة.

مثال: عادل ريان محمد ريان، **إعداد وكتابة الرسائل العلمية**، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013)، 243.

(1)- انظر: مصطفى البنداري أبو سعد، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، ص 118- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 296- ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 342.

(2)- انظر: مصطفى البنداري أبو سعد، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية، ص 219- نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 78، 79.

- طريقة أو أسلوب جمعية اللغة الحديثة في كتابة البحوث، المعروف باسم

Modern Language Association، والذي يشار إليه اختصاراً بالأحرف التالية (*MLA*). وتتبع

نفس طريقة مدرسة شيكاغو (*CHI*) مع فروق طفيفة بينهما، حيث يُلاحظ وجود فاصلة (،) بعد

القوس في الطريقة الأولى (*CHI*)، وعدم وجود هذه الفاصلة في الطريقة الثانية (*MLA*) مع إمكانية

ذكر الاسم الثالث (اسم العائلة) للمؤلف في البداية.

مثال: عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، (القاهرة: منشورات المنظمة العربية

للتنمية الإدارية، 2013) 243.

- وهذا بالإضافة لطريقة أو دليل جمعية علم النفس الأمريكية التي سبق الإشارة إليها والمعروفة

اختصاراً بـ (*APA*)⁽¹⁾.

4.1.4- قواعد توثيق المصادر والمراجع في الهامش:

هناك بعض القواعد الأساسية التي ينبغي على الباحث مراعاتها عند توثيق المصادر والمراجع

المقتبس منها في الهامش، نذكر منها⁽²⁾:

أ- وجوب تطابق رقم الهامش في متن البحث مع الرقم في قائمة الهوامش أسفل الصفحة.

(1)- حول هذه الطرق والمدارس أنظر: عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، ص 174، 243 وما بعدها- رجي

مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه، وأساليبه، إجراءاته، ص 296 وما بعدها- ناصر جرادات، أحمد المعالي، أساليب

البحث العلمي والإحصاء، ص 342 وما بعدها.

- وللتفصيل أكثر حول نظام التوثيق وفقاً للدليل جمعية علم النفس الأمريكية راجع: التوثيق العلمي، دليل النشر- العلمي، ترجمة ذياب

البداينة، وهو ترجمة لكتاب دليل النشر العلمي *Publication Manual* لجمعية علم النفس الأمريكية، الطبعة الخامسة، متاح على

الرابط التالي لمكتبة المرجع: https://www.elmarjaa.com/2019/01/blog-post_77.html

(2)- حول قواعد توثيق المصادر والمراجع في الهامش يُراجع: رشيد شمش، مناهج العلوم القانونية، ص 106 وما بعدها- عبد النور ناجي،

منهجية البحث القانوني، ص 57 وما بعدها- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية،

ص 102 وما بعدها- نسرین سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 72 وما بعدها- نعمي عبد المنعم، تقنيات إعداد

البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 142، 168- عبد الرشيد بن عبد العزيز محافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 121،

122- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 242، 243- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد البحث

العلمي، ص 30 وما بعدها- حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 106 وما بعدها- رزيق نجوش،

محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 24، 25- سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ص 227.

ب- تكتب الهوامش بخط أقل حجماً لتمييزها عن متن البحث، تكتب بيانات المصادر والمراجع عادة في الهامش بخط (12) للغة العربية، وخط (Times New Roman) حجم (10) بالنسبة للغات الأجنبية، ويفصل بين الهامش والمتن بخط أفقي.

ج- عند كتابة المصدر أو المرجع لأول مرة في الهامش، يتم ذكر كافة البيانات البيبليوغرافية للمصدر أو المرجع المراد توثيقه مع مراعاة اختلاف نوع الوثيقة المراد توثيقها.

د- في حالة تكرار الاقتباس من نفس المصدر أو المرجع، دون أن يفصل بينهما اقتباس جديد، وفي نفس الصفحة (نفس الهامش)، فلا تذكر جميع البيانات البيبليوغرافية، وإنما تقتصر - ذلك بكتابة "المصدر نفسه" أو "المرجع نفسه" ورقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها، وإذا كان المصدر أو المرجع باللغة الأجنبية نكر عبارة "Ibid" وهي اختصاراً للكلمة اللاتينية "Ibidem" وتعني المصدر نفسه.

هـ- في حالة تكرار الاقتباس من مصدر أو مرجع بعد اقتباس جديد، أي تكرار الاقتباس مرتين غير متتاليتين بحيث يفصل بينهما مصدر أو مرجع آخر في نفس الصفحة (الهامش) أو في صفحات أخرى متفرقة، فهنا يذكر اسم المؤلف متبوعاً بعبارة "Op.cit" وهي اختصاراً لعبارة "Oper Citato" الاتينية، وتعني المصدر أو المرجع السابق.

و- في حالة تكرار التمهيش من نفس المصدر أو المرجع مرتين غير متتاليتين. كما في المرة السابقة سواء في نفس الصفحة أو في صفحات أخرى، وكان للمؤلف أكثر من مصدر أو مرجع (كتاب) اعتمد عليه الباحث، فإن عبارة "المصدر السابق" أو "المرجع السابق" لا تكفي لتعيين المصدر أو المرجع المقتبس منه، ولذلك يضاف "عنوان الكتاب" إلى جانب "اسم المؤلف" ثم عبارة "المصدر السابق" أو "المرجع السابق" ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

ز- إذا تعدد مؤلفو المصدر أو المرجع المقتبس منه، فيتم النظر إلى عدد المؤلفين فإذا كانوا إثنين أو ثلاثة وجب ذكر أسمائهم جميعاً أما إذا زاد عدد المؤلفين عن ثلاثة، فنذكر اسم المؤلف الأول أو الأكثر شهرة، ثم عبارة "وآخرون" أو "غيره" مع ذكر بقية بيانات النشر. ومراعاة حالات تكرار التمهيش المتتالي أو المنفصل في نفس الصفحة أو صفحات أخرى.

ح- في حالة عدم وجود بعض البيانات والمعلومات المطلوبة للتوثيق يجب ذكر ذلك في الهامش، ومن ذلك:

■ في حالة عدم وجود اسم المؤلف: نذكر عنوان المصدر أو المرجع متبوعاً بعبارة (بدون مؤلف)

أو (مجهول) بين قوسين، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

■ في حالة عدم وجود بيانات النشر الخاصة بالمصدر أو المرجع، "بدون ناشر" في حالة غياب

تاريخ النشر وعبارة "دون مكان النشر" في حالة عدم وجود مكان النشر، وعبارة "دون سنة" أو تاريخ النشر " في حالة عدم وجود سنة النشر-، وهذا من شأنه أن يزيد من موثوقية التوثيق،

ويؤكد على دقة وحرص الباحث في نقل البيانات بأمانة ودقة.

ط- في حالة الاقتباس من مواقع وصفحات الأنترنت، نذكر: الاسم الكامل للمؤلف (إن كان

موجوداً)، عنوان المقال أو البحث أو الدراسة المنشورة على الموقع، عنوان الصفحة أو اسم الموقع

الإلكتروني للمادة أو المحتوى المنشور، الرابط الإلكتروني كاملاً (<https://www>...)، تاريخ النشر-

للمادة والمحتوى على الموقع الإلكتروني (إن كان موجوداً)، تاريخ وساعة التصفح (زيارة الموقع).

ي- في حالة عدم اتساع هامش الصفحة لإضافة تلميحات وإحالات أخرى، يمكن الانتقال إلى

هامش الصفحة الموالية لإكمال توثيق هامش الصفحة الأولى، وبداية هامش الصفحة الموالية.

ك- يجب أن تكون طريقة توثيق المصادر والمراجع في الهامش واضحة ومتسقة على مدار

البحث، بمعنى أن يتبع الباحث نفس النمط أو الطريقة في كتابة الهوامش وترتيبها وترقيمها من بداية

البحث ونهايته.

2.4- توثيق قائمة المصادر والمراجع:

تعتبر قائمة المصادر والمراجع جزءاً لا يتجزأ من البحث، ويتم إدراجها في آخر البحث بعد الملاحق

والفهارس الفنية، وقبل فهرس المحتويات. وهي لا تكتب إلا بعد انتهاء الباحث من بحث، وذلك

ليتمكن من استخدامه لكافة المصادر والمراجع التي اقتبس منها ولو مرة واحدة، وتتضمن هذه القائمة

جميع الوثائق التي اعتمدها الباحث وذكرها في ثنايا بحثه؛ من كتب فقهية عامة ومخصصة ومقالات

علمية ورسائل وأطروحات جامعية وموثائق وصوص قانوني، وصفحات على مواقع الأنترنت.

وإدراج قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث هو امتداد للأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في كل مراحل إعداد بحثه، وتأكيد عملية التوثيق في الهوامش بإعطاء فكرة عامة وشاملة عن مدى جدية وكفاية وتوعية مصادر ومراجع البحث. كما يعتبر ذلك اعتراف من قبل الباحث لأصحاب الفضل في إعداد البحث وإنجازه⁽¹⁾.

ويراعي في ترتيب قائمة المصادر والمراجع الضوابط والشروط التالية:

أ- إن إعداد قائمة المصادر والمراجع بشكل منهجي ومنظم يزيد من القيمة العلمية للبحث العلمي ويسهل على القارئ الإطلاع على المصادر والمراجع المفهرسة بسهولة ويسر.

ب- يبرز الاختلاف بين قائمة المصادر والمراجع وفهرس المصادر والمراجع. تكون الفهرس يعني قائمة بجميع العناوين التي تم الاعتماد عليها في البحث مع الإشارة إلى أرقام الصفحات، عكس قائمة المصادر والمراجع فهي لا تتضمن ذكر تفاصيل أرقام الأجزاء والصفحات. وهذا الفهرس للمصادر والمراجع يمكن أن يأتي في أول البحث أو في نهايته. وتكمن أهميته في تسهيل الوصول إلى جزئية معينة من خلال رقم الصفحات، دون الحاجة إلى تصفح كل البحث⁽²⁾.

ج- يتم ترتيب قائمة المصادر والمراجع وفق عدة معايير وأسس، منها:

ومصادقتها.

■ الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية، حيث يتم ترتيب جميع الوثائق العلمية، المعتمد عليها في البحث، استناداً للحرف الأول للاسم العائلي للمؤلف (اللقب).

■ الترتيب على أساس سنة النشر، بحيث ترتيب المصادر والمراجع بطريقة تسلسلية تبدأ من أقدم مصدر إلى أحدث مصدر، ويثور الإشكال عند الترتيب بهذه الطريقة في حالة تعذر وجود سنة النشر، أو اشتراك أكثر من مصدر أو مرجع في سنة نشر واحدة.

(1)- انظر: رشيد شلمش، مناهج العلوم القانونية، ص 121- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 131- سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ص 238- حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 113- رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 28.

(2)- انظر: رزيق بخوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، ص 28- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ص 132.

(5 فراغات).⁽¹⁾

ز- في البحوث العلمية القانونية، يتم إدراج النصوص القانونية ومختلف الوثائق الرسمية (كافة النصوص والتشريعات القانونية المختلفة الدرجات والفروع) أولاً باعتبارها مصادر، ثم يليها المراجع، ويتم ترتيب هذه المصادر والوثائق القانونية في شكل هرمي. من الأعلى إلى الأسفل اعتماداً على قاعدة درجة قوتها والزاميتها وقيمتها، كما يراعى التسلسل التاريخي لصدور تلك النصوص والوثائق القانونية (من الأحدث إلى الأقدم) حسب الترتيب التالي:

- التشريع الأساسي (الدستور).
- المعاهدات والاتفاقيات (المصادق عليها من طرف رئيس الجمهورية).
- القوانين العضوية.
- القوانين (القانون العادي).
- المراسيم التشريعية.
- الأوامر.
- المراسيم الرئاسية.
- المراسيم التنفيذية.
- الأنظمة والتعليمات (القرار، المقرر، المناشير والتعليمات).⁽²⁾
- عند تدوين النصوص والوثائق القانونية يجب الالتزام بإيراد المعلومات التالية مرتبة:
 - الإشارة إلى نوع النص القانوني (دستور، قانون، مرسوم تشريعي...).
 - رقم القانون، وتاريخ صدوره.
 - مضمون القانون.

(1) انظر: محمد سرخان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 244- نعيمي عبد المنعم، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، ص 187.

(2) انظر: عمار عوادلي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ص 130- حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 114- حورية لبشري، علي مراح، الشامل في منهجية البحث العلمي، ص 71- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 37.

- الجريدة الرسمية، الغد والتاريخ الذي صدرت فيه.⁽¹⁾

ح- في حال اعتماد آيات قرآنية من القرآن الكريم في البحث، فإن القرآن الكريم يتصدر المقدمة في قائمة المصادر والمراجع لشرفه وجلاله، دون أن يدخل في قائمة الترتيب، حيث يكتب بخط (غليظ).⁽²⁾

ط- في حالة وجود أكثر من مدينة نشر- أو أكثر من ناشر، يتم تدوين المدينة الأولى، واسم الناشر الأول.

ي- عند تدوين بيانات النشر- الخاصة بالمصادر والمراجع، يتم استبعاد الألقاب والدرجات العلمية، مثل: أستاذ، دكتور، مهندس، إلخ...⁽³⁾

(1) انظر: كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، ص 35.

(2) انظر: ناصر جرادات، أحمد المعاني، أساليب البحث العلمي والإحصاء، ص 347- تجريبية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، ص 114.

(3) انظر: عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ص 126- محمد سرحان علي الحمودي، مناهج البحث العلمي، ص 245.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
• الكتب:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414، ج2.
- 2- أحمد إبراهيم خضر، إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2013.
- 3- أحمد حسن، أحمد ماضي وآخرون، أساسيات البحث العلمي، علماء مصر، (د.ت).
- 4- أحمد زردوي، ملاحظات حول تحديد الإشكالية وصياغة الفروض، ضمن كتاب دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2011.
- 5- أحمد مختار عبد العميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008، ج3.
- 6- أسماء حسين ملكاوي، سؤال المنهج، ضمن كتاب: أسئلة المنهج، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2021.
- 7- إياد يوسف الحاج اسماعيل، محاضرات في المنهج وفلسفة البحث العلمي، العلاء للطباعة والنشر، بغداد (العرف)، ط1، 2019.
- 8- أيمن أبو الروس، كيف تكتب بحثا ناجحا، 25 خطوة لإعداد البحوث والرسائل الجامعية، دار الطلائع، (د.ب)، (د.ت).
- 9- أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، دار النهضة العربية، مصر، ط2، 2010.
- 10- بخوش زريق، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد العلمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2020-2021.
- 11- تباني الطاهر، محاضرات في القانون المقارن، السنة الرابعة حقوق (كلاسيك).
- 12- تومي أكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية، برتي للنشر، الجزائر، ط2، 2019.
- 13- تومي أكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانوني الوضعي و التشريع الإسلامي، برتي للنشر، الجزائر، (د.ت).
- 14- التيجاني عبد القادر حامد، إجابات حول أسئلة المنهج، ضمن كتاب: أسئلة المنهج، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2021.

- 15- جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2017.
- 16- جدي علي، محاضرات في مادة منهجية البحث العلمي، أقيمت على طلبه قانون حنائي، وقانون عقاري ماستر1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018-2019
- 17- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي مفاهيمه- أدواته- طرقه الإحصائية، دار الثقافة، ط1، 2007.
- 18- الجوهري، معجم الصحاح، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 2012.
- 19- حمادي أبو الفتوح عطيفة، دليل الباحث في الاقتباس والتوثيق من الأنترنت، دار النشر- للجامعات، القاهرة، ط1، 2009.
- 20- حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، دار هومة، الجزائر، 2018.
- 21- حورية لبشيري، علي مراح: الشامل في منهجية البحث العلمي، دار هومة، الجزائر، 2018، ص45.
- 22- راجي مصطفى عليان، إيمان فاضل السمرائي، مصادر المعلومات (التقليدية والإلكترونية)، دار اليازوردي، (د.ت).
- 23- رجي مصطفى عليان، البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان، (د.ت).
- 24- رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي أساسياته النظرية، وممارساته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط1، 2000.
- 25- رزيق نجوش، محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحث العلمي، لطلبة السنة الثانية ليسانس (ل.م.د)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، السنة الجامعية 2021-2022.
- 26- رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، طبعة 2006.
- 27- رشيد القواسمة وآخرون، مناهج البحث العلمي، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، ط2، 2008.
- 28- رياض عثمان، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية الأسس العملية بالتطبيق والتمثيل لوضع الخطة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2014.
- 29- ربما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريد ريش إبيرت، بيروت، 2016.

30- سعد سليمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، دار أسامة للنشر- والتوزيع، عمان، ط1، ميلود بن عبد العزيز، 2019.

31- السيد تمام، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة.

32- سيف الإسلام سعد عمر، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2009.

33- شادية إبراهيم مصطفى المحروقي، أحمد محروس علي ناجي، الوجيز في إعداد البحث العلمي القانوني، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2012.

34- شريفة سوماتي، محاضرات الفصل الثاني في منهجية البحث العلمي، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامه بخميس مليانة، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020.

35- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات الزين الحقوقية، ط1، 2010.

36- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.

37- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، منشورات المنظمة الإدارية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013.

38- عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني، دار الشروق، عمان، ط1، 2012.

39- عامر ابراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوردي، عمان، ط2، 2007.

40- عامر ابراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوردي، (د.ب.)، (د.س.).

41- عبد الرحمن سيد سليمان، مناهج البحث، علم الكتب، (د.ب.)، 2014.

42- عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، مركز النشر- العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، (د.ت.)، (نسخة مزيده ومنقحة).

43- عبد السلام الترماني، القانون المقارن والمناهج القانونية الكبرى المعاصرة، جامعة الكويت، ط2، 1982.

44- عبد العزيز بن عبد الرحمان بن علي الربيعه، البحث العلمي، حقيقته، ومصادره، ومادته، ومناهجه، كتابته صياغته، ومناقشته، مكتبة العبيكان، الرياض، ط6، 2012.

- 60- عمار عباس الحسيني، مناهج البحث القانوني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، ميلود بن عبد العزيز مطبوعة بيداغوجية: منهجية البحث العلمي، 2012.
- 61- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1999.
- 62- عوض حبيبن التودري، البحث العلمي وأخطائه الشائعة، جامعة أسبوط (مصر)، 2012.
- 63- غالب عوض النوايسة، مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2015.
- 64- فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، دار الدسوقي العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2018.
- 65- فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة العلم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2014.
- 66- فاطمة عوض صابر وآخرون، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002.
- 67- فريد كامل أبو زينة وآخرون، مناهج البحث العلمي، طرق البحث النوعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007.
- 68- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط5، 2011.
- 69- كمال آيت منصور، راجح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.
- 70- كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، سوريا، 2016.
- 71- ماجد محمد الخياط، أساليب البحث العلمي، دار الراية، عمان، ط1، 2011.
- 72- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ج2.
- 73- محمد أزهر السهاك، طرق البحث العلمي أسس وتطبيقات، دار الجازوردي، عمان، ط1، 2008.
- 74- محمد حسين منصور، القانون المقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.
- 75- محمد سر جان علي الحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء (اليمن)، 2015.
- 76- محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضير، كتابة البحوث العلمية ورسائل الدبلوم والماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2007.

- 77- مصطفى البندري أبو سعده، المنهجية القانونية بين القواعد النظرية والمهارات التطبيقية الدليل العملي للقانونيين، دار الأهرام للإصدارات القانونية، مصر، ط1، 2022.
- 78- مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العالمية، 2003.
- 79- معداوي نجية، الوافي في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الإخلاص والصواب، وهران، الجزائر، ط1، 2020.
- 80- المفقي رفيق الانتلام المدني، المدخل إلى إعداد البحث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
- 81- منصور كافي، البحث العلمي تقنياته، ومناهجه، وطرق تحقيق مخطوطاته، محاضرات لطلبة السنة أولى دراسات عليا- ماجستير- جامعة باتنة، الفسنة الجامعية 2001/2002.
- 82- متى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، جامعة الجمعة، العربية السعودية، 2013.
- 83- موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة، الجزائر، 2006.
- 84- ميادة عبد القادر إسماعيل، كيفية إعداد البحث العلمي دراسة في إعداد البحث القانوني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.
- 85- ناجي عبد النور، منهجية البحث القانوني، جامعة باجي مختار، عنابة، 2003.
- 86- ناصر جرادات وأحمد المعاني، أنساب البحث العلمي والإحصاء. كيف تكتب بحثا علميا، دار إثراء للنشر والتوزيع، (د.ت)، 2012.
- 87- نجلاء محمد إبراهيم بكر، أساسيات التفكير المنطقي والبحث العلمي، طيبة أكاديمي، (د.ت).
- 88- نجوى الحسني، محمد قبليسي، الأصول والمنهجية لكتابة البحث العلمي، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2015-2016.
- 89- نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2011.
- 90- النظم الخبيرة، المهارات الأكاديمية، الجامعة الإلكترونية السعودية، المملكة العربية السعودية، ط1، 2012.
- 91- نعيبي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية والقانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، 2021.
- 92- نيللي محمد العطار، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.

93- ثاقان عبد العزيز رضا، أصول البحث القانوني، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2019، ط1.

94- Jean- Pierre Gridel, La dissertation le cas pratique et la consultation on droit prive: Methodes- illustrations, èd. Dalog.4èd, 1996,

• المقالات العلمية:

- 1- أحمد حسن أحمد الفقيه، تصميم البحث النوعي في المجال التربوي مع التركيز على بحوث تعليم اللغة العربية، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 02، العدد 03، 2017.
- 2- هلال أحمد، علي عبد الغني القباطي، درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا كلية التربية جامعة صنعاء لمهارات استخدام محركات البحث ومصادر المعلومات الرقمية من وجهة نظر الطلبة، أبحاث (مجلة علمية)، جامعة الحديدة، كلية التربية، اليمن، المجلد 15، العدد 4، يونيو 2015.
- 3- معوش محمد الحميد، خلوفي علي، تطور تكنولوجيا المعلومات ورقمنة البحث العلمي، مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 5، جويلية، 2019.
- 4- محمد لمين بونيف، نصيرة لمين، استخدام النظام الوطني للتوثيق على الخط SNDL من طرف طلبة الطور الثالث، دراسة ميدانية بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة المسيلة، المجلد 10، العدد 2، جانفي 2021.
- 5- كداوة عبد القادر، النظام الوطني للتوثيق العلمي: (SNDL) بوابة الباحثين للإنتاج الفكري الوطني والعالمي، مجلة المداد، جامعة زيان عاشور بالخلفة، المجلد 02، العدد 01، جوان 2014.
- 6- آمنة بهول، قواعد البيانات الدولية ومعاملات التأثير، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 36، ماي 2022.

• المواقع الإلكترونية:

1- أهمية البحث العلمي في المجال القانوني، بحث متاح على موقع: مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية:

<https://mibta3ath.com/dets.php?page=802>. (26/05/2021. 13^h:28).

2- البحث العلمي أهم المصادر العالمية للمقالات العلمية، متاح على موقع <https://lookinmena.com/> على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3AbIAJ5>. (13/07/2022. 16^h:40).

3- التساؤلات في البحث العلمي، ماهيتها وأهدافها وصياغتها والفرق بينها وبين الفروض - متاح على الموقع: سندك للاستشارات الأكاديمية والترجمة، على الرابط:

<https://www.sanadkk.Com/blog/post/14>. (29/12/2021. 21^h:45)

4- إيمان عمر الغامدي، الأخطاء الشائعة في الرسائل العلمية، جامعة الملك سعود، 2021، ص 07 وما بعدها متاح على الرابط الإلكتروني:

<http://drasah.com/Archiving/website/12920210905417.pdf>. (07/01/2022. 18^h:30).

5- إيمان موسى المومني، موسى توفيق الأخرس، مهارات استخدام الأنترنت في البحث العلمي، متاح على الرابط:

https://www.researchgate.net/publication/323337051_mharat_astkhdam_alantrnt_fy_albthh_allmy

6- التوثيق العلمي، دليل النشر- العلمي، ترجمة ذياب البداينة، وهو ترجمة لكتاب دليل النشر العلمي Publication Manual لجمعية علم النفس الأمريكية، الطبعة الخامسة، متاح على الرابط التالي مكتبة المرجع:

https://www.elmarjaa.com/2019/01/blog-post_77.html

7- حمد بن محمد القحطاني، أبرز الأخطاء الشائعة في الأبحاث العلمية. (د.د) الصادر الأول، 2021، ص 02 وما بعدها، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://hamed.ed.com/sciresearch>. (07/01/2022. 18^h:48).

8- سوزان بنت حسين حج عمر، الأخطاء الشائعة في كتابة رسائل الماجستير والدكتوراه. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://ecsme.ksu.edu.sa/sites/ecsme.ksu.edu.sa/files/attach/82/pdf>. (07/01/2022. 18^h:25)

9- شلالى وائل، تقنيات الباحث القانوني الإلكتروني، 2021، متاح على الرابط التالي:

<https://drive.google.com/file/d/15M7AV7BdJgRoHCsHvS-7CwCCtnXDfxKr/view>

10- صالح ابراهيم المتبوتي، أصول البحث العلمي القانوني، مجلة الفقه والقانون (عن موقع مجلة البحرين)، متاح على الرابط:

www.majalah.new/ma

11- عطا حسين درويش وآخرون، دليل معايير جودة البحث العلمي. متاح على الرابط التالي:

<http://site.iugaza.edu.ps/adarwish/filles>. (29/12/2021. 12^h:21).

12- عائدة مصطفى سلمان، المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، تحت عنوان "تحديات الجيوفيزياء والاجتماعية والأساسية والطبيعية في بيئة متغيرة، 25- 26، يوليو، تموز 2019- اسطنبول- تركيا، شبكة المؤتمرات العربية، ص 1693. متاح على الرابط التالي:

<http://proceedings.sriweb.org/akn/index.php/art/article/view/302/pdf>

13- الفروق الأساسية بين التساؤلات والفرضيات في البحث العلمي متاح على الموقع الإلكتروني ل: المنارة للاستشارات، على الرابط:

<https://www.manaraa.com/post/6360>. (29/12/2021. 21^h:35).

14- فاطمة المؤيد، المناهج الفلسفية في البحث العلمي: متاح على الرابط:

<http://wortraining.com>

15- فلسفة البحث: ما هي؟ ولماذا؟. متاح على الرابط:

<http://www.saudiacademics.com> .(01/09/2021. 10^h:30)

16- كمال عويبي، شرع عبد الرزاق، معايير ومصادر صياغة الاشكالية البحثية الجيدة، ص 3: مُتاح على الرابط التالي:

https://www.researchgate.net/publication/331398820_mayyr_w_msadr_syaght_alashkalyt_albhthyt_aljydt . (10/08/2022. 11^h : 20)

17- المواقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة الجزائرية عبر الرابط:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

18- الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا عبر الرابط: <https://www.courssupreme.dz/>

19- الموقع الإلكتروني لمجلس الدولة، عبر الرابط: <https://www.conseildetat.dz/>

20- منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، عبر الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/>

21- النظام الوطني للتوثيق على الخط (SNDL)، عبر الرابط:

<https://www.sndl.cerist.dz/>

22- نبذة تعريفية النظام الوطني للتوثيق العلمي SNDL. متاحة على الرابط التالي:

<https://www.sndl.cerist.dz/index.php?p=1> (10/08/2022. 16^h :22)

